تأثير المساعدات المالية للدول المانحة على التماسك الوطني الفلسطيني

(2020-1988)

The Impact of Financial Aid to Donor Countries on Palestinian National Cohesion (1988-2020)

إعداد

لؤي سعيد فايز شديد

إشراف

الدكتورة ريما أبو حميدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2020

تفويض

أنا لؤي سعيد فايز شديد، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات عند طلبها.

الاسم: لؤي سعيد فايز شديد.

التاريخ: 2020_07_20.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "تأثير المساعدات المالية للدول المانحة على التماسك الوطني الفلسطيني (1988-2020)" وقد أجيزت بتاريخ 2020/7/18

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم	الصفة	مكان العمل	التوقيع
الدكتورة ريما لطفي أبوحميدان	مشرفا	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتورة سحر محمد الطراونة	ممتحنا داخليا	جامعة الشرق الأوسط	.....
الأستاذ الدكتور جمال الشلبي	ممتحنا خارجيا	الجامعة الهاشمية	.....

شكر وتقدير

جزيل الشكر أرفعه لصاحبة القدر الكبير، المتميزة بغناها الإنساني والأكاديمي، **الأستاذة د. ريما لطفي أبو حميدان**، والتي منحتني من وقتها وجهدها وخبرتها وعلمها الكثير، وأحسنت توجيهي وإرشادي ما ألهم طالب علم مثلي، فكلي فخر وامتنان بأن كانت معلمتي وأستاذتي، وكلي غبطة بأن حظي اسمي بشرف صحبة اسمها على غلاف رسالتي، فلها تنحني الهامات احتراماً.

كما ولا يسعني إلا التقدم بالشكر الجزيل لرئاسة جامعة الشرق الأوسط، وقسم العلوم السياسية في كلية الآداب والعلوم، وكافة أعضاء الهيئة التدريسية، لما أولوه من جهد ووقت في توجيهي نحو الطريق الصواب وفي إعداد هذه الرسالة.

ولا أنسى شكري وتقديري لكافة من ساندني ودعمني وقدم لي معلومة أو في مسيرتي ومن كانوا لنا رفيقا في هذه المرحلة.

لكم كل الشكر والتقدير

الإهداء

اهدي هذا الانتاج العلمي المتواضع إلى

والدي الذي أضاء طريقي، إلى من ضحى وكافح وأفنى عمره ليمنحني الحياة

والدتي الغالية التي لم تؤل جهدا في تربيتي ومساعدتي والتي علمتني معنى الصمود والصبر

والنجاح

إخوتي وأخواتي

إلى كل من ساندني وسار بجانبي في هذا الطريق ولو بالكلمة الحسنة

إلى كل الشرفاء والشهداء والأسرى والجرحى من أبناء فلسطين الغالية. .

الباحث: لؤي شديد

فهرس المحتويات

العنوان ..... **أ**

تفويض ..... **ب**

قرار لجنة المناقشة ..... **ج**

شكر وتقدير ..... **د**

الإهداء ..... **هـ**

فهرس المحتويات ..... **و**

فهرس الجداول ..... **ط**

فهرس الأشكال ..... **ي**

فهرس الملاحق ..... **ك**

الملخص ..... **ل**

Abstract ..... **ن**

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة 2

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها 3

أهداف الدراسة 4

الأهمية العلمية والعملية 5

أسئلة الدراسة وفرضياتها 6

أسئلة الدراسة: 6

فرضية الدراسة: 7

متغيرات الدراسة: 7

حدود الدراسة: 7

محددات الدراسة: 8

مصطلحات الدراسة: 9

الأدب النظري والدراسات السابقة 12

أولاً: الأدب النظري: 12

ثانياً: الدراسات السابقة: 13

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: 22

منهجية الدراسة 23

الفصل الثاني

المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني

المبحث الأول 28

المساعدات الخارجية للدول المانحة 28

المطلب الأول: دوافع الدول لتقديم المساعدات الخارجية 29

المطلب الثاني: أهداف المساعدات الخارجية 31

المطلب الثالث: طرق تقديم المساعدات الخارجية وأشكالها 32

المبحث الثاني 34

المساعدات المالية الموجهة للشعب الفلسطيني 34

المطلب الأول: المساعدات الخارجية للشعب الفلسطيني قبل أوسلو 39

المطلب الثاني: المساعدات الخارجية للشعب الفلسطيني ما بعد أوسلو 47

الفصل الثالث

طبيعة المجتمع الفلسطيني ومكوناته من 1948 -2020

المبحث الأول 63

مكونات الشعب الفلسطيني 63

المطلب الأول: المكون الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني 64

المبحث الثاني 75

إعادة تشكيل الحياة الفلسطينية بعد النكبة 75

المطلب الأول: من عام 1948 وحتى العام 1967 75

المطلب الثاني: من عام 1967 وحتى اتفاقية أوسلو عام 1994 82

المطلب الثالث: ما بعد اتفاقية أوسلو 85

الفصل الرابع

مستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات

المبحث الأول 93
مدى تأثير المساعدات الخارجية على النسيج الوطني الفلسطيني 93
المبحث الثاني..... 100
مستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات الخارجية 100

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة: 104
ثانياً: النتائج: 112
ثالثاً: التوصيات 114
قائمة المصادر والمراجع 116
الملحقات..... 123

فهرس الجداول

جدول 1: أبرز المانحين للمساعدات للشعب الفلسطيني من عام 1994-2017.....49

جدول 2: نسبة الدول المانحة من إجمالي المساعدات للشعب الفلسطيني من عام 1994-2017.....50

جدول 3: مساعدات مباشرة لدعم الموازنة الفلسطينية من عام 1994-2017 50

جدول 4: قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان التجاري الفلسطيني 1996-2018 53

جدول 5: الشخصيات التي تمت مقابلتها 123

فهرس الأشكال

شـكل 1: الصـادرات والواردات وصـافي الميزان السـلعي في فلسـطين للأعوام 2006-2017 (القيمة بالمليون دولار) 53

فهرس الملاحق

ملحق 1: الشخصيات التي تمت مقابلتها 123

ملحق 2: رأي وإجابات السيد أحمد غنيم 127

ملحق 3: رأي وإجابات السيد اللواء توفيق الطيراوي 130

ملحق 4: رأي وإجابات السيد د. المتوكل طه 133

ملحق 5: إجابات ورأي السيدة د. سهير فريتخ 136

ملحق 6: إجابات ورأي السيد اللواء صلاح شديد 139

تأثير المساعدات المالية للدول المانحة على التماسك الوطني الفلسطيني (1988-2020)

إعداد: لؤي سعيد فايز شديد

إشراف: د. ريما أبو احميدان

الملخص

تعد المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة للدول المتلقية من القضايا الهامة والمطروحة دائما للدراسة والنقاش، لما لها من تأثيرات على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة حجم ومصادر وأهداف المساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني وأثرها على التماسك الوطني الفلسطيني منذ العام 1988 وحتى العام 2020، مبنية على فرضية مفادها وجود علاقة بين المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وقوة التماسك الوطني الفلسطيني، ورغم عدم وجود رقم دقيق للمساعدات المقدمة قبل العام 1994، إلا أنها ومنذ ذلك العام وحتى نهاية العام 2017 بلغت (36.5) مليار دولار أمريكي.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المنهج الاستشرافي، إضافة إلى استخدام المقابلة كأداة للدراسة، وكان من أهم نتائجها أن النسيج الوطني الفلسطيني بكافة أبعاده لم يتأثر، وأن بعض المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني خاصة بعد اتفاقية أوسلو قدمت كوسيلة ضغط على الشعب الفلسطيني، غير أن هذا الضغط لم ينجح بالمس في القضايا الجوهرية والمصيرية لهذا الشعب.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة موحدة واستراتيجيات متوافق عليها للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني ووجوده أمام الهجمات الإسرائيلية، ومحاولة الوصول إلى حالة لا يكون فيها الشعب الفلسطيني معتمداً على المساعدات الخارجية.

كلمات مفتاحية: العمل الوطني ، الوحدة الوطنية، المساعدات الخارجية، التماسك الوطني.

The Impact of Financial Aid to Donor Countries on Palestinian National Cohesion (1988-2020)

Prepared by: Luay Saeed Fayez Shadid

Supervision: Dr. Rima Abu Hmaidan

Abstract

Foreign aid is considered one of the important issues that are always presented for study and discussion, because of its effects on the various political, economic and social aspects. Hence this study, which aims to know the size, sources and goals of foreign aid provided to the Palestinian people and its impact on the Palestinian national cohesion since 1988 until 2020. Based on the premise that there is a relationship between grants and international aid to the Palestinian people and the strength of Palestinian national cohesion.

The study used the historical and descriptive analytical method in addition to the prospective approach, in addition to its use of the interview as a tool for the study, and one of the most important results was that the Palestinian national fabric in all its dimensions was not affected, and that some of the assistance provided to the Palestinian people, especially after the Oslo agreement, was provided as a means of pressure on the Palestinian people, However, this pressure did not succeed in touching the fundamental and crucial issues of this people, Although there is an accurate number of aid provided before 1994, it has reached (36.5) billion USD from that year to the end of 2017.

The study recommended the necessity of adopting a unified policy and agreed strategies to preserve the rights and existence of the Palestinian people in the face of Israeli attacks, and to try to reach a situation in which the Palestinian people are not dependent on foreign aid.

Key words: national action, national unity, foreign aid, national cohesion.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة

تعد القدرات والإمكانات الاقتصادية للدولة إحدى أهم المقومات الرئيسية في بناء قوتها، وبسبب هذه الأهمية فإنها تشكل واحدة من أهم عمليات تنفيذ سياستها الخارجية، لذا فإن الدولة التي تمتلك عناصر القوة الاقتصادية تكون في الواقع قد امتلكت عناصر التأثير التي تدعم سياستها الخارجية، وتعّد المساعدات أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول المانحة، وقوة مؤثرة في العلاقات الدولية والدبلوماسية، فمن خلالها يمكن التأثير على الدول المتلقية للمساعدات.

إن توظيف المساعدات الاقتصادية لخدمة أهداف السياسة الخارجية غالباً ما تمارسه الدول ذات الإمكانات والقدرات الاقتصادية الكبيرة، حيث تقوم بتوظيف هذه المساعدات للضغط على الدول المتلقية لها لتغيير اتجاهاتها السياسية، أو لحثها على انتهاج سياسة ما تتوافق ومصالحها، أو تحديد موقف معين حيال قضية معينة، ويتم ذلك من خلال الوعود بإعطاء ضمانات بتقديم مساعدات مالية، أو منح وقروض، أو تقديم تسهيلات اقتصادية، الأمر الذي يدفع بالدولة المتلقية لهذه الوعود والضمانات، أن تقوم باتخاذ سياسات أو مواقف تتطابق مع سياسات ومواقف الدولة الواعدة بمنح وتقديم هذه المساعدات.

منذ الاحتلال الإسرائيلي، عمدت الدول الكبرى كأمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها على محاولة شراء هذا الشعب من خلال المساعدات والأموال، إلا أن المشروع الصهيوني في فلسطين ظل يصطدم بشعب يتنامى لديه الإصرار دائماً باستعادة أرضه وحقوقه، لم تنجح محاولات التهجير والقتل

والتدمير وسرقة الممتلكات والمقدرات والموارد الطبيعية ولا محاولات تخريب الموارد البشرية في ثني هذا الشعب عن المطالبة بحقوقه، وكذلك لم تنجح الكثير من المحاولات المادية المتمثلة في المساعدات والمنح بذلك أيضاً، بدءاً من تشكيل الأونروا التي عملت الدول الداعمة لإسرائيل من خلالها على شراء حق العودة وحتى يومنا هذا، فالشعب الفلسطيني يزداد تمسكاً في كل يوم بحقوقه وأرضه منذ ان احتلت في العام 1948.

ورغم الخلافات الدائمة التي كانت مظهراً في العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، بين الفصائل والقيادات الشعبية والسياسية لهذا الشعب، إلا أن الهدف كان دائما واحداً، تختف الأساليب والطرق لكن البوصلة كانت دائما نحو استعادة الحقوق الفلسطينية وتحرير الأرض.

من هنا تحاول الدراسة بيان تأثير المساعدات الخارجية على التماسك الوطني الفلسطيني خلال الفترة 1988 وحتى عام 2020.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

شـــكل العام 1988 بداية لمرحلة فلســـطينية جديدة، فبعد اتخاذ المملكة الأردنية لقرار فك الارتباط المالي والإداري والقانوني الذي كان معمولاً به قبل ذلك، ونتيجة لسياسات وإجراءات الاحتلال وظلمها للشعب الفلسطيني والتي وصلت إلى حد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام 1987، وما تبع ذلك من توجه دولي نحو تحقيق تقدم سياسي دبلوماسي في حل القضية الفلسطينية من خلال التوجه نحو طروحات ومبادرات سلام عربية إسرائيلية.

وبعد توقيع اتفاقية أوســـلو في 1993/09/13 والتي جاءت كوثيقة إعلان مبادئ حول الترتيبات للحكومة الذاتية الفلسطينية، أخذ المجتمع الدولي على عاتقه تقديم المساعدات والمنح لضمان نجاح هذه الاتفاقية واستمراريتها، ورغم أن اتفاقية أوسلو تحدد إطاراً لفترة انتقالية كان من أبرز بنودها وأهدافها أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه حكماً واحداً وفقاً لمبادئ الديمقراطية.

وفي العام 2020، يعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن أن منظمة التحرير الفلسطينية في حل من كافة الاتفاقات مع الجانب الإسـرائيلي ومن ضـمنها اتفاق أوسـلو، وذلك بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن صـفقة القرن التي أظهرت انحيازاً تاماً لإسـرائيل على حسـاب الحق الفلسطيني، وكذلك توجه الحكومة الإسرائيلية إلى ضم أراضٍ فلسطينية وخاصة في منطقة الأغوار تحت سيادتها.

إن الاعتقاد يتزايد في أن المسـاعدات الخارجية للدول المانحة اتجهت نحو تعزيز مفهوم فرق تسد، من خلال دعمها للاعبين رئيسين في الساحة الفلسطينية على حساب آخرين، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة التي تتشكل في السؤال الرئيس الآتي، **ما هو تأثير المساعدات المالية للدول المانحة على التماسك الوطني الفلسطيني في الفترة من (1988 وحتى 2020).**

أهداف الدراسة

يعد الهدف الرئيس من الدراسـة هو التعرف على مسـتوى تأثير المسـاعدات المالية للدول المانحة على قوة التماسك الوطني الفلسطيني وذلك من خلال:

- بيان طبيعة المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وأهم الدول المانحة.

- معرفة حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني في الفترة من (1988-2020) واتجاهات صرفها.
- معرفة طبيعة النسيج الوطني الفلسطيني وتبيان أبرز مظاهر التماسك الوطني في المجتمع الفلسطيني؟
- معرفة مستوى تأثير المساعدات المالية الدولية على التماسك الوطني الفلسطيني من وجهة نظر شرائح وأطياف المجتمع الفلسطيني.
- وضع تصور تنبؤي لمستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل مشروطية المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة في حال كانت لها أثراً سلبياً على التماسك الوطني الفلسطيني.

الأهمية العلمية والعملية

تحظى الدراسة بأهمية كونها تحاول إيجاد العلاقة بين المساعدات المالية المقدمة من الدول المانحة للشعب الفلسطيني وبين قوة التماسك الوطني الفلسطيني، كما تبرز أهميتها في الجوانب التالية:

- **الأهمية العلمية**

السعي لأن تكون الدراسة مرجعاً اساسياً ضمن المراجع التي تبحث في موضوع التماسك الوطني والمساعدات الخارجية، وستكون استكمالاً للدراسات السابقة.

- **الأهمية العملية**

تبرز الأهمية العملية للدراسة كونها تعالج موضوع على جانب كبير من الاهمية كونها تسهم في تحليل تأثير المساعدات المالية للدول المانحة على التماسك الوطني الفلسطيني (1988-2020)، من حيث بيان دوافع الدول المناحة وتوظيفها للمساعدات في التأثير على القرار الوطني الفلسطيني.

أسئلة الدراسة وفرضياتها

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس المتمثل في: ما هو مستوى تأثير المساعدات المالية للدول المانحة على التماسك الوطني الفلسطيني خلال الفترة (1988- 2020)؟

وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما طبيعة المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وأهدافها وشروطها وأهم الدول المانحة؟
2. ما حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني من 1988-2020؟
3. ما طبيعة النسيج الوطني الفلسطيني؟
4. ما مدى تأثير المساعدات الخارجية على النسيج الوطني الفلسطيني؟

5. مـا مسـتقبل النسـيج الـوطني الفلسـطيني فـي ظـل اسـتمرارية المسـاعدات الماليـة المقدمـة لفلسطين؟

فرضية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة منها، تقوم الدراسة على فرضية مفادها:

- يوجد علاقة بين المنح والمسـاعدات الدولية المقدمة للشـعب الفلسـطيني وقوة التماسـك الوطني الفلسطيني.

متغيرات الدراسة:

تقوم الدراسة على المتغيرات التالية:

- المتغير المستقل: مساعدات الدول المانحة المالية المقدمة للشعب الفلسطيني.
- المتغير التابع: التماسك الوطني الفلسطيني.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تتركز الدراســـة على الفترة الزمنية الواقع بين الأعوام 1988 وحتى العام 2020، وذلك كون العام 1988 يشـــكل بداية لمرحلة جديدة فلســـطينية بعد اتخاذ المملكة الأردنية لقرار فك الارتباط المالي والإداري والقانوني الذي كان معمولاً به قبل ذلك، إضافة إلى اندلاع الانتفاضـة الفلسـطينية الأولى قبل ذلك بعام، والتوجه الدولي منذ ذلك العام نحو تحقيق تقدم سياسي دبلوماسي في حل القضية الفلسطينية من خلال التوجه نحو طروحات ومبادرات سلام عربية إسرائيلية.
- **الحدود المكانية:** الأراضي الفلسطينية المتمثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- **الحدود البشرية:** ستتم الدراسة على مكونات الشعب الفلسطيني.

محددات الدراسة:

خلال إجراءات الدراسة، ووجهت الكثير من الصعوبات والتي تمثلت في صعوبة الوصول الجغرافي إلى بعض الشخصيات والقيادات الفلسطينية وذلك بسبب السياسيات الإسرائيلية وفرضها للحواجز العسكرية بين المدن والمحافظات الفلسطينية، ناهيك عن سيطرتها الكلية على المعابر بين الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث لا يمكن الدخول أو الخروج من القطاع إلا من خلال عملية طويلة من إصدار التنسيقات والتصاريح، إضافة إلى تفشي جائحة كورونا في الكثير من الدول ومن ضمنها فلسطين، الأمر الذي استدعى فرض منع للتنقل في المناطق الفلسطينية، إضافة إلى اعتذار الكثير من الشخصيات نتيجة انشغالها، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى مصادر ومراجع متخصصة بموضوع الدراسة، كونها قضية تشوبها الكثير من الخلافات وكون المعلومات المتوافرة عن الكثير من بنودها من الصعوبة الحصول عليها بوضوح، وهنا لا بد من ذكر مشكلة عدم وجود بيانات ومعلومات منشورة من قبل وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حول موضوع الدراسة، وخاصة توقف وزارة المالية عن نشر تفاصيل الموازنات الفلسطينية والتقارير المالية تحت ذريعة قانون الطوارئ والعلاقة مع الطرف الإسرائيلي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى صعوبات واجهت الباحث تمثلت في رفض بعض الأخوة في الفصائل الفلسطينية وامتناعهم عن المقابلة وخاصة الأخوة في حركة حماس، وذلك بذريعة أن موضوع الرسالة يحمل من الحساسية الكثير وأن المعلومات التي ستكون إجابة عن أسئلة المقابلة غير قابلة للنشر وتتعلق بأمن الحركات وأسرارها التنظيمية.

مصطلحات الدراسة:

المساعدات المالية:

لغةً: مُسَاعَدَةٌ– الجمع: مُسَاعَدَاتٌ. سعد، (مصدر: سَعَدَ): "والمُساعَدَةُ: المعاونة، وساعَدَهُ مُساعَدَةً، وأَسْعَدَهُ: أَعَانَه". (ابن منظور، اللسان، مادة سَعَدَ).

اصطلاحاً: يطلق هذا المصطلح ضمن العلاقات الدولية الحالية، على المساعدات الخارجية المالية والتقنية التي تتلقاها الدول النامية من مصادر مختلفة لتحقيق تنميتها، ويذهب البعض إلى أن المساعدات الخارجية هي انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية(شقيري، 1972 :6). وتتكون المساعدات الخارجية من جانبين: المنح والقروض، فالمنحة هي قيمة لا ترد، أما القروض فهي تقدم في شكل ميسر بحيث تؤجل فترة الاستحقاق لمدة طويلة نسبياً وبفترة سماح مناسبة (النملة، 2011).

إجرائياً: لغايات هذه الدراسة استخدمت لتدل على قيمة المبالغ المالية المقدمة من قبل الدول المانحة للشعب الفلسطيني والتي تكون بعملة الدولة المانحة أو بعملة أخرى وتوضع تحت تصرف السلطة الوطنية الفلسطينية.

التماسك الوطني الفلسطيني:

لغةً: يعرف التماسك لغوياً من خلال الأصل (مسك): أَمْسَكَ بالشي وتَمَسّكَ به واسْتَمسَكَ به وامْتَسَكَ به كله بمعنى اعتصم به، (الرازي، الصحاح، مادة مَسَكَ)

اصطلاحاً: هي "اندماج كافة فئات ومكونات المجتمع في إطار البوتقة الوطنية الواحدة للدولة بغض النظر عن الانتماءات الدينية والعرقية والجنسية والطائفية والجهوية ورفض كافة التيارات والدعوات الانفصالية التي تسعى إلى تفتيت وحدة الوطن وسعي الجميع من أجل خدمة المصلحة الوطنية العليا، وتحقيق عزة وكرامة الوطن التي تشكل القاسم المشترك بين جميع فئات المجتمع". (الزبون و آخرون، 2008، 35)

إجرائياً: ولغايات هذه الدراسة تم التعريف بالتماسك الوطني الفلسطيني بأنه الوحدة الوطنية بين كافة مكونات الشعب الفلسطيني والتي تأخذ أشكال الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي بوجودها يتمكن من الوقوف في وجه الاحتلال.

الدول المانحة:

لغة: تعرف الدول من خلال الأصل (دول) الدَّولَةُ والدُّولَةُ، العقبة في المال والحرب سواء، وقيل الدُّولة بالضم في المال، والدَّولة بالفتح في الحرب، والدولة اسم الشيء الذي يُتداول، والدَّولة الفعل الانتقال من حال إلى حال، والمانحة تعرف من الأصل (منح)، مَنَحهُ يَمنَحُهُ ويَمنِحُهُ: أعاره، والمنحة عند العرب على معنيين، أحدهما أن يعطي الرجل صاحبه المال هبةً أو صلة، وأما المنحة الأخرى كأن يمنح الرجل أخاه ناقة أو شاة يحلبها زماناً ثم يردها. (ابن منظور، اللسان، مادة دول ومنح).

اصطلاحاً: هو مصطلح قديم يعرف الدول الغنية التي تقدم هبات ومساعدات للدول الأخرى الفقيرة، ولكن هذا المصطلح عاد للظهور بقوة بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال خطة مارشال بتقديم المساعدات لدول أوروبا الغربية لمساعدتها في آثار

الحرب، ثم بعد ذلك قامت الدول الغنية الأخرى وبعد تعافيها من آثار الحرب بتقديم المساعدات إلى الاقتصـادات الأقل نمواً، وتم إنشـاء المنظمات الدولية بعد ذلك بهدف توجيه مسـار رأس المال والمسـاعدات الأخرى بداية نحو الاقتصـادات المتطورة ثم نحو الاقتصـادات الأقل نمواً، وخلال سـتينيات القرن العشـرين التزمت الدول الغنية بتقديم ما نسـبته 1% من اقتصـاداتها الوطنية كمسـاعدات خارجية إلى البلدان الفقيرة والأقل نمواً في اقتصـاداتها. (غيلبين، 2004، 385)

إجرائياً: ولغايات هذه الدراسـة تم التعريف بالدول المانحة بأنها جميع الدول والمؤسـسـات الدولية والوكالات الإنمائية الدولية التي تحملت مسـؤولية الدعم الاقتصـادي والاجتماعي والسـياسـي للشعب الفلسطيني من خلال تقديمها للمساعدات المالية والمنح.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري:

تعزى البدايات الأولى لنشوء المساعدات الدولية إلى ما حدث خلال حقبة الأربعينيات من القرن الماضي، فبعد الحرب العالمية الثانية وفي خضم الدمار البشري والمادي والاقتصادي الذي خلفته، بدأت فرصة حماية السلام من خلال التعاون الدولي بين الحلفاء، فكانت وكالة الاسعافات الأولية في العام في العام 1943، وهي إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل (الأونروا) والتي نشأت لمعالجة ويلات الصراع البشري في أوروبا، وبحلول عام 1946، كان البنك الدولي للإنشاء والتعمير يقدم قروضه في قارة أوروبا، ليتشكل في هذه المرحلة نظام المساعدة المتعددة الأطراف. (Browne, 1997, 3)

بعد العام 1946، بدأت المساعدات الثنائية الخارجية مدفوعة بالتنافس الشديد للحرب الباردة، وفي العام 1948 بدأت خطة الجنرال جورج مارشال، حيث قدمت 13 مليار دولار أمريكي مساعدات أمريكية لأوروبا على مدى أربعة سنوات، والتي كان لها الهدف الرئيسي في إغناء الدول الأوروبية ضد الزحف الشيوعي، لتمتد المنافسة بعد ذلك إلى الساحة الآسيوية ودول الطوق مع الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت، الذي أدى إلى اشتعال شبه الجزيرة الكورية في العام 1950، وقد كلف الجهد العسكري الأمريكي في ذلك الوقت ما يعادل قيمة أربع خطط مارشال، ما وضع نمطاً جديداً بقي حتى اليوم لربط المساعدات الأمريكية بالأمن العسكري لها. (Browne, 1997, 3-4)

إضافة إلى ما سبق، فإن فترة الأربعينيات من القرن الماضي أيضاً شهدت حركة جديدة لاستقلال المستعمرات السابقة للدول العظمى، وقد شجع هذا الاستقلال المانحين

الثـائيين علـى وضـع بـرامج مسـاعدات كاسـتمرارية لالتزامـاتهم الاسـتعمارية تجـاه المسـتعمرات المستقلة فـي فتـرة الخمسـينيات، وأصـبح الأمـر كأنـه منافسـة بـين الـدول فـيمن يعطـي المسـاعدات بسخاء أكثر تجاه مستعمراته السابقة.

بعـد احـتلال فلسـطين وسـرقة أراضـيها، كانـت هنـاك العديـد مـن المحـاولات لتقـديم المسـاعدات للشـعب الفلسـطيني، بعضـها كانـت محـاولات خبيثـة لإنهـاء القضـية الفلسـطينية وتحويلهـا مـن " قضـية شـعب يطالـب بأرضـه" إلـى قضـية " إنسـانية للاجئـين"، وبعضـها كانـت محـاولات لتعزيـز صـمود مـن تبقـى فـي فلسـطين مـن أهلهـا ومحاولـة تخفيـف الظـروف التـي تدفعهم للرحيل عنها، وبعضها كان بهدف إنساني متضامن مع شعب يريد استعادة حقوقه.

ثانياً: الدراسات السابقة:

- **الدراسات العربية**

دراسـة مصـلح، إيمـان (2016) بعنـوان: " المفاوضـات الفلسـطينية الإسـرائيلية وانعكاسـاتها على الوحدة الوطنية (1993– 2011)، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

هـدفت الدراسـة إلـى مناقشـة المفاوضـات الفلسـطينية الإسـرائيلية وانعكاسـاتها علـى الوحـدة الوطنيـة فـي الفتـرة مـن (1993 – 2011)، حيـث كـان هنـاك العديـد مـن الاتفاقيـات بـين الطـرفين الفلسـطيني والإسـرائيلي ومـا لهـذه الاتفاقيـات مـن أثـر علـى القضـية الفلسـطينية لا سـيما اتفاق أوسلو في العام 1993.

وقـد اسـتخدمت الباحثـة عـدة مـن المنـاهج العلميـة فـي دراسـتها وهـي المـنهج التـاريخي، المـنهج المقـارن، والمـنهج الاستشـرافي، وقـد رصـدت الدراسـة مجموعـة مـن الآراء حـول

المفاوضات من خلال إجراء مقابلات شخصية مع بعض الشخصيات البارزة ممن لديهم القدرة على دراسة وتحليل واقع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وكان مجتمع الدراسة متمثلاً في الأكاديميين والمثقفين والمفكرين، وقد أخذت عينة من هذا المجتمع تمثلت في أساتذة علم السياسة في الجامعات الفلسطينية والإعلاميين البارزين والمحللين السياسيين، والمثقفين المفكرين السياسيين.

خلصت الدراسة إلى عدة من النتائج أهمها، أن السياسة الفلسطينية ما زالت غير قادرة على معالجة الأسباب الرئيسية للقضايا المحورية في القضية الفلسطينية، ولم ترتق المفاوضات السياسية لتطلعات الشعب الفلسطيني وآماله، وتردي النظام السياسي الفلسطيني وغياب المشاركة السياسية وانعدام التوافق الوطني نتيجة للأخطاء التي وقعت فيها الفصائل خصوصاً حركتي حماس وفتح.

دراسة جلاد، أمجد (2016) بعنوان: " دور الفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية"، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى بحث دور الفصائل الفلسطينية في الوحدة الوطنية، ومساهمة هذه الفصائل في إضعاف مكانة القضية الفلسطينية من خلال الصراعات التي أدت إلى تفكيك النسيجين الاجتماعي والأخلاقي.

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي في البحث، وقد خلصت الدراسة إلى مدى العصبية التي تعاني منها الفصائل الفلسطينية حتى وصل الأمر إلى غياب أية جدية من هذه الفصائل نحو التقارب والتوحد والمصالحة، كما خلصت الدراسة إلى وجود حالة من التباين السياسي في المواقف العربية من هذا الفصيل أو ذاك، ما يعكس حالة المواقف العربية التي تعاني من الانقسام السياسي، حتى انعكس ذلك على الفصائل الفلسطينية بأن

كـان كـل فصـيل يتقـوى بالدولـة أو الـدول الداعمـة لـه، وهـو مـا عمـق الانقسـام علـى سـاحة الفصائل الفلسطينية.

دراسة زيادة، إيمان (2014) بعنوان: " أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضـي الفلسـطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسـلو وبعدها نموذجاً"، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

هـدفت الدراسـة إلـى نقـد حـال المنظمـات غيـر الحكوميـة فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة عـام 1967 قبـل اتفاقيـة أوسـلو وبعـدها، مـن خـلال تحليـل أثـر التمويـل الخـارجي علـى المنظمـات غيـر الحكوميـة قبـل وبعـد أوسـلو، وقـد قامـت الباحثـة بـإجراء مقـابلات مفتوحـة مـع مـا يزيـد عـن 40 شخصـاً ممـن يحملـون أفكـاراً سياسـية وأيديولوجيـة مختلفـة، إضـافة إلـى طبيعـة عملهـم فمـنهم مـن كـان يعمـل فـي منظمـات غيـر حكوميـة وبعضـهم نشـاء وخبـراء وجـزء مـن هـذه المقـابلات تمـت مـع عـاملين فـي السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية ممـن يتعـاملون مـع المنظمـات غير الحكومية، واقتصرت الدراسة جغرافياً على مدينة رام الله والبيرة.

وقـد اسـتخدمت الباحثـة المـنهج النقـدي التحليلـي، وخلصـت إلـى عـدة نتـائج أهمهـا الافتقـار إلـى هيئـة محليـة تشـرف علـى الـدعم الخـارجي وتضـعه ضـمن خطـة محليـة، وغيـاب قـوة القـرار المحلـي أو السياسـة المحليـة التـي تضـع خطـة وأولويـات لضـبط التمويـل وتوجيهـه نحـو خطط وسياسات اقتصادية سليمة وشفافة.

دراسـة ياسـين، سـائد (2014) بعنـوان: "المسـاعدات الأمريكيـة للسـلطة الفلسـطينية ودورهـا فـي تحقيـق التنميـة السياسـية فـي الضـفة الغربيـة دعـم (الجهـاز الأمنـي نموذجـا)"، جامعـة النجاح، نابلس، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية، وقد أخذ الباحث نموذجا لدراسته تمثل في دعم الجهاز الأمني للسلطة الوطنية الفلسطينية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي في دراسته، مستعيناً بأداتين للدراسة هما الاستبيان والمقابلة، من خلال اختياره لعينة من الأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية وأكاديميين وشخصيات مرتبطة بموضوع المساعدات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة من النتائج أهمها، هو وجود علاقة استراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، تجعل جميع الممارسات الأمريكية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية لا تخرج عن إطار مصلحة الطرف الإسرائيلي، بما في ذلك موضوع المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، كما بينت الدراسة أن المساعدات الأمريكية ساهمت في تغطية التزامات تحقيق الأمن لدى السلطة الفلسطينية، كما ساهمت في تحسين الأداء والجاهزية لدى أفراد المؤسسة الأمنية، كما بينت الدراسة درجة الارتباط الكبيرة بين المساعدات الخارجية الأمريكية المقدمة للسلطة وبين المواقف السياسية الفلسطينية، وأنها ليست سوى أدوات ضغط وتعبير عن التحيز الواضح للطرف الإسرائيلي.

دراسة سمارة، نادر (2013) بعنوان: " المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني"، جامعة الأزهر،غزة، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على آثار المساعدات الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني، والذي يعد من أكثر الاقتصادات التي تلقت نسبة كبيرة من المساعدات الخارجية، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج القياسي القاضي باستخدام الناتج

المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وهو المتغير التابع في الدراسة وعدد من المتغيرات الأخرى المستقلة كالمساعدات والسياسة المالية والتراكم الرأسمالي والصادرات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية والتي كان أهمها أن المساعدات الخارجية أثرت إيجاباً على الناتج المحلي الفلسطيني، ولكنها لم تكن صاحبة الدور الريادي في هذا التأثير، فقد كان هناك عدة عوامل أخرى أكثر إيجابية في التأثير كالصادرات الفلسطينية والقوى العاملة الفلسطينية والتراكم الرأسمالي.

كما خلصت الدراسة إلى أنه ورغم الدور الذي لعبته المساعدات في دعم واستمرار السلطة الفلسطينية، وساهمت إيجاباً تجاه دعم الفئات الفقيرة والمهمشة، وتطوير ودعم قطاعي الصحة والتعليم وقطاع البنية التحتية، فإن السياسات الإسرائيلية لم تسمح لهذه المساعدات بتحقيق أي نتائج إيجابية على النمو الاقتصادي الفلسطيني، إضافة إلى أن هذه المساعدات لم تخرج الفقراء من فقرهم ولم تخلص العاطلين عن العمل من بطالتهم.

دراسة علاونة، محمد (2012) بعنوان " دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في تنمية مؤسسة السلطة القضائية الفلسطينية 2005-2010، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المساعدات الرسمية الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي قدمت للسلطة القضائية الفلسطينية في الفترة (2005-2010)، وسعت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الوكالة الأمريكية للتنمية كمنظمة أمريكية حكومية مانحة للسلطة القضائية وما يترتب عليها من آثار سياسية كتدخل الوكالة في

استقلالية القضاء مقابل المنح والمساعدات، أو آثار تنموية تؤدي لتحقيق تنمية في المؤسسات التابعة للسلطة القضائية وكوادرها البشرية.

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي، وقام بإجراء مقابلات شخصية كأداة لجمع معلومات الدراسة من العاملين في القضاء.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن المساعدات المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تؤثر على استقلالية السلطة القضائية الفلسطينية، مع التأكيد على مبدأ "المشروطية" في تلقي المنح والمساعدات من مؤسسات التنمية الدولية، وارتباط المساعدات المقدمة بشكل كبير في الظروف السياسية السائدة، كما خلصت الدراسة إلى قصور الشق التنموي التي تستمر آثاره لفترات قصيرة الأمد.

دراسة درويش، عبد العزيز (2010) بعنوان: "آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و "حماس" نموذجاً"، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى مناقشة تأثير آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية في التنمية السياسية، وقد أخذت الدراسة حركتي "فتح" و "حماس" كدراسة حالة، وقد امتدت حدود الدراسة الزمنية منذ اتفاق أوسلو وحتى العام 2010، وقامت الدراسة بمناقشة أربع آليات من شأنها أن تدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعزيزها، وهي الحوار الوطني، الانتخابات، وحدة الهوية وثقافة الاختلاف، وتعزيز بناء الثقة بين القوى والفصائل الفلسطينية.

انتهجت الدراسة في معالجتها للموضوع إلى مراجعة الأدبيات السابقة والأدلة التاريخية ذات الصلة، ومعطيات الواقع وتحليلها للوصول إلى تداعيات آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية، كما واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم أداة المقابلة مع المحللين السياسيين والأكاديميين وأطراف الدراسة لإثراء معلوماتها.

خلصت الدراسة إلى أن الآليات لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تم دراستها تشكل منطلقات هامة نحو تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية، حيث أن الانقسام واستمرار الخلاف لا يعود إلى هذه الآليات أساساً، وإنما يرجع إلى تجذر أزمة الثقة بين هذه الفصائل.

دراسة قنديل، رائدة (2003) بعنوان: " المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني"، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير المساعدات الدولية على المجلس التشريعي الفلسطيني بصفته المعبر عن الحياة الديمقراطية الفلسطينية، وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي ودراسة الحالة، حيث سردت موضوع المساعدات الدولية بشكل عام وقامت بتحليلها ومن ثم طبقتها على حالة المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد أجرت الباحثة عدة مقابلات مع أشخاص ذوي علاقة بإدارة المساعدات المقدمة للمجلس من الجهات المانحة ومن المجلس التشريعي.

وقد خلصت الباحثة على عدة نتائج كان من أهمها، أن تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني استطاعت تكوين بدايات لتجربة برلمانية في فلسطين، وقد كان تأثير المساعدات الدولية في

هـذه التجربــة إيجابيــاً وســلبياً فــي ذات الوقــت، حيــث كــان التــأثير الإيجــابي علــى المســتوى الإجرائــي، فمــا كــان تأثيرهــا ســلبياً علــى مســتوى البنــى التحتيــة حيــث لــم تلــب هــذه المســاعدات احتياجــات المجلــس التشــريعي، كمــا خلصــت الدراســة إلــى أن المجلــس التشــريعي لا يمتلــك الجهات التي تأخذ على عاتقها مهمة تقييم برامج المساعدات الدولية المقدمة.

- **الدراسات الأجنبية:**

Hever, Shir (2015): How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?

دراســة هيفــر (2015) بعنــوان: كــم المســاعدات الدوليــة المقدمــة للفلســطينية تنتهــي بالاقتصاد الإسرائيلي؟.

هــدفت الدراســة إلــى تســليط الضــوء علــى مــا اعتبــره الباحــث "تخريــب المســاعدات الدوليــة" للفلســطينيين، وذلــك مــن خــلال تســاؤل الدراســة حــول كميــة المســاعدات الدوليــة المقدمــة للفلسـطينيين والتــي تجـد طريقهـا إلــى الاقتصـاد الإسـرائيلي وتصـب بشـكل أو بـآخر فــي مصـلحة دولــة الاحــتلال، وقــد اســتخدم الباحــث منهجيــة اعتمــدت علــى دراســة وتحليــل الأرقــام الإحصــائية لحجــم الصــادرات والــواردات والنــاتج الإجمــالي لكــلٍ مــن الســلطة الوطنيــة الفلســطينية وإســرائيل فــي فتــرة زمنيــة واحــدة، وقــد أظهــرت نتــائج الدراســة أن مــا لا يقــل عــن 72% مــن المســاعدات الدوليــة المقدمــة للشــعب الفلســطيني ينتهــي بهــا المطــاف فــي الاقتصــاد الإســرائيلي، وأن هــذه المســاعدات تعفــي إســرائيل مــن مســؤوليتها تجــاه الشــعب الفلســطيني وفقــاً للقــانون الإنســاني الدولي بصفتها دولة تمارس الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

Silverburg, Sanford (2013): Is a State Divided by Xa "State"? Palestine as an Example.

دراسة سلفربيرغ (2013) بعنوان: " هل يمكن اعتبار دولة مقسومة (Xa) دولة ؟ فلسطين مثالاً

هدفت الدراسة إلى معرفة إن كان بالإمكان اعتبار دولة مقسمة كدولة في العرف الدولي وخاصة إذا ما تم قياسها بالمؤشر التقليدي الموضح في اتفاقية مونتيفيديو عام 1933، وقد اخذ الباحث فلسطين ككيان سياسي معاصر مثالاً لدراسته، في ظل ما يعانيه هذا الكيان من انقسام سياسي واضح في مكونين هما السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تسيطر عليها حركة فتح، وبين حركة حماس التي استفردت بمكون جغرافي مهم هو قطاع غزة، وقد خلص الباحث في دراسته التحليلية إلى أنه لا يمكن اعتبار دولة مقسمة كدولة، خاصة في ظل تنازع وانقسام فصائلي وسياسي كما يحدث بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين حركة حماس، النزاع الذي أدى إلى انقصال مكونات الدولة جغرافياً، وكل مكون له برنامجه السياسي وثقافته السياسية المختلفة عن المكونات الأخرى، وبالتالي لا يمكن أن تعتبر فلسطين دولة.

In'airat, Mohammad (2007): "The Impact of Foreign Aid on the Palestinian Economy: A Critique of Econometric Approaches for Studying the Effectiveness of Foreign Aid".

دراسة انعيرات (2007) بعنوان: أثر المساعدات الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني، نقد مناهج الاقتصاد القياسي في دراسة فعالية المساعدات الخارجية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على فعالية المساعدات والمعونات على اقتصاديات الدول النامية، وتركز الدراسة على فعالية هذه المساعدات على اقتصاد مزقته الحروب كالاقتصاد

الفلسطيني، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية بحثية مختلطة جمعت بين المناهج الكمية والنوعية لاستكشاف فعالية المساعدات كما يفهمها قادة الرأي العام في فلسطين.

وقد تم التركيز في الدراسة على عدة شروط مؤثرة في فعالية المساعدة، هذه الشروط خاصة بالحالة الفلسطينية التي لا يمكن قياسها وفقاً للنماذج الاقتصادية، ومن هذه الشروط ظاهرة العائدين والفردية، وسياسة الاغلاق الإسرائيلية والانتفاضة الفلسطينية، وقد خلصت الدراسة إلى أن المشاركين فيها يعتقدون بأن فعالية المساعدات الخارجية تعتمد على عدد من العوامل أهمها نوعية الحكومة التي يقوم بها المتلقي للمساعدات، إضافة إلى الأهداف والمصالح الاستراتيجية للمانحين، ووجدت الدراسة بأن ثقافة الفساد تعد من أهم العوامل السلبية في فعالية المساعدات الدولية على الاقتصاد الفلسطيني.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة في مضمونها أثر المساعدات الخارجية على مجالات كثيرة تمس المجتمع الفلسطيني والشعب الفلسطيني، بعضها حاول تبيان أثر المساعدات الخارجية والمنح المقدمة على المؤسسات الحكومية الفلسطينية وعلى المنظمات غير الحكومية، كما تناولت بعض الدراسات أثر هذه المساعدات عل الواقع الاقتصادي الفلسطيني وكذلك على واقع التجربة الديمقراطية في فلسطين، كما تناولت بعض هذه الدراسات موضوع الوحدة الوطنية وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين، وصياغة آليات لتعزيز هذه الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية، كما ناقشت بعض الدراسات واقع الاعتراف بدولة فلسطينية في ظل الانقسام الفصائلي الذي يسيطر على حالة المشهد الفلسطيني.

وتتميز الدراسة الحالية في أنها تدرس أثر وعلاقة المساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطينية على أحد الثوابت الأساسية في الحياة الفلسطينية، ألا وهو التماسك الوطني الفلسطيني،

والذي تنضوي تحته مظاهر مفصلية ومهمة كالتماسك السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، حيث تميزت الدراسة بإلقاء الضوء على العلاقة بين المساعدات والمنح والخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، ومدى تأثيرها سلباً أو إيجاباً على التماسك الوطني الفلسطيني بجميع أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وهو المنهج الذي يعتمد على أسلوب تحليلي يرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو مشكلة محددة، حيث أن الباحث يسعى من خلال استخدامه لهذا المنهج إلى وصف مشكلة الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً، بأشكال وطرق رقمية سوف تستخدم أرقاماً وإحصاءً في التحليل.

ويعتبر المنهج الوصفي ركنا من أركان البحث العلمي، وقد بدأ استخدامه عند الغرب في نهاية القرن الثامن عشر، حيث ركزت الدراسات الاجتماعية التي قام بها فريدريك لوبلاي بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا. (دويدري، 2000، 190).

وقد برع العلماء العرب في المنهج الوصفي القائم على أسس علمية وكانوا رواداً فيه سواء في العلوم الأساسية أو في العلوم التطبيقية أو الإنسانية، وجمعوا بين الوصف والتعليل والتحليل، ومن هؤلاء حنين ابن اسحق العبادي والطبري وابن سينا وابن النفيس. (دويدري، 2000)

وقد اختار الباحث هذا المنهج في دراسته، كونه مناسباً للبحوث العلمية التي تناقش المشكلات الاجتماعية والإنسانية، وتمكنه من الوصول إلى وصف كيفي وكمي لمشكلة الدراسة، إضافة إلى انه يحد من تدخلات الباحث أو تأويلاته في الإجابة عن تساؤلات الدراسة، بل أن هذه الإجابات ترتكز إلى

معلومات موجودة واختبارات تحليلية تقيس علاقة متغيرات الدراسة ببعضها، وقد لجأ الباحث لاستخدام المقابلة كأداة في دراسته لتعزيز استخدامه لهذا المنهج والاستفادة منه.

ولأن الدراسة تناقش أثر المساعدات الدولية على الوحدة الوطنية الفلسطينية والتي تأخذ أبعاداً سياسية واجتماعية وسياسية، فقد عمد الباحث إلى جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها وتفسيرها لاستخلاص الدلالات والوصول إلى النتائج التي يمكن وصفها كمياً والتي يمكن تعميمها.

كما واستخدم الباحث المنهج التاريخي، والذي هو من أقدم مناهج البحث العلمي، ومن أبرز رواده ابن خلدون وفيكو وسان سيمون، وقد لجأ الباحث إلى هذا النوع من المناهج كونه يناقش قضايا تاريخية متصلة بالقضية الفلسطينية، وبتاريخها وتاريخ الشعب الفلسطيني في فصول دراسته، وعروجه على مراحل عديدة مرت بها القضية الفلسطيني والشعب الفلسطيني إضافة إلى الحروب العربية والإسرائيلية التي شهدتها هذه القضية.

وفي جزء من هذه الدراسة، قام الباحث باستخدام المنهج الاستشرافي والذي يؤدي إلى فهم الطبيعة بواسطة ربط الظواهر بعضها ببعض، وشرح الرابط بينها من علاقات أو قوانين، ما يتيح التنبؤ بعودة الظواهر متى تحققت الشروط التي أدت إلى وجودها في الظروف المشابهة، وكان من أبرز رواد هذا المنهج فرنسيس بيكون وجون ستوارت مل. (العبد، 1995، 46)

وقد استخدم الباحث المنهج الاستشرافي في محاولة لاستشراف مستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات المقدمة لفلسطين، وذلك من خلال تحليل الواقع ودراسته دراسة علمية والاستماع إلى الكثير من الآراء من خلال المقابلات ومحاولة بناء احتمالات وسيناريوهات لمستقبل النسيج الوطني الفلسطيني اعتماداً على ذلك.

الفصل الثاني

المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني

الفصل الثاني

المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني

المســـاعدات الخارجية هي جميع التدفقات المالية الرأســـمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى جهات متلقية في بلدان أقل نمواً، وتختلف المساعدات الخارجية للدول من حيث أشكالها، فبعضها يأخذ شكل المساعدات الاقتصادية والتمويلية، وبعضها يأخذ شكل المساعدات الخيرية والعينية التي تحارب الجوع والبؤس في الدول الفقيرة، إضافة إلى العسكرية والأمنية. (علاية، 2015، 74-75).

كانت المساعدات الدولية والمنح التي تقدم للشعب الفلسطيني قبل اتفاقية أوسلو، تعنى بأهداف الإغاثة والصمود، ولكن بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وبين الحكومة الإسرائيلية في 13 أيلول عام 1993، بدأت المساعدات الدولية تجد طريقها إلى الشعب الفلسطيني من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد كانت أهداف هذه المســـاعدات والمنح واضـــحة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعملية الســـلمية، ويمكن القول أن هذه المساعدات جاءت أساساً لتدعيم عملية السلام بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال دفع عملية التنمية الاقتصـادية في المناطق الفلسـطينية وإزالة واحتواء أسـباب النزاع والتوتر والعنف إضـافة إلى تدعيم الاسـتقرار في الشـرق الأوسـط وإلحاق كشـعوبه كسـوق مشـترك وواعد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. (العمد وعورتاني، 1999، 68-69)

ويأتي هذا الفصل لتوضيح طبيعة المساعدات المقدمة من الدول المانحة للشعب الفلسطيني، وذلك على جزئين، المبحث الأول يتضـمن التعريف بالمسـاعدات والمنح بشـكل عام، وذلك من خلال

مطالب تتضـمن أشـكال وأهداف ودوافع المنح والمسـاعدات ومصـادرها، ومن ثم المبحث الثاني الذي يتضـمن المنح والمسـاعدات المقدمة للشـعب الفلسـطيني من خلال مطلبين اثنين، الأول ويتحدث عن المسـاعدات في الفترة ما قبل اتفاقية أوسـلو، والمطلب الثاني يتحدث عن المسـاعدات في الفترة ما بعد اتفاقية أوسـلو، وذلك للإجابة على تسـاؤل الدراسـة المتعلق بطبيعة المسـاعدات المالية المقدمة للشـعب الفلسـطيني وأهدافها وشـروطها وأهم الدول المانحة، إضـافة إلى الإجابة على سـؤال الدراسـة حول حجم المسـاعدات المالية المقدمة للشـعب الفلسـطيني من العام 1988–2020، وذلك من خلال منهج النقد التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول

المساعدات الخارجية للدول المانحة

تعتبر المساعدات الخارجية للدول المانحة من أهم مصادر الصرف الأجنبي في الدول النامية بعد المتحصلات من الصادرات والاستثمارات الخارجية المباشرة الخاصة والمحافظ الاستثمارية في هذه الدول، ورغم أن هذه المساعدات تأخذ عدة أشكال إلا أن ما يسجل في الإحصاءات الرسمية لهذه الدول هو المساعدات الخارجية الرسمية، ويرى حامد (2017) أن جميع المصادر الحكومية المتنقلة من بلد لآخر لا بد وأن تدخل ضمن تعريف المساعدات الخارجية. (حامد، 2017، 192)

ومن الناحية الاقتصادية، يمكن تعريف المساعدات الخارجية للدول المانحة بأنها أية تدفقات رأسمالية للدول النامية، ولا بد لهذه التدفقات أن تحتكم إلى معيارين، الأول أن تكون أهدافها غير تجارية من وجهة نظر الدول المانحة، والثاني أن تتصف هذه المساعدات بشروط تفضيلية، بمعنى أن تكون معدلات الفائدة وفترة إعادة مدفوعات رأس المال المستعار أقل صرامة من الأشكال التجارية. (حامد، 2017، 253).

وتعرف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المساعدات الخارجية بأنها التدفقات المالية والمساعدات التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة. (سمارة، 2013، 29)

كما تعرف بأنها تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشـروط ميسـرة إلى الدول النامية وخاصـة غير النفطية منها، والتي تعاني من صـعوبات في تحقيق تراكمات رأسـمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية ولمشاكل كثيرة تجابهها. (مصطيفي وبن سانية، 2014، 242)

ورغم أنه لا يوجد تعريف محدد يمكن الارتكاز عليه لمفهوم المسـاعدات الخارجية نظراً لتعدد الزوايا التي يمكن التحدث عنها بهذا الخصوص اقتصاديا وسياسيا واجتماعياً وعسكرياً وامنياً، إلا أنه يمكن القول إن ليس هناك أي دلائل تاريخية تقول بأن الدول المانحة ستساعد الآخرين دون الحصول على أية فوائد سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها.

المطلب الأول: دوافع الدول لتقديم المساعدات الخارجية

تعطي الدول المانحة المسـاعدات للدول الأخرى الفقيرة بما يخدم مصـالحها وسـياسـاتها واستراتيجياتها الاقتصادية، أحياناً يكون لهذه الدول دوافع أخلاقية وإنسانية، رغبة منها في مساعدة من هم أقل حظاً في تلك الدول كمشاركتها في برامج الغذاء والدواء الطارئين في حالات كثيرة، لكن الشواهد التاريخية لا تحمل أية أدلة بأن الدول المانحة تساعد الآخرين دون توقع لمجموعة من الفوائد السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ويمكن تلخيص الدوافع التي تجعل الدول المانحة تسـعى لتقديم المسـاعدات الخارجية للدول النامية إلى ما يلي (سمارة، 2013، 36-39):

- **الدوافع السـياسـية:** وهي تعد من أكثر الدوافع أهمية للدول المانحة، فالدول المتقدمة عادة ما تساعد دولاً حليفة وصديقة لأجل استقرار أنظمتها السياسية، وبالتالي توسع النفوذ السياسي للدول المانحة، ولعل أكبر مثال على هذه الدوافع هو ما حدث عندما تحول ميزان المصـالح

في الحرب الباردة من أوروبا إلى العالم الثالث بمنتصف القرن، الأمر الذي جعل برنامج المساعدات الأمريكية يتجه نحو تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للدول النامية الصديقة، وخاصة تلك التي تمتلك الأهمية الاستراتيجية جغرافياً، وذلك كوسيلة لشراء النفوذ السياسي في تلك المنطقة.

- **الدوافع الاقتصادية:** لا يمكن هنا إغفال المصالح الاقتصادية التي تجنيها الدول من تقديم المساعدات للدول النامية، فهذه المساعدات وإن قامت بتحقيق بعض التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلا أنها تضمن للدولة المانحة الموارد الخام وتخلق لها الجو الملائم لاستثمار رؤوس الأموال التابعة لها، إضافة إلى أن بعض المساعدات تشترط فيها الدول المانحة إلزام الدول الممنوحة بشراء السلع والمواد التي تريدها من الدول المانحة أو حتى قبول الفرق الفنية للإشراف على توظيف هذه المساعدات.

ولعل من ضمن الأهداف الاقتصادية أيضا هو ضمان تغلل شركات الدول المانحة في أسواق الدول المتلقية للمساعدات، ومحاولة خلق أوضاعٍ تفرض التبعية التجارية والاقتصادية على الدول الممنوحة لصالح الدول المانحة، إضافة إلى تحسين النشاط التجاري في الدول المتلقية واستغلالها في توسيع أسواقها الاقتصادية لمنتجاتها، ولعل قطاع التجارة هو أكثر القطاعات المتأثرة بالمنح والمساعدات الخارجية.

- **الدوافع الإنسانية والاجتماعية:** تعتبر المساعدات الإنسانية بمضمونها وطبيعتها ما تأتي لضمان احترام الحقوق الأساسية للإنسان، التي تتماشى مع الشروط الضرورية للحفاظ على حياته وصحته وتمتعه بالأمن، وهي فعل يجب الشروع فيه حيثما وجدت حالات الطوارئ وحيثما فشلت الجهود والخدمات العادية عن مواجهة الحاجات الأساسية للبشر، وتتمثل

المساعدات الإنسانية على سبيل الذكر لا الحصر بتقديم المواد الغذائية والدوائية والأغطية وإمدادات المياه وكذلك المعونات المالية وغيرها من المساعدات، ولعل هذا النوع من المساعدات يحتكم عادة لعدة مبادئ أهمها مبدأ الإنسانية والحياد وعدم التحيز. (أبو علي وحمزة، 2016، 365-377)

المطلب الثاني: أهداف المساعدات الخارجية

تسعى المساعدات الخارجية للدول إلى تحقيق جملة من الأهداف المرتبطة بالدول المانحة وكذلك بالدول المستقبلة لهذه المساعدات، وتختلف طبيعة هذه الأهداف ما بين المانح والمتلقي، ولكن يمكن تصنيف هذه الأهداف بما يلي (العواملة، 2010، 142):

1. أهداف إنسانية: تتمثل في مساعدة المجتمعات الفقيرة من خلال الواعز الإنساني وتحقيقاً لمبدأ الانفتاح والتفاعل بين المجتمعات الدولية، فتتجه الدول الغنية لمساعدة الدول الفقيرة.
2. أهداف سياسية: التي من شأنها تحقيق توسع نطاق نفوذ وسياسات الدول الغنية وخاصة الكبرى منها، إضافة إلى المساهمة في نشر مبادئها وفلسفاتها القومية العامة، فتضمن من خلال تقديمها المساعدات للدول الفقيرة والنامية إلى بقاء هذه الدول تدور ضمن فلكها وعدم انحيازها للأطراف المغايرة في قضايا كثيرة.
3. أهداف استراتيجية: بعض الدول تتمتع بموقعها الجغرافي الاستراتيجي في العالم، كأن تكون ممراً دولياً هاماً او قريبة الحدود من دول مختلفة استراتيجياً، فتقوم الدول الغنية بإنفاق الأموال كمساعدات مختلفة الأشكال على هذه الدول للحفاظ على المواقع الاستراتيجية في كنفها عدم ضياعها إلى الأطراف المغايرة.

4. أهداف اقتصـــادية: تتمثل في التركيز على تنمية الموارد القومية للدول، وتحقيق التقدم العام إضافة إلى التوسع في السوق الاقتصادية والتبادلات التجارية.

وتشترك كل من الدول المانحة والدول المتلقية في الأهداف السابقة، وعلى سبيل المثال، فإن كانت الدولة المانحة تريد تحقيق هدف سـياسـي يتمثل في توسـيع نفوذها على دولة، فإن تلك الدولة المتلقية للمساعدات يكون لها هدف سياسي مغاير قد يأخذ شكل إرضاء الجماهير الشعبية وتحسين أوضاعهم المعيشية بما يضمن الاستقرار السياسي في تلك الدولة.

المطلب الثالث: طرق تقديم المساعدات الخارجية وأشكالها

إن عملية تقديم المساعدات الخارجية من الدول المانحة إلى الدول المتلقية عادة ما تكون وفقاً لترتيبات مختلفة، يمكن أن نسميها تصنيفات لطرق تقديم هذه المساعدات، ويرى مقلد (1991) أن هذه الطرق وإن اختلفت فإنها وبصورة عامة لن تخرج عن التصنيفات التالية (مقلد، 1991، 480-486):

- المساعدات الثنائية: وهي التي تكون من خلال اتفاقات منظمة ومباشرة ما بين الدول المانحة وبين الدول المتلقية، بحيث يتم تحديد حجم هذه المساعدات ومداها وطرق الصرف والاستفادة منها، وفي حالة القروض يتم الاتفاق على طرق السداد والفوائد المتحصلة عليها.

ولعل من أبرز سلبيات هذه الطريقة هو أنها في غالب الأحيان تجعل من الدولة المانحة المتحكم الوحيد في آليات صرف المساعدة وأوجه صرفها، وتنقص من حرية الدول المتلقية لهذه المساعدات، كما يؤخذ عليها أنها عادة ما تستخدم المساعدات في الضغط والمساومة على المواقف والاتجاهات السياسية للدول المتلقية.

وعلى الجانب الآخر، قد يؤدي ذلك إلى حدوث تأثيرات مضادة من قبل الدولة المتلقية كأن تلجأ للتهديد بالتعرض لمصالح الدول المانحة إن لم تقم بزيادة حجم المساعدات التي تقدمها أو اللجوء إلى التهديد بالتحول إلى طلب المساعدات من دول أخرى تناقض الدولة المانحة في سياساتها وتوجهاتها.

- **المساعدات متعددة الأطراف:** وتأخذ هذه المساعدات شكلين أساسيين هما:

المساعدات من خلال الأمم المتحدة: والتي تقدم في إطار المشاركة الدولية الواسعة بين الأطراف المانحة والأطراف المتلقية، ويتم خلال هذا الإجراء في تقديم المساعدات تحديد أوجه الاستخدام لهذه المساعدات من خلال الأجهزة الفنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

وتقديم المساعدات من خلال الأمم المتحدة يقضي على الحساسية القومية الناشئة عن شعور التدخل والضغط الممارس فيما لو قدمت باتفاقيات ثنائية، وهو ما يجعل الدول النامية تفضل في العادة هذا الشكل من المساعدات.

المساعدات من خلال ترتيبات التعاون الإقليمي: وهو أسلوب في تقديم المساعدات وفقاً لتعاون ومشاركة بين عدة دول واقعة في إقليم جغرافي معين، وهذه الدول تحاول في ذلك النيء بنفسها عن الصراعات السياسية التي تحدث في أروقة الأمم المتحدة.

المبحث الثاني

المساعدات المالية الموجهة للشعب الفلسطيني

نشأ النظام السياسي الفلسطيني مرتبطاً بالحالة المعقدة لفلسطين كوطن وقضية، فقد كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، بدأت قضية فلسطين عندما وقعت تحت الاحتلال البريطاني عام 1920، وذلك تنفيذا لتوصية مؤتمر خبراء الاستعمار في العام 1907 بإقامة دولة غريبة في منطقة فلسطين تقطع المنطقة العربية إلى قسمين، وكذلك تنفيذا لوعد بلفور المشؤوم الذي صدر في الثاني من نوفمبر عام 1917، عندما تعهدت بريطانيا وفقاً لهذا الوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. (عابد، 1990، 9)

في الرابع والعشرين من نيسان عام 1950، وتحت مظلة التاج الهاشمي الأردني، أقر مجلس النواب الأردني الموحد والذي كان يضم ممثلين عن الضفتين الشرقية والغربية، قرار الضم الذي اتخذه مجلس الأمة الأردني في الثاني والعشرين من نيسان من نفس العام، والذي جاء في بنده الثاني فيما يخص القضية الفلسطينية: "تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأمن القومي والتعاون العربي والعدالة الدولية"، هذا القرار الذي كان من شأنه إقامة دولة ثنائية الهوية الوطنية. (أبو ركبة، 2012، 29)

في الثامن والعشرين من أيار 1964، وفي مدينة القدس عقد المؤتمر الفلسطيني الأول بحضور 422 عضواً فلسطينياً، وبحضور شخصيات وقيادات عربية كان من أهمها الملك حسين بن طلال، وكان من أبرز قرارات المؤتمر: إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتماد الميثاق الوطني للمنظمة والمصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجس الوطني الفلسطيني، وتم انتخاب

أحمد الشـقيري رئيسـاً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسـطيني وفي الجلسـة الختامية للمؤتمر يوم الثاني من حزيران 1964 أعلن الشـقيري ولادة منظمة التحرير الفلسـطينية ممثلة للشـعب الفلسـطيني وقائدة لكفاحه المستمر لأجل تحرير أرضه ووطنه. (قريع، 2008، 12)

بعد نكبة عام 1948، كانت المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني مأساة كبيرة، تعدت فقدان الأرض والتشريد إلى إضفاء أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية على حياة المجتمع الفلسطيني، ومن أبرز ملامح هذه الفترة هو تحطم البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الفلسطينية، بمعنى انعدام المؤسسة السياسية الواحدة والبنيانين الاقتصادي والاجتماعي الواحد، ففي العام 1948 فقد الفلسطينيون أهم وسائل الإنتاج لديهم وهي الأرض وكذلك علاقات الإنتاج، وفقدوا أيضاً نمط الحياة الأسري نتيجة التهجير والشـتات الذي حل بهم، إضـافة إلى أنهم فقدوا مؤسـسـاتهم التي كانت قبل النكبة، وتعطلت الصـناعة التي كانوا يمارسـونها في المدن والقرى التي هُجروا منها، وهو ما خلق أمامهم وضـعاً جديداً مختلفاً تماماً عما كان يميز معيشـتهم كشـعب، فعلى سـبيل المثال تغيرت المفاهيم والعادات والتقاليد والقيم عما كان سـابقاً، وظهرت في المجتمع الفلسـطيني مفاهيم جديدة كأن تضـطر المرأة والفتاة للعمل مثلاً، واسـتقلال نسـبي للأبناء في معيشـتهم عن الأهل والعائلة، وترك الزراعة والاضـطرار للعمل في مهن جديدة. (يوسف، 1973، 22– 23).

نتيجـة لنكبـة عـام 1948، لجـأ إلـى الضـفة الغربيـة حـوالي 280 ألفـاً، واسـتقروا فـي 21 مخيمـاً للاجئـين، وتـوزع آخـرون علـى مـدن الضـفة الغربيـة وقراهـا، وفـي المقابـل اسـتقر حـوالي 210 ألـف نسـمة فـي ثمـاني مخيمـات فـي قطـاع غـزة إضـافة إلـى مدنـه وقـراه، بالإضـافة إلـى لجـوء الكثيـرين إلـى دور الجـوار مثـل سـوريا ولبنـان والأردن، الأمـر الـذي جعـل المـوارد

الاقتصادية في الضفة والقطاع أضعف من أن تتحمل هذا العدد المفاجئ من الزيادة السكانية. (صالح، 2002، 66-69)

خلال السنوات التي تلت نكسة 1967، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تنفيذ خطط هدفها تفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من السكان الفلسطينيين المواطنين بشكل مبرمج، بوضعهم في مناخ أمني واقتصادي وحياتي لا يحتمل ولا يقبل العيش، ومن السياسات التي استخدمتها إسرائيل لتحقيق هذا الهدف (صالح، 2002، 66-69):

1. الإرهاب وتخويف الآمنين من خلال نصب الحواجز العسكرية والمداهمات الليلة والاعتقالات.
2. تضييق الخناق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والنفسي على المواطنين الفلسطينيين.
3. تعمد إذلال الناس وإهانتهم من خلال الحواجز الإسرائيلية كانت تضعها السلطات الإسرائيلية.
4. نشر الفساد والمخدرات والعادات السيئة بين الشباب الفلسطيني.
5. مصادرة الأراضي الصالحة للزراعة وسرقة المياه وإغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الزراعية والصناعية والغذائية الإسرائيلية وذلك لضرب عجلة الاقتصاد الفلسطيني الضعيفة أصلا.
6. بناء مستوطنات إسرائيلية وتقطيع أوصال الضفة والقطاع.
7. محاربة الجامعات والمدارس الفلسطينية وإغلاقها بشكل مستمر.

استخدم الاحتلال الإسرائيلي سياسية قامت على استغلال المناطق المحتلة والسيطرة عليها كجسم اقتصادي متفسخ، لا يملك سبل الحياة بشكل منفصل، بل يدين بالتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وهذه السياسة نتج عنها عواقب وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني خاصة وعلى الشعب الفلسطيني بشكل عام، والذي تراكمت لديه مشاعر النقمة والغضب والتي كان لها أثرها الواضح في اتساع وشمول الانتفاضة الفلسطينية التي تفجرت في عام 1987، مما عمق لدى الفلسطينيين تمسكهم في الحصول

على استقلال سياسي، ورغم أن الحدث كان سياسياً إلا أنه ترك آثاراً سلبية على الحياة الاقتصادية، وهذه الآثار جاءت تراكماً لعدة من العوامل من أهمها (كوكالي، 1990، 18- 19):

1. الانخفاض الحاد على سعر صرف الدينار الأردني – والذي كان وسيلة الادخار للفلسطينيين- مقابل الشيكل الإسرائيلي.
2. قلة المدخولات للمواطنين الفلسطينيين نتيجة للمشاركة في الإضرابات العامة ونتيجة حظر التجوال والحصار العسكري الإسرائيلي.
3. ارتفاع مستوى أسعار المواد الأساسية والذي تجاوز 30% عما كان سائداً قبل الانتفاضة.
4. تزايد نسبة البطالة داخل الخط الأخضر والمناطق المحتلة وتوجه أصحاب العمل الإسرائيليين إلى طرد العمال الفلسطينيين.
5. الأضرار الطبيعية والاحتلالية المتعمدة التي أصابت القطاع الزراعي وأثرت في إنتاجه.
6. مشاكل تسويق الإنتاج الزراعي والصناعي الفلسطيني.
7. فرض السلطات الإسرائيلية لضرائب غير عادلة على البنيان الاقتصادي الفلسطيني.

وبالنظر إلى ما كان يعانيه الاقتصاد الفلسطيني من تدمير وحالة من الضعف نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، إلا أننا نجد أن للانتفاضة الفلسطينية الأولى آثارها وظلالها على هذا الاقتصاد، من خلال فرض المزيد من المشاكل الاقتصادية كتعطل الحركة التجارية في كثير من الأحيان وتوقف الخدمات وعدم قدرة الإدارات المحلية على تقديم ما هو مطلوب منها في ذلك الوقت نتيجة للحالة الأمنية والاضرابات التي كانت تعم الأراضي الفلسطينية.

قامت منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت، بمحاولات كثيرة لإدخال المال إلى الأراضي الفلسطينية بطرق كثيرة وأساليب عديدة، رغم ارتفاع تكلفة هذه الطرق والأساليب التي تمثلت بإدخال

الأموال من خلال المســـافرين العرب وحتى الأجانب، من خلال حملهم لمبالغ نقدية بالعملات المحلية والأجنبية يسلمونها لأشخاص معينين بالذات وبالاسم لتسلم ما يحمله هؤلاء المسافرون، بل تعدت هذه القنوات بأن قامت المنظمة نفسها بتجنيد عدد من الضباط الإسرائيليين أنفسهم لتوصيل مبالغ كبيرة من الخارج إلى الداخل، ورغم أن بعض هؤلاء كانوا يسرقون المبالغ أو جزءاً كبيراً منها إضافة إلى عمولتهم من توصـــيل هذه الأموال، وتقريباً فإن ثلاثة أرباع المبالغ التي كانت المنظمة تدخلها إلى الأراضـــي الفلسطينية كان يصل منها الربع فقط. (هيكل، 2001، 195)

ويرى الباحث، بأن الفترة التي أعقبت نكسـة عام 1967 وحتى الانتفاضـة الفلسـطينية، كانت فترة سياسية بامتياز، كان المجتمع الدولي فيها يحاول إيجاد حلول سياسية للقضية الفلسطينية، وكانت هذه الحلول دائما ما تكون على حساب شعبها اقتصادياً واجتماعياً، حتى في بعض الحلول والمبادرات الاقتصـادية والاجتماعية كان الهدف منها إبقاء الشـعب الفلسـطيني يعيش وفق الحد الأدنى للحياة دون أن يأخذ أصـحاب هذه المبادرات بعين الاعتبار سبل تنمية وتطوير الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية للشـعب الفلسـطيني، وكان ينظر دائماً إلى الوجود الفلسـطيني بأنه مشـكلة عسـكرية سـياسـية، دون الالتفات إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لهذا الشعب إلا بشكل خجول من بعض الكيانات والدول العربية.

المطلب الأول: المساعدات الخارجية للشعب الفلسطيني قبل أوسلو

كانت المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وقبل اتفاقية إعلان المبادئ تتشكل من نوعين من المساعدات (حداد، 2017):

- المساعدات التضامنية مع الحركة الوطنية الفلسطينية.
- المساعدات للمعونات الإنسانية.

حيث سعى كل نوعٍ إلى تحقيق الهدف المسمى به، فمساعدات المعونات الإنسانية كانت تسعى لتقديم المعونات الإنسانية في الأراضي المحتلة، ولتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه، وهو ما قد يطلق عليه البعض بمساعدات الصمود، والنوع الآخر هدف إلى تعزيز استراتيجيات الحركة الوطنية الفلسطينية في تحقيق حقوق الشعب الفلسطينية ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

المساعدات من خلال منظمة التحرير الفلسطينية

إضافة إلى الدور الذي سبق ذكره والذي لعبته منظمة التحرير الفلسطينية في محاولة إدخال مبالغ مالية بطرق غير تقليدية إلى الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة، والتي ساهمت رغم ضياع الكثير منها خلال التوصيل في تغذية الواقع الصعب الذي كان يعيشه الشعب الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك الدور، فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية تجبي ضرائب بنسبة تتراوح ما بين 5-7.5% من مئات آلاف الفلسطينيين العاملين في دول النفط العربي والدول الأخرى، حيث كانت هذه الدول تقوم باقتطاع هذه الضرائب التي تشكل مبالغ ضخمة وتحولها إلى الصندوق القومي في منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أنشئ عند انطلاق منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 ليتولى المسؤولية المالية والإدارية والرقابية للمنظمة، وقد حدد النظام الأساسي للمنظمة في مادتيه 24

و 25 دور الصـــندوق القومي ونطاق عمله باعتباره المســـؤول عن موارد المنظمة وتنميتها وتمويل أجهزتها وهيئاتها ومكاتبها، والذي عمل على دعم وتطوير العديد من الهيئات والأطر المؤســـســـية الدولية، إضافة إلى دوره في الإشراف المالي والإداري على البعثات والممثليات الدبلوماسية الفلسطينية المنتشرة في جميع أنحاء العالم. (مجلة شؤون فلسطينية، 2020).

إضـــافة إلى ذلك، فقد كان هناك تبرع ســـنوي بقيمة 75 مليون دولار من قبل المملكة العربية السعودية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى 25 مليون دولار من الإمارات العربية إلى منظمة التحرير إضافة إلى 25 مليون دولار سنوياً تقوم بنقلها إلى المناطق المحتلة بشكل مباشر خلال نهاية العام 1987 وحتى بدايات العام 1988، وقد قدمت الكويت مساعدات للانتفاضة الفلسطينية الأولى بقيمة 80 مليون دولار في العام 1988، تلقت منظمة التحرير الفلســـطينية منها 27 مليون دولار، وذهب الباقي كمســـاعدات مباشـــرة للمناطق الفلســـطينية ولحركات أخرى كحركة "حماس". (كوكالي، 1990، 24)

وقامت منظمة التحرير الفلسطينية ومن خلال المساعدات التي أقرتها القمم العربية والإسلامية إضـــافة إلى مســـاعدات دول عدم الانحياز ودول الاتحاد الســـوفيتي بتمويل الاحتياجات الســـياســـية والاجتماعية للفلسطينيين وذلك وفقاً لما تقرر منظمة التحرير واستراتيجياتها، وأصبحت المنظمة ومن خلال هذه المساعدات تمول المدارس والمستشفيات ودور الأيتام والسفارات والإعلام وعائلات الشهداء والأسرى بما يصل إلى 220 مليون دولار سنوياً. (حداد، 2017، 16)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

في الثامن من كانون الأول عام 1949، صـدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يحمل الرقم (302)، وهذا القرار قضـى بتأسيس وكالة إغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب النزاع

العربي الإسـرائيلي في العام 1948، وكان الهدف من هذه الوكالة تقديم برامج إغاثية مباشـرة وبرامج تشغيل للاجئين الفلسطينيين.

ورغم أن هذه الوكالة والتي اصـطلح على تسـميتها (الأونروا) تشـكلت في العام 1949، إلا أنها لم تباشـر عملها إلا في أيار من عام 1950، بهدف تأمين المسـاعدات الطارئة للاجئين الفلسـطينيين من ملجأ وغداء وخدمات صـحية أسـاسـية، باعتبار أن هذه القضـية لن تمتد إلى سـنوات طويلة، وإنما هي قضـية في طريقها إلى الحل قريباً، وفي ظل عدم الوصـول إلى حلول واقعية لمشـكلة اللاجئين الفلسـطينيين على مر السـنوات بعد تشـكل الأونروا، فقد اتسـعت دائرة الخدمات التي تقدمها لتشـمل التعليم وبرامج التنمية وغيرها من المجالات الرامية للاسـتثمار في التنمية البشـرية وفي الرأس مال الإنساني، وخلال الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، نجحت الأونروا بالقيام بمبادرات تعدت تقديم المسـاعدات للاجئين إلى إطلاق برامج تسـعى لحماية هؤلاء اللاجئين في المناطق المحتلة، فأطلقت برنامج المسـاعدة والحماية والذي قام بتوفير موظفين دوليين مهمتهم مسـاعدة ضـحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وإيصال قضاياهم للجهات الدولية، وتلعب الأونروا دوراً جوهرياً في تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين وفي تخفيف العبء عن دول اللجوء. (حساوي، 2008، 103-104).

تقدم الأونروا مسـاعداتها كخدمات في مجالات التنمية البشـرية والمجال الإنسـاني من خلال تقديم خدمات التعليم الأسـاسـي والمهني والرعاية الصـحية الأولية وشـبكة الأمان الاجتماعي والدعم المجتمعي، وتحسـين المخيمات وبنيتها التحلية وبرامج الإقراض الصـغيرة والاسـتجابة الطارئة بما في ذلك أوقات النزاعات المسلحة، وتقدم هذه المساعدات ضمن خمسة برامج هي (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، 9-11):

- التعليم: من خلال قيام الأونروا بإدارة أكبر نظام مدرسي غير حكومي في الشرق الأوسط، فهي المزود الرئيسي للتعليم الأساسي للاجئين الفلسطينيين، ويعد هذا البرنامج هو البرنامج الأكبر من ضمن البرامج التابعة للأونروا والذي يستحوذ على نصف الميزانية العادية للوكالة.
- الصحة: وهو برنامج يقدم خدمات الصحة الأساسية، وهو مسؤول عن توفير بيئة معيشية صحية للاجئين الفلسطينيين، والهدف من هذا البرنامج هو الحفاظ على حياة اللاجئين ومنع الأمراض والسيطرة عليها وحماية وتعزيز صحة العائلة.
- الإغاثة والخدمات الاجتماعية: ويقدم هذا البرنامج حزمة من خدمات الحماية الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة في مناطق عملة الوكالة، مع التركيز على اللاجئين الذين يعانون من الفقر بمساعدة شبكة الأمان الاجتماعي وتعزيز التنمية والاعتماد على الذات، والمحافظة على سجلات ووثائق اللاجئين وحفظها وصونها.
- التمويل الصغير: من خلال القروض الصغيرة التي تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر في أوساط اللاجئين.
- البنية التحية وتطوير المخيمات: ويقوم هذا البرنامج بتحسين البيئة المادية والاجتماعية في المخيمات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل الوكالة.

وترتكز الأونروا في تمويلها على الكثير الهيئات الدولية والدول، كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والسعودية والكويت واليابان وقطر وغيرها من الدول الأخرى، وفي العام 2018 بلغ إجمالي التعهدات التي قدمت للوكالة (1,27) مليار دولار من كل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تبرعت بمبلغ (643) مليون دولار، بما في ذلك التبرعات المقدمة

من خلال المفوضية الأوروبية، وفي ذلك العام كان الاتحاد الأوروبي وألمانيا والمملكة العربية السعودية المتبرعين الفرديين الأكبر للوكالة، حيث تبرعوا بما مجموعه 40% من اجمالي التمويل المقدم للوكالة. (الأونروا، 2020).

أما الولايات المتحدة الأمريكية وبوصـــفها أكبر متبرع للأونروا، فقد قامت بتمويل الوكالة منذ العام 1950 وحتى العام 2018 بمبلغ (6,25) مليار دولار، بلغت ذروة هذا التمويل في العام 2014 بمبلغ (400) مليون دولار، ليصـل إلى أدنى مسـتوياته في العام 2018 بمبلغ (65) مليون دولار، ثم صفر اعتباراً من العام 2019، وذلك بعد القرار الأمريكي النهائي في آب 2018 بوقف تمويل الأونروا بعد 69 عاماً من الدعم بحجة عدم اسـتعداد الولايات المتحدة تحمل الحصـة غير المتناسـبة من عبئ تكلفة تمويل الأونروا، ولكن الجميع يعلم بأن وقف التمويل جاء نتيجة لادعاء الإدارة الأمريكية برئاسـة دونالد ترامب بأن بقاء الوكالة واســتمرار عملها يعزز من بقاء قضــية اللاجئين ومطالبتهم بحقهم في العودة، ولا تتناسق مع ما يود طرحه من تصورات خاصة بهم في صفقة القرن. (ماس، 2019)

ورغم هذه البرامج والخدمات المقدمة كمسـاعدات للاجئين الفلسـطينيين، إلا أن واقع المخيمات الفلســطينية يبقى دون الحد الأدنى، حيث تعاني معظم مخيمات اللجوء الفلســطينية أوضــاعاً بيئية وصحية واجتماعية صعبة.

المنظمات التطوعية

في الفترة ما قبل أوسلو، كانت المنظمات الطوعية الخاصة الموجودة في الأراضي الفلسطينية تتلقى التبرعات الخاصة، وكذلك الرسمية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بوساطة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وذلك لتمويل برامج متعاظمة في ميادين التعليم والصحة والتنمية المجتمعية والاقتصادية، وفي تلك الفترة أيضاً نشطت العديد من المنظمات الطوعية في الدول الأوروبية وخاصة في جمهورية ألمانيا والمملكة المتحدة والسويد والنرويج وسويسرا، وبدأت بتقديم مساعدات رسمية وتبرعات خاصة في الأراضي المحتلة، وظهر كذلك مانح رئيسي في فترة ما قبل أوسلو وبعد الانتفاضة الفلسطينية وهو الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي كانت تعمل مباشرة أو من خلال المنظمات الطوعية الأوروبية الخاصة لأجل تمويل المشاريع في الأراضي المحتلة (الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1988).

وبدأت الكثير من المنظمات الطوعية الخاصة بزيادة مستويات تمويلها ومساعداتها للأراضي الفلسطينية، كمنظمة المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى، ومؤسسة الشرق الأدنى، ومجلس كنائس الشرق الأوسط، والبعثة المسيحية للأراضي المقدسة، ومنظمة النداء الفلسطيني الموحد، ومنظمة الخدمات التعليمية والتدريبية الأمريكية للشرق الأوسط، ومؤسسة التعاون، إضافة إلى منظمات أخرى كانت عبارة عن وكالات تعمل على الصعيد الدولي مع الالتزام بالمشكلات الفلسطينية بدرجات متفاوتة كمؤسسة التنمية المجتمعية التابعة لصندوق إنقاذ الأطفال في الولايات المتحدة، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية ومؤسسة أوكسفام ومؤسسة أرض الإنسان ومؤسسة التعاون من أجل التنمية، والرابطة البروتستانتية للتعاون في التنمية، وقد كان مجال اهتمام هذه المنظمات والوكالات النواحي الإنسانية والرعاية الاجتماعية والتنمية، من خلال مشاريع استصلاح الأراضي وقروض البناء ودعم

مؤسسات التعليم العالي ومشاريع تشغيل الأعمال التجارية الصغيرة وتوسعة المستشفيات وتزويدها بالمعدات الطبية، ومشاريع المياه المجتمعية ، وبرامج الصحة لرعاية الأمومة والطفولة، ودعم الصناعات الصغيرة، وكانت هذه المساعدات تقدم بمختلف وجهات النظر السياسية والإنمائية التشغيلية وكلك توجه إلى قطاعات عديدة في المجتمع الفلسطيني. (الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1988، 138).

ومع أزمة الخليج التي بدأت عام 1990 وانتهت بحرب الخليج الثانية عام 1991 ، تناقص التمويل العربي بشكل كبير، وخاصة ما كان يقدم من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، ذلك أن التعارض السياسي الذي رافق هذه الفترة ما بين منظمة التحرير وبين الكثير من الدول العربية وخاصة الخليجية التي كانت تقدم الدعم والمساعدات قد أثر بشكل سلبي على تدفق هذه المساعدات كما كانت، إضافة إلى أن التمويل الذي كان يقدم بشكل مباشر ومن خلال مؤسسات ومنظمات غير حكومية فلسطينية تأثر في تلك الفترة، فتلك المؤسسات والتي كانت تتلقى ما بين 170- 240 مليون دولار سنوياً أصبحت تتلقى ما يقارب 60-90 مليون دولار، وهو ما يُفسر بانعكاسات حرب الخليج على العلاقات الفلسطينية العربية، إضافة إلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وإلى تشكل توجيهات تمويلية جديدة بعد اتفاقيات أوسلو، بحيث أصبحت هذه المساعدات تهدف إلى بناء السلام. (حنفي وطبر، 2004، 35)

يرى الباحث أنه وقبل اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو، فإن المساعدات التي كانت تقدم للشعب الفلسطيني وللأراضي الفلسطينية كانت مساعدات تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية بالإضافة إلى موجهة للإبقاء على عمل بعض القطاعات الهيكلية في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني بالحد الأدنى الذي يسمح ببقاء الحياة مستمرة دون أي احتمالية للتنمية أو النمو في الأراضي

الفلسطينية، ولا يجد الباحث أن هنالك أية توجهات للمؤسسات الدولية أو الدول المانحة في ذلك الوقت لفرض شروط سياسية أو اقتصادية جراء هذه المساعدات، حتى وإن كان فإن واقع الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي يجعل من الصعب بل من المستحيل أن يقع الشعب الفلسطيني عرضة لاي ابتزاز سياسي او اجتماعي من أي دولة أو جهة مانحة، فالشعب الفلسطيني آنذاك لم يكن يطلب المساعدات التي كانت تقدمها الجهات المذكورة، بل كانت هذه الجهات هي من تقدم المساعدات لتجميل وجهها ووجه دولها أمام مجتمعاتها وأمام العالم، في ظل اخر احتلال في التاريخ على مرأى ومشهد العالم دول العالم أجمع.

وقد كانت هذه المساعدات تقدم للشعب الفلسطيني بشكل مباشر من خلال عدة قنوات ومن خلال المؤسسات الخيرية، وقد كان الاحتلال آنذاك يغض النظر عن جزء كبير من هذه المساعدات لأسباب خاصة به من أهمها موازنة حالة الفقر والبطالة لدى الشعب الفلسطيني لإشغاله عن الثورة.

المساعدات ما قبل أوسلو لم تكن مشروطة من قبل المقدمين لها، ولكنها كانت تخضع في كثير من الأحيان لمعايير كالنزاهة والشفافية وآلية الصرف للشعب الفلسطيني، وهو ما أكده الدكتور أحمد غنيم في المقابلة التي جرت معه بتاريخ 2020/05/28 في رام الله بأن هذه المساعدات لم يكن لها ابعادها السياسية بقدر ما كان بعدها أنساني وتعزيزاً للصمود والمقاومة والوحدة الوطنية.

المطلب الثاني: المساعدات الخارجية للشعب الفلسطيني ما بعد أوسلو

كتب "شلومو بن عامي" وهو مؤرخ إسرائيلي كان وزير خارجية إسرائيل في العام 2000،" إن اتفاقيات أوسلو قد أسست على قاعدة الاستعمار الجديد، حيث يصير طرف معتمداً على الطرف الآخر مدى الحياة". (تشومسكي، 2006، 80)

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بين الفلسطينيين وإسرائيل، بدأت المساعدات الدولية تتدفق على الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، ورغم أن أهداف هذه المساعدات كانت مختلفة باختلاف قطاعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلا أنها كانت جميعاً ترتكز على هدف أساسي وهو تعزيز عملية السلام من خلال تنفيذ بنود اتفاقية أوسلو.

ورغم أن المساعدات الدولية ما بعد أوسلو لم تركز على حل أسباب الصراع الأساسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أنها كانت تقدم لتعزيز ثلاث اتجاهات لدى الجانب الفلسطيني (حداد، 2017، 28):

- مساعدات تعزيز الحوكمة في فلسطين.
- مساعدات بغرض التنمية والازدهار الاقتصادي في فلسطين.
- مساعدات بناء السلام.

ويرى الباحث، أن الشكل القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية في بداية تشكلها، دفع المانحين إلى تقديم المساعدات من خلال طرق وآليات قديمة أو جرى تشكيلها واستحداثها، لأن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست دولة ذات سيادة.

بعد مؤتمر الاقتصادي الذي انعقد في واشنطن عام 1993، بدأت المساعدات الدولة تدخل إلى فلسطين بأشكال عدة، وقامت السلطة الوطنية في نفس العام بإنشاء المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار"، والذي كان له دور كبير في إدارة هذه المساعدات مع المانحين، وظهرت هنالك العديد من الصناديق التي هدفت إلى تقديم المساعدات لتنمية قطاعات كثيرة في فلسطين، كصندوق جون هولست، وبرنامج المساعدات الفنية الذي كان رصيده 22 مليون دولار، وبرنامجي التأهيل الطارئ الأول والثاني، وبرنامج خلق فرص العمل الذي إنشاؤه في بداية عام 1996، وذلك لمواجهة سياسيات الاغلاق المتكررة التي تمارسها إسرائيل بحق العمال الفلسطينيين، وكان البرنامج يهدف إلى رفع مستوى المعيشة ومحاربة البطالة، وتم تمويله من صندوق جون هولست بميزانية قدرها 44 مليون دولار توزعت بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، وغيرها من البرامج التي هدفت في أساسها إلى تقديم المساعدات لبناء المؤسسات والوزارات الفلسطينية و تأهيل قطاعات التعليم والصحة والعمل ووضع تصورات لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورغم كل هذه الأهداف إلا أنها اشتركت جميعها بتحسين الأوضاع السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتم إدارة هذه المساعدات من قبل البنك الدولي والدول المانحة وبين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالمجلس الاقتصادي الفلسطيني بكدار. (علي، 2011)

بالرغم من أن هذه المساعدات التي كانت تقدم إلى الشعب الفلسطيني بعد اتفاقيات أوسلو ساهمت في تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للشعب الفلسطيني، إلا أنها فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن سياسات إسرائيل العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، بل نجد أنها قد تكون أعفت إسرائيل كسلطة احتلالية عن تحمل الأعباء الاقتصادية والخدماتية المترتبة على احتلالها الفعلي للمناطق الفلسطينية، فكانت المساعدات الدولية بعيدة كل البعد عن تحقيق هدف

الشعب الفلسطيني وقيادته في تقرير مصيرها، وبعيدة كل البعد عن تحقيق حلمه بإنشاء دولته المستقلة، ورغم حجم هذه المساعدات على مدى السنوات إلا أنها لم تحقق التنمية المطلوبة للاقتصاد الفلسطيني ولم تحقق أيضاً حريته من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. (ماس، 2005، 34-35)

حجم ومصادر المساعدات الخارجية لفلسطين بعد اتفاقية أوسلو

وفقاً لإحصـــائيات المجلس الاقتصـــادي الفلســـطيني، فقد بلغ حجم المســـاعدات الخارجية الممنوحة لفلسطين منذ العام 1994 وحتى نهاية 2017، ما يقارب (36.5) مليار دولار أمريكي، حيث كان ما مجمله (1.06) مليار من هذه المساعدات على شكل قروض، بينما (35.4) مليار دولار أمريكي على شكل منح. (المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2018)

وفيما يتعلق بأبرز المانحين لهذه المساعدات فقد كانت كما في الجدول رقم (1) التالي:

جدول *1*: أبرز المانحين للمساعدات للشعب الفلسطيني من عام 1994-2017

الرقم	الجهة المانحة	النسبة المئوية من اجمالي المساعدات
.1	المفوضية الأوروبية	%18
.2	الولايات المتحدة الأمريكية	%16
.3	المملكة العربية السعودية	%9.5
.4	الإمارات العربية المتحدة	%5.8
.5	النرويج	%4.7
.6	ألمانيا	%4.3
.7	المملكة المتحدة	%3.36
.8	البنك الدولي (لا يشمل القروض)	%2.91
.9	اليونان	%2.63
.10	فرنسا	%2.4

*المساعدات أعلاه لا تشمل ما قدم للأونروا في الفترة من 1994 – 2018

(المصدر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2018)

أما ما يتعلق بالمساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني منذ العام 1994 وحتى نهاية 2017، فقد شكلت هذه المساعدات ما نسبته 23% من إجمالي المساعدات وكانت وفقاً للجدول رقم (2) التالي:

جدول *2*: نسبة الدول المانحة من إجمالي المساعدات للشعب الفلسطيني من عام 1994-2017

الرقم	الجهة المانحة	النسبة المئوية من اجمالي المساعدات
.1	المملكة العربية السعودية	%42.7
.2	الإمارات العربية المتحدة	%25.9
.3	الجزائر	%10.3
.4	الكويت	%8.5
.5	قطر	%8.5
.6	دول عربية أخرى	%4.1

*المساعدات أعلاه لا تشمل ما قدم للأونروا في الفترة من 1994 – 2018

(المصدر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2018)

وقد كان جزءاً من هذه المساعدات قدمته الدول لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت هذه المساعدات المباشرة على النحو التالي كما في الجدول رقم (3):

جدول *3*: مساعدات مباشرة لدعم الموازنة الفلسطينية من عام 1994-2017

الرقم	الجهة المانحة	المبلغ	النسبة المئوية من اجمالي المساعدات
.1	المملكة العربية السعودية	3 مليار دولار	%21.42
.2	المفوضية الأوروبية	2.4 مليار دولار	%17.1
.3	الولايات المتحدة الأمريكية	1.54 مليار دولار	%10.98
.4	الجزائر	800 مليون دولار	%5.71
.5	النرويج	700 مليون دولار	%4.97

*المساعدات لدعم الخزينة من 1994-2017 من الميزانية الإجمالية

(المصدر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2018)

إضـــافة إلى ما ســـبق، فقد تلقت فلســـطين ومن خلال الأونروا ما يقارب 16.5 مليار دولار أمريكي ما بين الســـنوات 1994- ونهاية 2017، وكان من أبرز من قدموا المســـاعدات للأونروا في تلك الســـنوات الولايات المتحدة الأمريكية بنســـبة (27.06%) من إجمالي ميزانية الأونروا، المفوضـــية الأوروبية (17.95%)، المملكة المتحدة (6.26%)، المملكة العربية الســـعودية (5.4%). (المجلس الاقتصادي الفلسطيني، 2018)

ورغم أن هذه المســـاعدات المقدمة إلى الفلســـطينيين على مر الســـنوات قبل أوســـلو وازديادها وتنظيمها بين الدول بعد أوســـلو، فإن البعض يرى أن هذه المســـاعدات وإن كانت تغطي جوانب مهمة في الحياة كالتعليم والصحة والمأوى ودعم لموازنة الحكومة، إلا أنها تعفي إسرائيل من التزاماتها، وتأتي كدعم للاحتلال الإســـرائيلي لفلســـطين، حيث أن القانون الإنســـاني الدولي ينص على أن إســـرائيل كقوة احتلال مسؤولة عن ضمان رفاهية السكان المحميين. (Hever, 2015, 12-13)

عانت مناطق الضـــفة الغربية وقطاع غزة من عجز كبير في الميزان التجاري بعد النكبة، ففي العام 1966 بلغت نســـبة تغطية الواردات بالصـــادرات اقل من 18%، وقد تمت تغطية العجز في الميزان التجاري في الضـــفة الغربية في ذلك الوقت من خلال التحويلات وتصـــدير الخدمات، ويتكون الدخل الناتج عن تصدير الخدمات في معظمه على السياحة بنسبة (40%) ومن تحويلات المهاجرين (40%) وتمت تغطية باقي العجز من خلال تحويلات الرأســـمال والتحويلات دون مقابل وتحويلات الأونروا ومنظمات الأمم المتحدة والتحويلات الخاصـــة التي تتعلق بتحويلات المهاجرين الفلســـطينيين المقيمين في الخارج إلى الضـــفة الغربية، أما في قطاع غزة والذي كان خلافاً للضـــفة الغربية، يفتقر للدراسات والبيانات الإحصائية للمدة الواقع بين عام 1948 وعام 1967 ذلك أن السلطات المصرية لم تقم بتغطية القطاع ضـــمن النشـــرات الإحصـــائية المصـــرية، وكان القطاع يعتمد اعتماداً كبيراً على

الاستيراد، ويمكن تبرير ذلك من جانبين، الجانب الأول أن وكالة " الأونروا" كانت تستورد حوالي ثلاثة أرباع واردات قطاع غزة، والجانب الآخر أنه ونتيجة للسياسة الاقتصادية التي كانت متبعة في مصر آنذاك والقائمة على الرسوم الجمركية الكبيرة والتي لم تكن تطبق على غزة، جعلت جزءاً كبيرا من واردات غزة يعاد تصديرها إلى مصر بطرق غير قانونية، وهو ما يخلق عجزاً في الميزان التجاري كانت تتم تغطيته بشكل خاص من نفقات وكالة الغوث ونفقات السلطات المصرية. (منصور، والقصيفي، 1990، 835).

ولا زالت الأراضي الفلسطينية المحتلة تعاني من العجز تجاري المتزايد خاصة بتجارتها الخارجية مع إسرائيل حتى اليوم، ففي العام 2008 بلغ هذا العجز ما نسبته (44%) من الدخل القومي الإجمالي، وبلغت نسبة العجز التجاري الفلسطيني في ذلك العام 55% من الدخل القومي الإجمالي، وفي المقارنة بين الرقمين، فإن هذا يعني أن الفلسطينيين يعتمدون على الاقتصاد الإسرائيلي في التجارة وحتى في الاستهلاك، وهو ما يعني أن الأموال تتدفق خارج البلاد، وإذا لم يتم تعويض هذه التدفقات المالية من مصادر أخرى، فإن ثروات البلد سوف تتدفق هي الأخرى للخارج. (Tillekens, 2010)

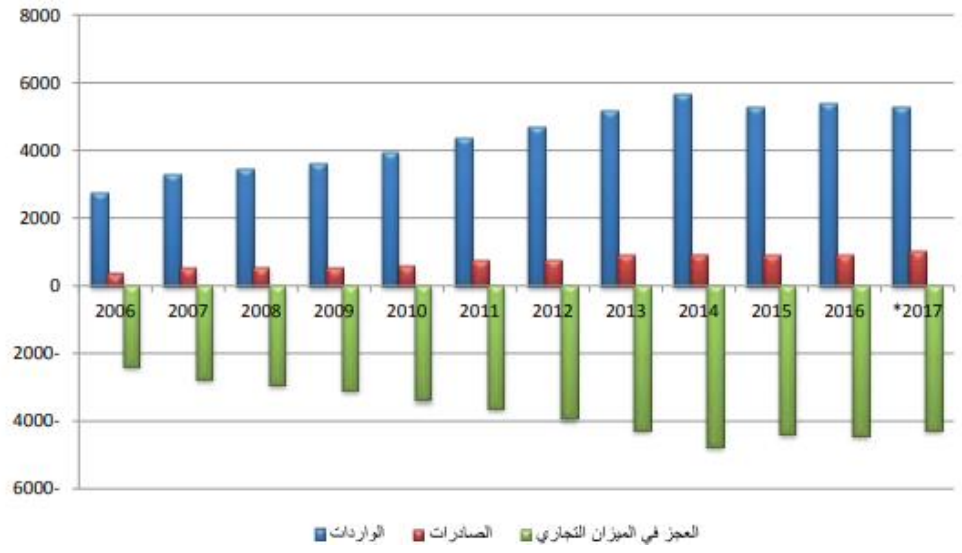

شكل *1* : الصادرات والواردات وصافي الميزان السلعي في فلسطين للأعوام 2006-2017 (القيمة بالمليون دولار)، المصدر (26، مركز التجارة الفلسطيني، التقرير السنوي 2017)

ويوضح الجدول التالي رقم (4) قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان التجاري الفلسطيني من العام 1996-2018:

جدول 4: قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان التجاري الفلسطيني 1996-2018

السنة	اجمالي قيمة الصادرات	اجمالي قيمة الواردات	صافي الميزان التجاري
1996	339,467	2,016,056	-1,676,589
1997	382,423	2,238,561	-1,856,138
1998	394,846	2,375,102	-1,980,256
1999	372,148	3,007,227	-2,635,079
2000	400,857	2,382,807	-1,981,950
2001	290,349	2,033,647	-1,743,298
2002	240,867	1,515,608	-1,274,741
2003	279,680	1,800,268	-1,520,588
2004	312,688	2,373,248	-2,060,560
2005	335,443	2,667,592	-2,332,149
2006	366,709	2,758,726	-2,392,017
2007	512,979	3,284,035	-2,771,056
2008	558,446	3,466,168	-2,907,722
2009	518,355	3,600,785	-3,082,430
2010	575,513	3,958,512	-3,382,999
2011	745,661	4,373,647	-3,627,986
2012	782,369	4,697,356	-3,914,987
2013	900,618	5,163,897	-4,263,280
2014	943,717	5,683,199	-4,739,482
2015	957,811	5,225,467	-4,267,656
2016	926,499	5,363,768	-4,437,269
2017	1,064,884	5,853,850	-4,788,966
2018	1,155,634	6,539,590	-5,383,955

(المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

حيث يلاحظ من الجدول السابق، أن العجز في الميزان التجاري يتزايد في كل عام، ففي العام 1996 كان الميزان التجاري يعاني عجزاً بلغت قيمته (1,676,589) في حين تزايد هذا العجز ليصل في العام 2018 إلى (5,383,955).

وفي العام 2019 كان العجز التجاري الفلسطيني يبلغ (4,707,9) مليون دولار أمريكي، وفي نهاية الربع الأول للعام 2020، بلغ هذا العجز (1066.1) مليون دولار أمريكي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2020).

ورغم كل المساعدات التي قدمت للفلسطينيين منذ العام 1994، فإن أي شخص يتوقع أن ينمو الاقتصاد وأن يصل الفلسطينيون اليوم إلى الاكتفاء الذاتي، لكن ما هو على أرض الواقع شيء معاكس تماماً، ومنذ العام 1994 وحتى العام 2008 انخفض نصيب الفرد من الدخول القومي، ففي العام 1994 كان نصيب الفرد (1590) دولار، بينما أصبح في العام 2008 (1459) دولار، وقد يكون جزء من المساعدات قد غطى النمو السكاني في تلك الفترة، حيث أن نصيب الدخل القومي للفرد في انخفاض رغم زيادة المساعدات المقدمة، وهذ الزيادة مقارنة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي والزيادة السكانية تلغي أن تكون هذه المساعدات قد وجهت ووجدت طريقها لحل مشكلة النمو السكاني ومعالجة آثاره الاقتصادية والاجتماعية. (Tillekens, 2010)

ومنذ العام 1994 وحتى 2018، تم استخدام جزء كبير من المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين في عمليات تشييد المباني الحكومية وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية والبنى التحتية، وفي خلال هذه الفترة كانت إسرائيل ومن خلال حجج أمنية و سياسية مفترضة، تعمد إلى تدمير هذه المباني وتخريب البنى التحتية من خلال قصف المواقع والمباني الفلسطيني والدخول بالآليات العسكرية إلى الشوارع الفلسطينية وإلى المدن والقرى، ولم تكن الدول المانحة تأتي بأية ردود أفعال صارمة

تطالب فيها إسـرائيل بالتعويض عما تحدثه من دمار لمشـاريع ومباني وبنى تحتية أنشـأت بأموال المساعدات الخارجية، بل على العكس كانت تقدم المزيد من الدعم والتمويل لإعادة بناء وترميم وتأهيل هذه المباني والبنى التحتية، وبالتالي لا يمكن وصـف هذا الجزء من المسـاعدات بأنه أحدث تنمية اقتصـادية فلسـطينية، وهناك جزء آخر من هذه المسـاعدات يتم إنفاقه كتعرفة على السـلع والخدمات المستوردة من قبل الفلسطينيين، كرسوم تخليص وضرائب جمركية وأجور شحن ورسوم معاملات إدارية يقوم بها الطرف الإسـرائيلي، ويصـرف جزء من المسـاعدات في شـراء سـلع وخدمات من السـوق الإسـرائيلي، والتي عادة ما يتم بيعها للجانب الفلسـطيني بأسـعار أعلى من السـعر الحقيقي، كخدمات العلاج الصحي التي لا يوجد رقابة عليها وخدمات الكهرباء والماء، وبالتالي تذهب هذه الحصة مباشرة إلى الاقتصاد الإسرائيلي. (Hever, 2015)

ويخلص Tillekens (2010) في دراسـته، إلى أنه ووفقاً للبيانات التي تعامل معها في دراسـته ومن خلال تحليله لعلاقة العجز التجاري الفلسـطيني والمسـاعدات الدولية، فإن (71%) من هذه المساعدات يذهب إلى الاقتصادي الإسرائيلي بطرق مباشرة وبأخرى غير مباشرة.

وفي العام 2014 قام المستوطنون اليهود بجريمة خطف وتعذيب للطفل الفلسطيني محمد أبو خضير، ثم قاموا بحرقه حياً ما أدى لاستشهاده، وقد تبع هذه الجريمة سخط فلسطيني وأحداث عنف كبيرة في الأراضي الفلسطينية، وبدأ التصعد يأخذ شكلاً آخر عندما تدخل قطاع غزة من خلال إطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية، فما كان من إسرائيل إلا إعلان عملية عسكرية ضد القطاع أسـمتها إسـرائيل في حينه عملية الجرف الصـامد في نفس العام، وقد خلف هذا العدوان على القطاع دماراً وخسائر في المباني والبنى التحتية ناهيك عن الخسائر البشرية في الأرواح الفلسطينية، وفي 12 تشرين الأول من العام 2014 انعقد في القاهرة مؤتمراً للدول المانحة لدراسة كيفية إعادة اعمار قطاع

غزة، وبرعاية مشـتركة بين النرويج ومصـر وبرئاسـة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبمشـاركة 50 دولة، وممثلين عن هيئات إغاثة دولية ومؤسـسـات دولية كالأونروا والبنك الدولي وصـندق النقد وبنوك التنمية العربية والإسـلامية في الجامعة العربية، وفي ختام المؤتمر تعهدت الدول المانحة بتقديم (5.4) مليار دولار خصص نصفها لمشاريع إعادة الإعمار في قطاع غزة والنصف الآخر وفقاً للبيان الختامي للمؤتمر يخصـص لدعم موازنة الحكومة الفلسـطينية والتنمية في الضـفة الغربية، وقد اشـترطت رئاسـة المؤتمر الدعم المالي الدولي المقدم بشـروط هي ممارسـة حكومة الوفاق الوطني عملها في قطاع غزة وبسـط سـيطرتها هناك خاصـة على المعابر والجمارك في القطاع، والشـرط الآخر أن لا يتم اسـتخدام المسـاعدات لأغراض أخرى غير ما خصـصـت له، والعمل على فتح المعابر الحدودية بين إسـرائيل وغزة، وكانت دلة قطر هي أكبر المساهمين في تمويل إعادة الإعمار بغزة حيث تعهدت بمليار دولار، ثم الاتحاد الأوروبي الذي قدم خلال 2015 مبلغ (450) مليون دولار، فيما تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ (212) مليون دولار مساعدات إضافية، وتعهدت الكويت بتقديم (200) مليون دولار على مدى 3 سـنوات، والإمارات العربية قدمت مسـاعدة قيمتها (200) مليون دولار، وعلى غير عادتها فإن المملكة العربية السعودية لم تقدم خلال هذا المؤتمر أي مبلغ كمساعدة بحجة تقديمها لمساعدات سابقة بقيمة (500) مليون دولار. (محمود، 2014).

ويرى الباحث، بأن هذه المسـاعدات والمبالغ التي تعهدت بها الدول أو قدمتها لأجل إعمار قطاع غزة، لهي مبالغ لن تجد طريقها لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، كونها مبالغ خصص نصفها لأجل تأمين ملاجئ لمن فقدوا بيوتهم ولإصـلاح البنية التحتية التي دمرها الاحتلال وتأهيل الطرق والجسـور وتعويض المزارعين وإعادة تشغيل المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية المتضررة، وهو ما ستستفيد منه إسـرائيل اقتصـادياً بشـكل أكبر كونها الدولة التي سـتقوم ببيع القطاع كافة متطلبات واحتياجات

الاعمار ناهيك عن كونها ستستوفي الرسوم الجمركية لإدخال مواد البناء والاحتياجات المطلوبة إلى القطاع.

ومما سبق، فإن المساعدات الدولية والتي كانت تصل إلى الشعب الفلسطيني خلال فترة الانتفاضة الفلسطينية وقبل اتفاقية أوسلو، كانت مساعدات تهدف بالأساس إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات القمع التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، ورغم أن هذه المساعدات لم تكن كبيرة ولم تكن موجهة لإحداث تنمية اقتصادية او اجتماعية كبيرة في المجتمع الفلسطيني، إلا أنها كانت تساعد ولو معنوياً في الحالة الفلسطينية.

وبعد اتفاقية أسلو، كان للمساعدات الممنهجة وشبه المنتظمة التي كانت تصل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية أهدافاً واضحة وجلية في الحفاظ على حالة السلم والأمن في المناطق الفلسطينية، ورغم أن بعض الجهات كانت تضع أهدافها من خلال هذه المنح والمساعدات لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه الأهداف كانت صعبة التحقق في ظل وجود سياسات إسرائيلية تحول دون ذلك، إضافة إلى أن هذه المساعدات كانت تعزز بشكل أو بآخر حالة التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما ينعكس على الحياة الاجتماعية والسياسية أيضاً للشعب الفلسطيني. (حداد، 2017)

إن المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو كانت كبيرة جداً، وكانت لهذه المساعدات شروطاً تجعل من السلطة الفلسطينية رهينة لبعض السياسات الدولية الخارجية، وتعدى الأمر إلى أن تفرض الشروط علانية لتقديم هذه المساعدات كما هو الأمر في السنوات الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بقطع المساعدات عن السلطة الوطنية نظراً لمواقفها السياسية، وبالتالي فإن هذه المساعدات تهدف بالأساس إلى تدجين الشعب الفلسطيني وجعله شعباً تابعاً لمحتله

من الناحية الاقتصـــادية والمعيشـــية التي تمنعه من المطالبة بحقوقه الشـــرعية التي كفلها له القانون الدولي.

من ناحية أخرى فإن هذه المســـاعدات كانت تخدم الاحتلال الإســـرائيلي من حيث أنها كانت تعفيه من كلفة احتلاله للأراضـــي الفلســـطينية، وتجعله في حل من واجبات والتزامات القوانين الدولية التي كانت تلزمه في سنوات ما قبل أوسلو إلى تحمل مسؤولياته تجاه شعب فلسطين بصفته الشعب الذين تقوم باحتلاله. (Hever, 2015)

إضـــافة إلى وجود مســـاعدات غير رســـمية كانت تجد طريقها إلى التنظيمات والحركات الفلسـطينية المعارضـة كحركتي حماس والجهاد الإسـلامي والحركات الأخرى، وهي مسـاعدات كانت تقدم من خلال جمعيات أو مؤسـسـات أو دول، وكما يوضـح السـيد أحمد غنيم في المقابلة التي تمت معه خلال هذه الدراســة بأن هناك مســاعدات كانت تقدم للفصــائل المعارضــة لتقوية نفســها مثل المنظمات الاسـلامية العالمية مثل الاخوان المسلمين، وكان رأي السيد اللواء صـلاح شـديد مقارباً لهذا الرأي، ففي المقابلة التي أجريت معه بتاريخ 2020/05/26 أوضـح بأن جهات معارضـة مثل حماس كانت تأخذ اموالاً منذ نشاءتها وذلك لأهداف واضحة خارجية لتكون بديلا عن منظمة التحرير ولخدمة مشروع الاخوان المسلمين ولفرض الاسلام السياسي في الأراضي الفلسطينية، فيما اختلف اللواء توفيق الطيراوي والذي كان رئيساً لجهاز المخابرات الفلسطينية مع هذا الاعتقاد، وقال في مجمل المقابلة التي تمت معه بأن المساعدات الدولية اقتصرت على السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديداً على وزارة المالية.

إن المساعدات الخارجية للدول المانحة والتي كانت تقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية، ساهمت ولو بشـكل غير مباشـر بتعزيز الانقسـام بين الفصـائل الفلسـطينية، ولكنها لم تسـتطع التأثير على التماسك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، ورغم أن الكثير من المساعدات التي

كانت تقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تسيطر حركة فتح على كافة مفاصلها، كان جزء كبير منها يوجه نحو بناء الأجهزة الأمنية بمقراتها وأفرادها، والتي كانت هذه الأجهزة تعمل بشكل دائم على إخماد حرية الرأي للتنظيمات والفصائل الأخرى خاصة حركة حماس في الضفة الغربية، ورغم أن حماس تسيطر على قطاع غزة، ولديها من الموارد الاقتصادية والعسكرية ولديها جناحها العسكري وأجهزتها الأمنية في القطاع، رغم كل ذلك ورغم اختلاف وجهات النظر والتوجهات السياسية واختلاف الرأي مع القيادة الحاكمة، إلا أن الوحدة الوطنية تتجلى في مناسبات كثيرة وأحداث كثيرة لتثبت أن الشعب الفلسطيني رغم كل ما مر به ورغم كل المساعدات التي قدمت له، ورغم حالة الانقسام السياسي بين أكبر فصيلين فلسطينيين، لم ينسى قضيته الأولى ولم ينزل تحت ضغوط السياسات الخارجية للدول المانحة، وهو ما تثبته الوقائع، فعندما يتعلق الأمر بثابت من ثوابت الحقوق الفلسطيني كالقدس مثلا أو قضية اللاجئين نجد أن مواقف الفصيلين تتوحد مع موقف الشعب الفلسطيني أجمع، ولعل ما حدث من مقاطعة للإدارة الأمريكية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية إبان إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بالمدينة المقدسة بأنها العاصمة الموحدة والأبدية لدولة الاحتلال، وهو ما رفضته حماس جملاً وتفصيلاً كما رفضه الكل الفلسطيني، وكذلك ما حدث من مقاطعة لكلا الفصيلين للمؤتمر الاقتصادي للسلام والذي انعقد في العاصمة البحرينية المنامة والذي اعتبرته فتح وحماس بأنه عبارة عن مؤتمر ترويجي لما عرف بصفقة القرن والتي أعلن الكل الفلسطيني ومن ضمنه فتح وحماس رفضها القاطع لهذه الصفقة.

الفصل الثالث

طبيعة المجتمع الفلسطيني ومكوناته من 1948–2020

الفصل الثالث

طبيعة المجتمع الفلسطيني ومكوناته من 1948 -2020

في بدايات القرن العشرين، كانت فلسطين بشعبها العربي الفلسطيني من أكثر دول الشرق الأوسط ازدهاراً اقتصادياً، ذلك كونها تتمتع بالموقع الاستراتيجي المميز وبالمكانة الدينية المقدسة مسيحياً وإسلامياً، كان شعبها بارع في التجارة والعلوم والصناعة، وكانت جنة زراعية، اشتهرت بحقولها وسهولها وبياراتها، كان لمؤسسات التعليم والصحة فيها موقع الريادة في بلاد الشام كلها، وذلك قبل أن تقع ضحية مؤامرات بريطانية أمريكية صهيونية. (أبو وردة وآخرون، 2010، 7)

قال "ناحوم جولدمان" رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الذي عقد في مونتريال بكندا عام 1947: " لقد كان ممكناً لليهود أن يحصلوا على أوغندا أو مدغشقر أو غيرهما من الأقطار لينشئوا وطناً لليهود، ولكن اليهود لا يريدون غير فلسطين على الإطلاق، وليس ذلك لاعتبارات دينية أو بسبب إشارة التوراة إلى فلسطين فحسب، ولا لأن أرض فلسطين ومياه البحر الميت تحتويان على ثروات، بل لأن فلسطين هي أيضاً ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنها المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية، والمركز العسكري الاستراتيجي للسيطرة على العالم". (جرار، 2008، 13-14)

إن فلسطين كانت دولة متقدمة بشعبها الفلسطيني، ومركزاً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الفصل، سيتم التطرق إلى مكونات الشعب الفلسطيني منذ العام 1948 وحتى 2020، ورصد التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا

الشعب الذي يعيش اليوم تحت الاحتلال الإسرائيلي، محاولين في هذا الفصل تبيان طبيعة ومكونات المجتمع الفلسطيني وما هيّة التماسك الوطني للشعب الفلسطيني في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية، وسيتم استخدام المنهج التاريخي في هذا الفصل كونه يناقش تاريخ المجتمع الفلسطيني ويبرز عدة مراحل من المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

المبحث الأول

مكونات الشعب الفلسطيني

إن الفلسطينيين كمجتمع، يمتلكون كل مقومات الشعب من الناحية القانونية، فقد حافظوا على نمو تكوينهم البشري وتكاثره منذ أن سكن الإنسان الأول هذه البقعة من الأرض، وأبقوا على سيادة حضارتهم، لغةً وثقافة وتاريخاً، ورغم الكثير من حالات الغزو التي تعرض لها الشعب الفلسطيني ومن أمم كثيرة ومنهم العبرانيون، فإن الشعب الفلسطيني بقي بشكل مستمر في فلسطين، وحافظ على شخصيته كشعب وعلى عاداته وتقاليده المتوارثة ووحدة الأرض التي عاش عليها، وبقيت العادات والتقاليد الفلسطينية متوارثة جيلاً بعد جيلاً، وبقيت خبرات هذا الشعب المتراكمة، وتبلورت قيمه التي يتبناها ولا زال يحافظ عليها حتى اليوم، ومن تلك القيم تعلقه بأرضه ودفاعه عنها لأجل تحريرها، وبقي ذلك هو الشعب الفلسطيني في أرضه رغم ما مر على فلسطين من احتلال قديم وجديد. (الفرا، 1990، 15)

ولعل من أبرز سمات الشعب الفلسطيني، أنه شعب يتمسك بشخصيته الفلسطينية رغم كل الحروب والظروف، وهو شعب يتمسك بأرضه وتراثه، وهو كذلك يحب العمل ويحترم الزمن ويقدر العلم بشكل كبير، إضافة إلى أنه شعب محافظ على الأسرة والمجتمع رغم كل المحاولات لتفتيت هذه المكونات، ولعل أبرز سمة يمكن وصف الشعب الفلسطيني فيها اليوم هو إصراره على إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس وتصميمه حتى اليوم على حق العودة إلى وطنه، ويمكننا القول أيضاً بأن الشعب الفلسطيني ديمقراطي بطبعه وبتصرفاته يؤمن باختلاف وجهات النظر طالما الهدف واحد.

المطلب الأول: المكون الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني

بعد حرب عام 1948 فقد المجتمع الفلسطيني واقعه، إذ أصبح مجتمعاً مسلوب الهوية ومسلوب حقوق ووجبات المواطنة، بل وأصبح بلا جنسية، فالأراضي التي احتلتها إسرائيل لم تحتفظ حتى بتسميتها الفلسطينية، وأصبح قطاع غزة تابعاً لسلطة الحكم العسكري المصري ثم الإداري المصري، والضفة الغربية باتت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وتبعثر الشعب الفلسطيني جغرافياً بين الأقطار العربية المختلفة، واضطر أكثر من مليون فلسطيني إلى التبعثر في فلسطين وما حولها من أقطار. (فرج، 1998، 16)

كانت نكبة عام 1948 التي حلت على الشعب الفلسطيني، نكبة سياسية واقتصادية واجتماعية بامتياز، ففي الخامس عشر من أيار عام 1948 أعلن الصهاينة اليهود قيام دولة إسرائيل، وفي نفس اليوم وحتى في نفس الساعة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بهذه الدولة، ورغم أن قيام هذه الدولة اللقيطة كان بمساحة أكبر حتى مما أقره قرار التقسيم إلا أنه لم ينفذ القرار المذكور بإعلان دولة فلسطينية، وفقد الفلسطينيون وطنهم وبالتالي فقدوا وسائل معيشتهم وممتلكاتهم وأراضيهم، وتدمرت البنية الاقتصادية للشعب الفلسطيني وتغيرت حتى التركيبة الاجتماعية لهذا الشعب، فبعد أن كان هذا الشعب متكاملاً اقتصاديا ومترابطاً ومستقلاً ومحدد الهوية، أصبح مقسما إلى تجمعات متفرقة وممزقة جغرافياً تعيش وضعاً اقتصادياً متبايناً وضعيفاً.

تقسم الفلسطينيون بعد نكبة العام 1948 إلى قسم بقي في الجزء المحتل من فلسطين، وقدر عددهم في ذلك الوقت بحوالي 150 إلى 160 ألف نسمة، وأطلقت عليهم إسرائيل اسم (الأقلية العربية) في إسرائيل، ووزعت عليهم بطاقات هوية إسرائيلية تشير إلى

وضعهم بوصفهم مواطنين غير يهود، والقسم الآخر والأكبر هو ذلك القسم الذي بقي في المناطق التي لم تقع تحت السيطرة الإسرائيلية ذلك الوقت، وهي المناطق التي عرفت باسم الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي فاق عدد اللاجئين فيها عدد السكان الأصليين، والقسم الثالث هو القسم الذي غادر فلسطين نهائياً، وقدر عددهم حوالي (300) ألف لاجئ، استقر جزء منهم في لبنان وسوريا والأردن، وتجاوز بعضهم إلى بلدان عربية أخرى كالعراق ومصر وليبيا إضافة إلى من وصل إلى دول وبلدان أجنبية. (عبد الرحمن، 1990، 167)

ورغم ما حل بالشعب الفلسطيني بعد عام 1948، فإن الفلسطينيون لم يفقدوا وطنيتهم وهويتهم، وقد ساعد على ذلك عدة أمور أهمها:

- التمييز وسوء المعاملة التي لقيها الفلسطينيون في بعض الأقطار العربية التي لجأوا إليها، رغم أنهم في الأردن عوملوا معاملة الأردنيين من حيث نيلهم كل الحقوق القانونية في التملك والاستثمار والتوظيف حتى في أعلى المناصب الحكومية، وفي دول أخرى كسوريا والعراق ولبنان وغيرها، تعرض البعض منهم للعنف وحرموا من حقوقهم المدنية ولم يشعروا بالاستقرار المعيشي في أحيان كثيرة، كما أنه لم يسمح لهم بالمشاركة ولو نسبياً في وظائف إدارة الدول التي لجأوا إليها. ففي لبنان على سبيل المثال، هناك من رأي بأن الوجود الفلسطيني يشكل تهديداً على التوازن الطائفي الحساس بين المسيحيين والمسلمين، ويشكل تهديداً على الأمن السياسي والاجتماعي، وهو ما انعكس على أوضاع اللاجئين، من خلال معاناة وحرمان شديدين حتى من أبسط الحقوق المدنية، كمنع عودة من هاجر منهم خلال الحرب الأهلية، وحرمان ما بقي من أبسط حقوق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،

كالحق في حرية التحرك والعمل باستثناء بعض المهن التي تتطلب الحصول على تصريح قبل شغلها، أما في سوريا، فقد قامت الحكومة السورية بإنشاء المؤسسة الفلسطينية العربية للاجئين والتابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وقد عارضت سوريا دمج اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها منحتهم معاملة المواطن السوري في الميادين العسكرية، واعتبرت سوريا هي البلد الوحيد الذي سمح للفلسطينيين الانضمام إلى الجيش والميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسمحت لهم بالاستفادة من حقوق جوهرية بالحق في التعليم والعمل والانضمام للنقابات بشرط احتفاظهم بالجنسية الأساسية الفلسطينية، ورغم هذا فقد كان هناك الكثير من المسائل للاعتبارات السياسية والأمنية تفرض على اللاجئين في سوريا كالحق في التصويت وحقوق الملكية وحرية السفر، والخضوع للتدقيق الأمني. (حساوي، 2008، 178-187)

- انتشار الوعي العام بين الفلسطينيين، فالشعب الذي فقد بيته وموارده الاقتصادية والزراعية والصناعية، لم يجد أمامه سوى العلم لكسب العيش، وبانتشار التعليم بين أبناء الشعب الفلسطيني تفتحت أمامهم آفاقاً للعمل في الدول العربية وحتى الأجنبية، وكان لالتقائهم في بلدان العمل العربة والأجنبية سبباً في تعزيز وعيهم بهويتهم الوطنية الفلسطينية. (القلقيلي وأبو غوش، 2012، 24-32)
- الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1956، جعل الفلسطينيون مرة أخرى في مواجهة عدوهم وجهاً لوجه، يتعرضون للقتل والتدمير والانتقام، وهو ما جعل

الفلسطينيون يدركون دورهم الخاص في مواجهة عدوهم بشكل مباشر. (القلقيلي وأبو غوش، 2012)

ذلك أفرز محاولات كثيرة لاستعادة الهوية الفلسطينية المشتتة، وهو ما ترجم من خلال إنشاء مؤسسات مختلفة، بعضها استمر وبعضها الآخر عجز عن الاستمرارية وبات صفحة من التاريخ، ومن هذه المؤسسات الاتحاد القومي العربي الفلسطيني في غزة، حركة الأرض، فوجه التحرير الفلسطيني والذي نشأ بتعاون الحاج أمين الحسيني مع عبد الكريم قاسم في العراق، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح التي بدأت في العام 1959 بإصدار مجلة تحت اسم "فلسطيننا" (القلقيلي وأبو غوش، 2012).

في فترة الحكم العثماني، كان المجتمع الفلسطيني مرتبطاً بشكل مباشر بالأوضاع العامة الموجودة في كل بلاد الشام، فكان النظام الاقتصادي والإداري والسياسي لا يتعدى ان يكون ضمن ثلاثة أنماط رئيسية، هي النمط الحضري والريفي والبدوي. (حمادة، 1939، 61)

وقل تشكل النمط الحضري في ذلك الوقت من سكان المدن التي تميزت بوجود المراكز التجارية والمصرفية، والصناعات التي تتباين من مدينة إلى أخرى، والتي كانت في معظمها صناعات تحويلية ازدهرت في ظل وجود مجتمع زراعي تسكن أغلبية أفراده في الريف الذي يعتمد على الزراعة كحرفة أساسية، وكانت كل الصناعات تعتمد على الإنتاج الزراعي كغيرها من بلاد الشام في ذلك الوقت باستثناء صناعة خشب الزيتون والصدف، كما كانت كل هذه الصناعات تستهلك محلياً باستثناء صناعة الصابون التي كان الفائض منها يصدر للأقطار المجاورة. (الحسيني، 1946)

الفئات الاجتماعية الفلسطينية

كان المجتمع الفلسطيني وحتى نكبة عام 1948 يتكون من عدة فئات وأقسام، من هذه الأقسام:

- **الفلاحون:** وكانت هذه الفئة تعاني من الاضطهاد والفقر في فترات الانتداب البريطاني وما قبله، وكانوا يدفعون الضرائب المتعددة والجائرة والتي حالت دون تقدمهم وتطورهم الاقتصادي، وحتى عام 1948 كان (80%) تقريباً من الشعب الفلسطيني يعيشون حياة ريفية، وبالتالي فقد كانت الأسرة الفلسطينية تعتمد في بقائها ومعيشتها على الأرض التي فقدوها بعد نكبة عام 1948 وكذلك بعد 1967 عندما انضم جزء كبير من الأرض للأردن ومصر، وقد أدى التهجير القسري الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية إلى الحد من النشاطات الزراعية للشعب الفلسطيني.
- **العمال:** وهي فئة اتسعت وزادت كمكون من مكونات الشعب الفلسطيني نتيجة لازدياد حالات انتزاع الأراضي والضرائب الجائرة المفروضة على المزارعين، مما جعل الكثيرين من أبناء الريف الفلسطيني يتركون الزراعة ويتجهون للعمل كعمال في فترة الانتداب البريطاني، وبعد ذلك وفي الفترة ما بين عامي 1948- 1967 لم تشهد الضفة الغربية تطوراً في قطاعات الاقتصاد، الأمر الذي أدنى إلى ضعف القدرة الإنتاجية وبالتالي انعكس ذلك سلباً على العمال.

وكنتيجة للسياسات الإسرائيلية كسلطة احتلال، ارتفع عدد العمال في الأراضي المحتلة بصورة كبيرة، حيث تضاعف عدد العمال في الضفة الغربية ما بين عامي 1970-1987 إلى أربعة أضعاف، وتضاعف عدد العمال من قطاع غزة في إسرائيل في ذات الفترة إلى سبعة أضعاف، وقد عمل هؤلاء العمال في ظروف عمل أفضل من

ظـروف العمـل فـي الضـفة الغربيـة أو قطـاع غـزة، ولكنهـا أسـوأ مـن ظـروف عمـل نظـرائهم من العمال اليهود. (حمدان وآخرون، 2007، 291)

- **المـــلّاك:** وكانـــت هـــذه الفئـــة مـــن الـــذين كـــانوا يمتلكـــون مســـاحات واســـعة مـــن الأرض الفلسـطينية الخصـبة، وكـانوا فـي أغلـبهم أشخاصـاً مـن سـوريا ولبنـان، كـانوا يـؤجرون الأرض للفلاحـين الفلسـطينيين ليعملـوا بهـا، وقـد كـان لهـذه الفئـة تـأثير سـلبي كبيـر فـي انتقـال الأراضـي الفلسـطينية التـي كانـت بحـوزتهم للمسـتوطنين اليهـود مـن خـلال البيـع بواسـطة سماسـرة، فهـم لـم يكـن يـربطهم بـالأرض سـوى ملكيتهـا الماديـة، وقـد نمـت هـذه الفئـة بفعـل ظـروف الحـرب العالميـة الثانيـة التـي أجبـرت الاسـتعمار علـى الاعتمـاد علـى الصـناعات المحليـــة لســـد احتياجـــات قواتـــه فـــي الـــبلاد. (ياســـين، 1981، 191) وتجـدر الإشـارة هنـا إلـى أن الأراضـي الفلسـطينية التـي كانـت بحيـازة الدولـة العثمانيـة، آلـت نتيجـة لاتفاقيـة لـوزان عـام 1925 إلـى إدارة الانتـداب البريطـاني دون أي مقابـل، ووضـعت سـلطة التصـرف فيهـا بيـد المنـدوب السـامي البريطـاني، وهـو مـا سـمح لـ "هربـرت صـموئيل" بـأن يقـدم أخصـب هـذه الأراضـي علـى السـاحل بـين حيفـا ويافـا هديـة لأبنـاء مذهبـه مـن الصـهاينة بلغـت 175 ألـف دونـم، ثـم 75 ألـف دونـم علـى البحـر الميـت، فضـلاً عـن أراضـي شاسـعة أخـرى فـي منطقـة النقـب، إضـافة إلـى أن الحكومـة العثمانيـة نفسـها سـهلت وسـاهمت فـي بيـع أجـزاء مـن الأراضـي وذلـك مـن خـلال المـزادات العلنيـة التـي كانـت تجريهـا لبيـع أراضـي الفلاحـين العـاجزين عـن دفـع الضـرائب المترتبـة علـيهم، أمـا فيمـا يتعلـق ببيـع الأراضـي لليهـود مـن قبـل مالكيهـا، فقـد حصـل ذلـك مـن قبـل ملاكـين عـرب مـن عـائلات معروفـة، لـم يـدركوا فـي ذلـك الوقـت خطـورة مـا قـاموا بـه ولا نوايـا الصـهيونية بعيـدة المـدى،

وجرت عمليات البيع هذه عندما كانت فلسطين جزءاً من سوريا الكبرى، وقد قام اليهود حينها بإغرائهم بمبالغ مالية كبيرة من قبل يهود أمريكا من خلال مؤسسات يهودية مثل " كيرن كايمت ليمتد" و "البالستاين لاند يفيلوبمنت كومباني"، ولعل من أشهر أحداث البيع التي يعرفها التاريخ الفلسطيني هو ما قامت به عائلة سرسق وهي عائلة مسيحية كبيرة من لبنان ببيعها لأراضي مرج ابن عامر والتي بلغت مساحتها 80 الف دونم من أخصب وأجود الأراضي الزراعية في فلسطين. (عباس، 2016، 76) وكانت عائلة سرسق اللبنانية قد ابتاعت أراضي 17 قرية في العام 1869 من قرى مرج ابن عامر لحسابها وحساب ثلاث عائلات لبنانية أخرى هي بسترس وتويني وفرح، والقرى هي: جنجار، العفولة، خنيفس، تل الشمام، جباتا، تل النور، معلول، سمّونة، كفرتا، جيدا، بيت لحم**، ام العمد، قرية بيت لحم، أم العمد، طبعون، قصقص، والشيخ بريك، وفي العام 1872 قام سرسق والخوري بصفقة ثانية ابتاع من من خلالها أراضٍ في المجدل الهريج، الحارثية، المأجور، الخريبة، ولم يقتصر امتلاك الأراضي الفلسطينية على عائلات عربية غير فلسطينية، بل كان هناك عائلات أجنبية وأشهرها عائلة بيرغايهم الألمانية اليهودية التي اشترت في العام 1872 ما مساحته 500 دونم من أراضي قرية أم شوشة قضاء الرملة بالمزاد العلني نتيجة لعدم قدرة الأهالي أصحاب الأرض من دفع الضرائب المفروضة عليهم، وذلك كان نتيجة لقانون تملك الأجانب عام

* بيت لحم: ليست المدية الفلسطينية المعروفة، هي مستعمرة ألمانية أنشئت عام 1906–1907، على بعد 7 أميال للشمال الغربي من الناصرة و15 ميلا من حيفا، دمرت القرية وأقام الأعداء على مكانها مستوطنة " بيت ليخم هجليليت". (الدباغ، 1991، 576)

1860 الـذي أصـدرته الدولـة العثمانيـة، وهـو مـا شـجع الكثيـر مـن الـدول الأوروبيـة لإرسـال رعاياها للتملك في أرض فلسطين. (الفاهوم، 2012، 246–250).

- **البــدو:** كـان البـدو فـي فلسـطين كغيـرهم مـن بـدو المنطقـة العربيـة، يتجولـون فـي الصـحراء والأراضـي الفلسـطينية، لا تختلـف حيـاتهم عـن حيـاة البـدو فـي سـوريا أو الأردن أو أي منطقـة عربيـة مجـاورة، وفـي فتـرة الانتـداب البريطـاني، عملـت السـلطات فـي ذلـك الوقـت علـى محاولـة تـوطينهم فـي مسـاحات محـددة وتـوجيههم للعمـل فـي الزراعـة، وقـد طالـب شـيوخ العشـائر فـي ذلـك الوقـت بإقامـة المـدارس لهـم وإدخـال وسـائل الخـدمات إلـى منـاطق سـكناهم، وقـد عمـل البـدو جاهـدين علـى إنشـاء قـراهم، ولعـل مدينـة بئـر السـبع ومـا حولهـا مـن قـرى وتجمعـات أكبـر شـاهد علـى المجتمـع البـدوي الفلسـطيني، وبعـد نكبـة عـام 1948 قامـت إسـرائيل بتشـريد ثلاثـة أربـاع سـكان هـذه المدينـة ومـا حولهـا، وأبقـت مـن تبقـى مـنهم فيمـا مسـاحته (15%) فقـط مـن أراضـيهم التـي كانـت لهـم، وقـد تـم تقلـيص اقتصـادهم المعتمـد علـى الرعـي والزراعـة إلـى أدنـى درجـة ممكنـة مـن خـلال سياسـات احتلاليـة. (فـلاح، 1989، 46)
- **اللاجئــون:** وهـم الفئـة الجديـدة فـي الشـعب الفلسـطيني والتـي ظهـرت بعـد نكبـة عـام 1948 ثم حرب 1967.

كـان للنكبـة التـي حلـت علـى الشـعب الفلسـطيني، واحـتلال أرضـه وقيـام دولـة إسـرائيل المحتلـة، أثـر كبيـر علـى التركيـب الاجتمـاعي والاقتصـادي للشـعب الفلسـطيني، وقـد تزايـدت آثار ذلك في كل سنة كانت تمر على احتلال الأرض الفلسطينية.

كان التركيب الطبقي للمدينة الفلسطينية حتى عام 1948 يتكون من ثلاث طبقات، الأولى هي الطبقة العليا والتي كانت تضم أصحاب الملكيات الصناعة والتجارية والعقارية والمالية، وعادة ما كان أفراد هذه الطبقة من الأسر الفلسطينية المعروفة بالنسب والجاه والمركز الاجتماعي الذي وصلت إليه فترة الحكم العثماني والانتداب البريطاني، وقد شكل هؤلاء ما نسبته 15% من سكان المدن الفلسطينية، أما الطبقة الثانية التي سادت في مجتمع المدينة الفلسطينية كانت الطبقة الوسطى، والتي كانت تضم فئات المثقفين والمحامين والأطباء والموظفين الحكوميين وأصحاب الحرف اليدوية وصغار التجار، والذين كانوا يعتمدون في دخلهم على مرتبات الوظائف أو العمل التجاري والصناعي، وهؤلاء كانوا يشكلون ما نسبته 25% من سكان المدن الفلسطينية، والطبقة الثالثة كانت الطبقة الفقيرة والتي ضمت العمال وذوي التعليم المنخفض ممكن كانوا يعملون في وظائف تعتمد على القوة البدنية في كسب عيشهم، وكانوا يشكلون ثلثي سكان المدن الفلسطينية، والريف الفلسطيني لم يختلف كثيراً في طبقاته الاجتماعية، فقد ضم طبقة عليا شبه اقطاعية ممن يملكون الأراضي ويؤجرون بعضها لغيرهم ليفلحها ويزرعها ويأخذ أجره على ذلك أو نسبة من الموسم، والطبقة الأخرى كانت طبقة الفلاحين التي كانت تعاني اقتصادياً خاصة بعد نزع الكثير من ملكياتهم الصغيرة بفعل حكومة الانتداب والضرائب المفروضة وأطماع كبار الملاك والذين أصبح معظمهم بعد ذلك من اليهود، أما الفئة الثالثة التي كانت في القرية والريف الفلسطيني فهي طبقة العمال الذين كانوا يعملون في القطاع الزراعي في القرى، والذين تميزوا بالحركة الجغرافية والمكانية، ذلك أنهم كانوا يسعون للحصول على أفضل ظروف العيش والعمل. (القطب، 1990، 410-422)

وبالنظر إلى هذه المكونات التي كانت في المجتمع الفلسطيني في عهد الانتداب وبدايات الاحتلال الإسرائيلي، نجد بأنها كانت مكونات اجتماعية عمل على ترسيخها وتعزيزها الانتداب البريطاني وبعده الاحتلال، والذين كانوا عادة ما يؤججون الفتنة بين الطبقات الاجتماعية الثلاث، وعادة ما يضعون سياساتهم التي يكون تأثيرها سلبياً بشكل تام على العلاقة بين طبقات الشعب الفلسطيني، فظهرت في بعض الأوقات خلافات بين الحضر والريف.

بعد إنشاء وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ومباشرتها لأعمالها في العام 1950، لوحظ أن الدول الأكثر إسهاماً في التبرعات لهذه الوكالة كانت هي الدول التي قامت بدعم قيام إسرائيل على أراضي الشعب الفلسطيني، وكان الهدف من ذلك أنها كانت تريد لهذه التبرعات أن تنهي المسألة الفلسطينية، من خلال نقل إعالة اللاجئين للدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين واستعمال أموال الأونروا لدمج الفلسطينيين في اقتصاديات هذه الدول، غير أن تلك المحاولة باءت بالفشل، فقد رفضت الحكومات المضيفة دمج اللاجئين وتحمل مسؤولية إعالتهم، كما رفض اللاجئون أنفسهم التخلي عن حقهم بالعودة، وبالنسبة للاجئين فقد نظروا لإنشاء وكالة " الأونروا " بأنها تفريطاً في حقوقهم وهويتهم كشعب متميز، وزاد احساسهم بالأسى والسخط كون الأمم المتحدة هي التي أقرت بداية تقسيم فلسطين ولم تفعل شيئاً أمام موجة الاستيلاء على الأراضي والمجازر التي قامت بها إسرائيل، ثم أنشأت " الأونروا" لتجعل من هذا الشعب في تصور العالم كله شعباً يعيش على الاحسان الدولي، وقد لوحظ أن هناك تباين في اعتماد الفلسطينيين أنفسهم على معونات الأونروا، فالفئات التي كانت أكثر تضرراً من النكبة كالفلاحين والعمال والفئات

غير المتعلمة كانت أكثر اعتماداً على المعونة المقدمة من الفئات العليا والمتوسطة والمتعلمة وأصحاب المهن الحرة. (قاسمية، 1990، 109-110)

وبالرغم من أن آثار النكبة التي مر بها الشعب الفلسطيني والمتمثلة في حالة التشتت الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي، وحالة الصدمة السياسية، إلا أنه يمكن القول بأن هذه الآثار نفسها كانت عوامل ضاغطة نحو تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وتماسكه الوطني، فقد ازداد الإحساس بالانتماء الوطني لفلسطين نتيجة الوضع الذي عانت منه جميع فئات وطبقات المجتمع الفلسطيني، وإن لم تكن هذه المعاناة بذات القدر، وتطور الوعي الفلسطيني وتنامى حتى في أحرج الظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني، وأصبحت القضية الفلسطينية حاضرة في حياة كل الفلسطينيين اليومية، وتزايد شعور الفلسطينيين بالاغتراب.

المبحث الثاني

إعادة تشكيل الحياة الفلسطينية بعد النكبة

المطلب الأول: من عام 1948 وحتى العام 1967

شكل العام 1948 منعطفاً هاماً في الحياة الفلسطينية، فنتيجة للأحداث التي وقعت وجد حوالي مليون عربي فلسطيني أنفسهم بلا أرضهم ولا منازلهم، لاجئون من مدنهم وقراهم إلى المناطق التي لم تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي آنذاك، كالضفة الغربية وقطاع غزة، أو إلى أقطار عربية مجاورة كسوريا التي لجأ إليها ما يقدر بـ (82,000)، ولبنان التي لجأ إليها ما يقدر بـ (104,000)، وشرق الأردن الذي قدر عدد اللاجئين إليه (110,000) فلسطينياً، وغيرهم ما يقدر بـــ (12,000) فلسطينياً ذهبوا إلى بلاد أبعد كالعراق ومصر وليبيا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وبعض البلدان الأجنبية، فما حدث كان سابقة تاريخية بأن تقوم أقلية أجنبية مستعمرة باقتلاعٍ جذري لغالبية السكان لتحل محلهم في أرضـــهم وممتلكاتهم، محاولة إزالة معالم حياتهم وحضـــارتهم وثقافتهم التي ارتبطت بتاريخ البلاد قروناً عديدة. (قاسمية، 1990، 106)

عملت وكالة غوث اللاجئين "الأونروا" على إبقاء اللاجئين غارقين في البحث عن لقمة العيش في مخيمات اللجوء، ولم يكن الوضع السياسي العربي بعد النكبة يتيح للفلسطينيين إمكانية التدريب على القتال لأجل تحقيق حلم العودة، لكن ذلك لم يمنع قيام منظمة شبه عسكرية للتحرير، وهي كتائب الفداء العربي والذي كانت قيادتها مجموعة من الشباب الذين كان لديهم الأفكار السياسية المتطرفة نتيجة لتجاربهم كمتطوعين قاتلوا إلى جانب الجيوش العربية في فلسطين، وبالإضافة إلى أنهم شهدوا النكبة فقد تأثروا بمختلف المبادئ الثورية في أوروبا الغربية، ما أنتج لديهم أفكاراً شـــديدة العداء للصهيونية والغرب، وعمدت إلى تشكيل مجموعات ثورية سرية من سوريا ولبنان والعراق ومصر إلى

جانب من جندتهم من فلسطينيين، بالإضافة إلى قيام عمليات وراء خطوط الهدنة قامت بها مجموعات لم تتبع أي تنظيم سياسي، وكان لها دوافعها الاقتصادية والاجتماعية للاجئين كالفقر، وكانت إسرائيل ترد على محاولات التسلل هذه بسلسلة من الاعتداءات على القرى والتجمعات كما حدث في مجزرة قبية عام 1953 ونحالين عام 1954 وغزة وخانيونس 1955. (قاسمية، 1990، 115).

في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، شهد الشعب الفلسطيني تحركات حثيثة لإعادة تنظيمه وترميم الكيان الفلسطيني وإيجاد قواعد ومؤسسات تنظيمية بهدف بلورة العمل الفلسطيني المنظم والموحد، ولعل من أبرز معالم هذه المرحلة هو تشكل حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، والتي تشكلت في الكويت من خلال مجموعة صغيرة من الفلسطينيين تعود أصولهم لمناطق مختلفة من فلسطين، تعاهدوا على العمل في حركة تحرر وطني فلسطيني، وأصبح لديها امتدادات تنظيمية في أرجاء الوطن العربي، وكما على الصعيد السياسي والفدائي، عملت "فتح" على الصعيد الفكري والثقافي أيضاً، فأصدرت مجلة "فلسطيننا" بشكل شهري منذ أكتوبر 1959 وحتى 1964، ودعت المجلة في إصداراتها إلى دور خاص للفلسطينيين وإلى استقلال العمل الوطني الفلسطيني في إطار النضال العربي الشامل من أجل فلسطين، ورأت أن تحرير فلسطين يجب أن يقوم على عاتق الفلسطينيين أنفسهم، وعليهم أن يأخذوا قيادة المعركة ضد إسرائيل.

شهدت المرحلة أيضاً تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة عام 1959 بدعوة من الروابط الطلابية المنتشرة في بيروت ودمشق والقاهرة والإسكندرية، ليكون المؤسسة الفلسطينية الأولى التي تتجاوز حواجز التشتت لضم جميع الطلبة في الوطن العربي، وهو ما يدل على مدى وعي الشباب الفلسطيني المثقف بضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني ورفع حالة وعيه السياسي، ورغم أن هذه

المؤسسة بطابعها العام كانت نقابية إلا أنها كانت تعبيراً عن حركة سياسية، وانعكس هذا الوضع العام على الأحزاب والحركات القومية، والتي بدأت بتوجه جديد يظهر داخل صفوفها بإنشاء فروع خاصة فلسطينية ذات مهام محددة داخل برامج تلك الأحزاب والحركات القومية لتقوم بدورها تجاه فلسطين دون التخلي عن الشعارات القومية التي تتبناها، ومثال ذلك حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي، كما امتدت حالة الوعي الفلسطيني لتشمل عرض الأرض المحتلة عام 1948، بظهور حركة سياسية عام 1959 اتخذت من الأرض اسماً لها ولصحيفتها، كرمز لتمسك الفلسطيني بأرضه ورداً على محاولات القضاء على الهوية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948، ودعت الحركة عرب الأراضي المحتلة عام 1948 إلى تنظيم أنفسهم ومحاولة كسر قيود الحركة الوطنية آنذاك، وقد عمدت السلطات الإسرائيلية إلى منع هذه الحركة ووضع حد لنشاطاتها، ورغم ذلك فقد كانت تجربتها جزءاً هاماً في إعادة تأسيس الوعي الفلسطيني لدى الشعب الفلسطيني الذي بقي في الأراضي المحتلة عام 1948. (قاسمية، 1990، 123-129)

شهدت المرحلة أيضاً تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة في العام 1959، وكان أول مؤسسة فلسطينية تتجاوز التشتت لضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي، ولم يكن الاتحاد منظمة نقابية خالصة رغم طابع تكوينه العام، بل كان تعبيراً عن حركة سياسية وفق ما نص عليه دستوره عند التأسيس ليكون نواة لتنظيم شعبي فلسطيني يعمل من أجل العودة للوطن المسلوب بجميع الوسائل التي تخولها مواد الدستور. (المصدر السابق، 125)

وانعكاساً لهذه الحالة التنظيمية التي بدأت، عمدت بعض الأنظمة العربية إلى تأسيس بعض التنظيمات الفلسطينية السياسية والعسكرية لإبراز شكل من التنظيم، وكانت المحاولة الأولى على يد حكومة الجمهورية المتحدة آنذاك بإنشاء الاتحاد القومي، ثم محاولة

أخرى تمثلت في قيام حكومة العراق بإنشاء تنظيم فلسطيني عسكري في العام 1960، حمل اسم فوج التحرير الفلسطيني والذي تشكل من الفلسطينيين المقيمين في العراق وقطاع غزة ولبنان ودول الخليج، وكانت قيادته عراقية، وكان دافع الملتحقين بهذا الفوج هو ظنهم أنه سيكون نواع لحركة مسلحة فلسطينية، غير أن مهماته المتمثلة في التدريب والاستعراضات جعلت الكثيرين منهم ينسحبون، ليتم الحاق من تبقى منهم بعد ذلك في الوحدات العسكرية العراقية في الشمال إلى أن تم تشكيل جيش التحرير الفلسطيني. (قاسمية، 1990، 109-110)

بدأت التنظيمات الفلسطينية التي تعكس احساساً جماهيرياً عاما بضرورة قيام عمل فلسطيني خاص تظهر، وإلى جانب حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، ظهرت جبهة تحرير فلسطين "ج.ت.ف"، وجبهة التحرير "طريق العودة"، وجبهة التحرير الشعبية الفلسطينية، ورغم وجود الكثير من الفروقات التنظيمية والافتقار للوحدة بين قيادات هذه التنظيمات لأسباب اختلاف الجذور الاجتماعية والسياسية، وعدم وجود البرامج المتكاملة والواضحة لديها، إلا أنها كانت تتفق دائما بأهدافها بشأن الموقف من إسرائيل والصهيونية وضرورة استرجاع الحقوق الفلسطينية المسلوبة، واختلفت في الأساليب النضالية وتحديد الأوليات، وظهر أمام هذه التنظيمات تحدياً جديداً، ففضلاً عن دورها في تأكيد أهمية الدور الفلسطيني في استعادة فلسطين، كان لا بد من مواجهة أسلوب النضال لأجل تحريرها، واتخذت هذه التنظيمات أسلوب الكفاح المسلح مبتعدة عن أساليب الأنظمة العربية التي كانت في ذلك الوقت تدعو إلى إنشاء جيوش نظامية تتفوق على القوة العسكرية الإسرائيلية. (قاسمية، 1990، 128)

في العام 1964 انعقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة، وقد تقرر في هذا المؤتمر ضرورة إقامة كيان فلسطيني، وبين معارض ومؤيد، قام أحمد الشقيري والذي كان ممثلاً لفلسطين في جامعة الدول العربية في ذلك الوقت، بالدعوة إلى عقد اجتماعات تمهيدية في الأقطار التي بها تجمعات فلسطينية لاختيار ممثليهم إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس، وذلك في الثامن والعشرين من أيار من العام 1964، وإقامة منظمة التحرير الفلسطينية، مكونة من عدة مؤسسات أهمها (عبد الرحمن، 1990، 177):

- **جيش التحرير الفلسطيني:** حيث تم تشكيل وحدات عسكرية فلسطينية في الدول العربية المحيطة بفلسطين وكذلك في العراق، وتم رصد 90% من ميزانية المنظمة لتأسيس ذلك الجيش وعين اللواء وجيه المدني الذي كان يعمل في الجيش الكويتي قائدة لجيش التحرير الفلسطيني، وتشكلت في سوريا كتيبة أصبحت نواة لـ "قوات حطين"، وفي العراق تشكلت وحدات فلسطينية باسم "قوات القادسية"، وفي قطاع غزة أعلنت المنظمة التجنيد الإجباري لتشكيل قوات "عين جالوت"، ورغم أن الأردن كان يعارض وجود جيش التحرير على أراضيه، إلا أنه سمح في منتصف العام 1967 بتمركز كتيبة واحدة على أراضيه، ونظراً لكون الكلمة الفصل في هذا الجيش للأنظمة العربية، فإن ذلك خلق الكثير من الاختلافات بعد نكسة 1967، حيث حصل تمرد ضد قيادة المنظمة في قوات حطين نتيجة الخلافات بين قيادة المنظمة والحكومة السورية، وفي العراق أيضاً واجهت القوات قيودا فرضتها السلطات العراقية عليها.
- **الصندوق القومي الفلسطيني:** وهو الجهة المناط بها مسؤولية الشؤون المالية المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1964، ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها

قضية فلسطين وقيادة المنظمة في بداياتها، إلا أن الصندوق نجح في تنمية وضعه وتعزيز المركز المالي للمنظمة، وأشرف الصندوق على تمويل جميع دوائر المنظمة ومؤسساتها وأجهزتها ومكاتبها.

- **إذاعة صوت فلسطين:** افتتحت عام 1965 لتبث ست ساعات من الإذاعة المصرية في القاهرة، لتكون أسلوب اتصال مع الفلسطينيين في الداخل المحتل وخارجه، ضرورة لشعب فقد وطنه وديارة، وقد أسهمت الإذاعة في تعبئة الفلسطينيين خلف المنظمة.
- **مركز الأبحاث الفلسطيني:** أسسه الدكتور فايز صايغ وكان مقره في بيروت، وكان من أهم إنجازاته أنه نجح في نشر الدراسات العلمية عن القضية الفلسطينية وعن الشعب الفلسطيني في نطاق واسع عربياً وعالمياً، إضافة إلى تدريبه لمجموعة كبيرة من الشباب العرب والفلسطينيين على أصول البحث العلمي المتخصص في قضية فلسطين، واشتمل المركز على أقسام المكتبة والأرشيف واليوميات الفلسطينية، إضافة نشرة رصد لإذاعة الاحتلال، وصدرت عنه مجلة شؤون فلسطينية، بالإضافة إلى أقسام خاصة بالشؤون الفنية والبحثية، وتوالى على رئاسة المركز د. أنيس صايغ، والشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش وصبري جريس، وأصدر المركز حتى العام 1981 نحو 340 كتاباً، وقد قامت إسرائيل بعدة اعتداءات على المركز خاصة في صيف عام 1972 وكذلك عام 1974 وكذلك في العام 1982 حيث دمر المركز وأغلقت أبوابه وتم نقله من بيروت عام 1983.
- **مركز التخطيط الفلسطيني:** ويتبع لرئيس المنظمة وتقرر تأسيسيه عام 1968، ويتكون من عدة أقسام أهمها القسم السياسي وقسم الأرض المحتلة وقسم المعلومات والمكتبة،

ويساعد المركز قيادة المنظمة فيما يطلب منه من أوراق عمل وخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد حسب احتياجات القيادة السياسية، كما كان يعد الدراسات الخاصة بتقدير المواقف العربية والدولية وتطوير الإستراتيجيات الدولية فيما يتعلق بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، ومتابعة شؤون العدو وتطوره على مختلف الأصعدة وإعداد التوصيات المناسبة للقيادة الفلسطينية.

- **مكاتب وفروع المنظمة:** عمل أحمد الشقيري إلى سرعة افتتاح العشرات من المكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في معظم التجمعات الفلسطينية، وفي العام 1965 وحده بلغ ما تم افتتاحه من مكاتب (50) مكتباً على امتداد البلاد العربية والأجنبية، وعملت هذه المكاتب على تدريب الفلسطينيين على المقاومة الشعبية وأعمال الدفاع المدني التي زادت من وعيهم وترابطهم مع المنظمة.
- **الاتحادات الشعبية:** ورغم أن بعضها كان موجوداً قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، كالاتحاد العام لطلبة فلسطين المؤسس قبل قيام المنظمة بخمسة سنوات، فقد شجعت المنظمة قيام الاتحادات الشعبية، وساهمت في إنشاء الاتحاد العام لعمال فلسطيني عام 1965، الذي شارك في عدة مؤتمرات دولية نيابة عن عمال فلسطين، وساهمت في إنشاء اتحاد المرأة الفلسطينية واتحاد الكتاب الفلسطينيين، والتزمت الاتحادات الشعبية الفلسطينية بالميثاق الوطني الفلسطيني التي سارت عليه المنظمة، وعملت هذه الاتحادات في الأوساط الشعبية الفلسطينية المختلفة وأسهمت في تعزيز وعي الفلسطينيين بشؤون قضيتهم.

فـي هـذه الفتـرة، كانـت الحركـة الإسـلامية فـي فلسـطين منشـغلة بمفهـوم الـدعوة ومفـاهيم روجتهـا كإصـلاح الفـرد وإيجـاد المجتمـع الإسـلامي الصـحيح كشـروط لا بـد تحققـه للقيـام بالجهـاد ضـد إسـرائيل، وكـان مـن أبـرز الحركـات الإسـلامية حركـة الإخـوان المسـلمين التـي اعتبـرت حركـة المقاومـة الإسـلامية حمـاس امتـداداً لهـا، والتـي انخـرط الكثيـر مـن أبنـاء الشـعب الفلسـطيني فيهـا لأسـباب وطنيـة، وعنـدما اكتشـفوا عـدم جهوزيتهـا لقتـال المحتـل الإسـرائيلي بحجـة بنـاء المجتمـع الإسـلامي، تركوهـا وراح يؤسسـون لمجموعـات مقاتلـة، كمـا فعـل الشـهيد أبـو جهـاد فـي العـام 1954، وكـذلك مـا فعلـه تقـي الـدين النبهـاني فـي العـام 1952، وتوجـه لإنشـاء حـزب التحريـر الإسـلامي الـذي تأسـس عـام 1952 والـذي كـان مـن أتباعـه ورجالاتـه خالـد الحسـن قبـل أن ينضـم لاحقـاً إلـى حركـة فـتح، وكـان مـن أبـرز أفكـاره هـو الاسـتيلاء علـى السـلطة فـي أحـد الأقطـار العربيـة ليكـون الإمـارة التـي سـتوحد الإمـارات كلهـا تحـت قيـادة الخليفـة المنتظـر، كـان الأردن هـو الإقلـيم الـذي تطلـع إليـه النبهـاني لـذلك، وحركـة الجهـاد الإسـلامي التـي انطلقـت فـي العـام 1980 علـى يـد الشـهيد فتحـي الشـقاقي والشـيخ عبـد العزيـز عـودة. (أبـو فخـر، 2003، 133).

المطلب الثاني: من عام 1967 وحتى اتفاقية أوسلو عام 1994

تمكنت منظمة التحرير الفلسـطينية وبعد الخلافات الداخلية التي كانت بين قيادتها وبين الفصائل الفلسطينية التي انتهجت الكفاح المسلح مثل حركة "فتح" و" الجبهة الشعبية" والتي أدت إلى استقالة أحمد الشقيري، استطاعت المنظمة أن تكون الذات الفلسطينية الوطنية النضالية، بعد أن سيطرت الفصائل المقاتلة على قيادة منظمة التحرير والتي أدت إلى انتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة في العام 1969، ما أكسب المنظمة التي عبرت عن إرادة القتال والصمود ضد

المحتل شعبيتها الجماهيرية العربية والفلسطينية، في حين كانت فيه الأنظمة العربية مسلمة بالتفوق العسكري لإسرائيل وتبحث عن حلول دبلوماسية وإلى عملية سلام لحل القضية الفلسطينية. (عبد الرحمن، 1990، 215)

سعت المنظمة إلى عمل علاقات لها مع جميع الدول في العالم، العربية منها والأجنبية، إضافة إلى قيامها بعمل علاقات مع منظمات دولية وإنسانية، ولكن الهدف الأكبر كان سعيها لاعتراف الأمم المتحدة بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني الذي لم تكن منظمة الأمم المتحدة تعترف به كشعب أو قضية في قراراتها الخاصة بفلسطين حتى العام 1970، وذلك في القرار رقم 2672 ج (د-25) حيث أقرت " لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة"، وبعدها توالت القرارات التي تدعم وتؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وفي العام 1974 حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على حق تمثيل الشعب الفلسطيني بصفة "مراقب" لدى الأمم المتحدة وفقاً للقرار رقم 3237 (د-29)، وأصبحت بذلك هي حركة التحرير الوطنية الأولى التي تحظى بوضع المراقب الدائم في الأمم المتحدة، كون هذا المركز حتى ذلك الحين كان مقتصراً على الدول غير الأعضاء وعلى المنظمات الإقليمية. (عبد الرحمن، 1990، 230)

إن الشعب الفلسطيني ومما سبق مناقشته في هذا الفصل، هو شعب مثابر مصمم على انتزاع حقوقه من المحتلين، مر بظروف ترتبط والمناخ الدولي والعربي الذي كان ينظر إليه بأنه كيان لا يملك الحق في التحدث عن نفسه بعيداً عن الأنظمة العربية، لينتزع هذا الحق من خلال إعادة تنظيم نفسه بعد نكبة العام 1948 وإعادة تشكيلاته الوطنية ليصل

إلـى المرحلـة التـي ينتـزع فيهـا قضـيته مـن مـداولات الأنظمـة العربيـة والمصـالح الإقليميـة، منشـئاً لنفســه كيانــاً وطنيــاً وقيــادة موحــدة للتحــدث باســمه فــي المحافــل الدوليــة والإقليميــة حتــى وإن تعارض حديثها في أحيان كثيرة مع مصالح دولية وعربية وإقليمية.

فـــي الـــداخل الفلســـطيني اســـتخفت إســـرائيل بـــالحقوق المدنيـــة والإنســـانية للشـــعب الفلسـطيني، وذلـك مـن خـلال سياسـات القتـل والتنكيـل وفـرض حظـر التجـوال علـى المـدن والقـرى والمخيمـات الفلسـطينية، فقابـل الشـعب الفلسـطيني هـذه السياسـات بالإضـرابات العامـة وإغـلاق المحـال والمصـانع فـي المـدن والقـرى، وحـين كانـت إسـرائيل تحـاول كسـر هـذه الإضـرابات، كـان الشـعب الفلسـطيني يـزداد إصـراراً، حتـى أن السـلطات الإسـرائيلية عمـدت فـي أحيـان كثيـرة إلـى "لحـام" أبـواب المتـاجر حتـى لا يسـتطيع أصـحابها المضـربون مـن إعـادة فتحهـا والاسـترزاق منهـا فـي قطـاع غـزة، وفـي الضـفة قامـت السـلطات الاحتلاليـة بكسـر أقفـال المحـال والمتـاجر وإجبـار أصـحابها علـى العمـل، فمـا كـان مـن الشـعب إلا أن رفـض التبضـع عنـوة، وأمـام هـذا الإصـرار الـدائم كانـت إسـرائيل فـي كثيـر مـن الأحـوال تكـف يـدها عـن كسـر الإضـرابات حتـى باتـت تصـبح نهجاً دائماً للشعب الفلسطيني كطريقة منه للتضامن مع المناضلين في جبهات كثيرة.

لعـل المتتبـع لتـاريخ الشـعب الفلسـطيني تحـت الاحـتلال، يجـد أن هـذا الشـعب عـاش ومنـذ احـتلال أرضـه فـي العـام 1948 فـي حالـة مـن الـرفض والانتفـاض لحقوقـه، ففـي كـل مـرةٍ كانـــت الســـلطات الاحتلاليـــة تفـــرض واقعـــاً جديـــداً أو سياســـيات اقتصـــادية أو اجتماعيـــة أو سياسـية قمعيـة، كـان الشـعب الفلسـطيني يقابلهـا بـردة فعلـه المقاومـة بطـرق كثيـرة بـدءاً مـن المسـيرات والتظـاهرات ووصـولاً إلـى الإضـرابات العامـة وحتـى حـالات العصـيان المـدني، فكـان

الشعب الفلسطيني بكافة فئاته من تجار وعمال وأصحاب مهن ورؤساء بلديات ونقابات ..الخ، شعباً منتفضاً أمام كل سياسية قمعية تحاول إسرائيل انتهاجها ضده.

أدى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين لحدوث تأثيرات كبيرة سلبية على الشعب الفلسطيني وعلى أسلوب حياته، وذلك من خلال سياسية تقوم على ثلاثة محاور: الاقتلاع، الاستلاب، والالحاق، فسياسة الاقتلاع التي انتهجتها إسرائيل تمثلت في تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال المستوطنين الغرباء مكانه، وهدفت سياسة الاستلاب إلى السيطرة على الأرض والمياه وسائر الموارد الطبيعية ومقدرات الشعب الفلسطيني التي كان يعيش بسببها، أما سياسة الالحاق فإنها سعت لتعطيل الدورة الاقتصادية الفلسطينية وإلحاق القوى العاملة والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي، وتتداخل هذه السياسات الثلاث لتشكل في المحصلة سياسة إسرائيلية مطبقة على الشعب الفلسطيني. (منصور والقصيفي، 1990، 817)

المطلب الثالث: ما بعد اتفاقية أوسلو

بعد أوسلو نشأ وضع جديد على الشعب الفلسطيني، فللمرة الأولى من تاريخ الشعب الفلسطيني تقوم على جزء من الأرض الفلسطينية سلطة وطنية تتولى إدارة شؤون جزء من الشعب الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وقانونياً، إضافة إلى مسؤوليتها الأمنية في مناطق نفوذها، غير أن هذه السلطة كانت مجزأة جغرافياً وديمغرافياً، ولم تبلغ درجة السيادة، وكون السلطة الوطنية كانت نتيجة لاتفاقيات وشروط أوسلو فقد وجدت نفسها في تخاصم واختلاف مع الكثير من الاتجاهات الوطنية، ووجدت نفسها في حالة من الإرباك خاصة في المجال الاجتماعي، بحيث أصبح من واجب هذه السلطة أن تقنع المواطن الفلسطيني بأن المحتل بالأمس والعدو التاريخي صار صديقاً اليوم، وظهرت الكثير من الأمور التي كانت

محرمة فيما مضى فلسطينياً وعربياً، فصار التفاوض مع الاحتلال الإسرائيلي أمراً عقلانياً، وبات العدو الإسرائيلي يطالب باستحقاقات أوسلو التي تفيده وفي نفس الوقت يقوم بشكل دائم ومستمر بالاعتداء على المواطنين الفلسطينيين في مناطق جغرافية مختلفة بعضها يتبع لإدارة السلطة الفلسطينية وبعضها في مناطق تبعيتها للإدارة المدنية الاحتلالية، وفي كل الاعتداءات لا تملك السلطة الوطنية أي وسيلة تمكنها من حمايتهم ورفع هذه الاعتداءات عنهم. (القلقيلي وأبو غوش، 2012، 52-54)

تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية بأداء اليمين الدستورية لأعضائها أمام الراحل ياسر عرفات رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية في أريحا بتاريخ 1994/07/05، بعد مداولات ومشاورات أدت إلى تشكيل مجلس يضم 18 وزيراً مع ترك الباب مفتوحاً لضم 6 آخرين لمجلس السلطة لاحقاً، وذلك بعد موافقة السلطات الإسرائيلية على الوزراء والتشكيلات الوزارية حينها وفقاً لاتفاقية أوسلو. (سليمان، 1995، 23)

ومع بداية تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية، شكلت حركة فتح العمود الفقري لبناء هذه السلطة، فانفردت فتح بالسيطرة على الهيئات والمؤسسات المتخصصة كالإذاعة والتلفزيون، ودائرة الإحصاءات المركزية، وهيئة الرقابة العامة وسلطة النقد، إضافة إلى أن معظم الكوادر التي انتسبت للأجهزة الأمنية كانوا من أبناء حركة فتح، فأصبحت فتح تسيطر على الأجهزة التنفيذية والتشريعية للسلطة إضافة إلى سيطرتها على عمليات التفاوض مع المحتل الإسرائيلي. (صالح، 2015، 314)

بعد تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية، ظهرت في المجتمع الفلسطيني نخباً جديداً، بعضها كان موجوداً قبل ذلك وتطور بعد اتفاقية أوسلو وبعضها حديث العهد تشكل كإفرازات لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن هذه النخب (ارشيد، 2007، 75-83):

- النخبة الإدارية والأمنية: والتي لم تكن موجودة قبل تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية، ومعظم عناصرها قادمون من حركة فتح ومن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها المدنية والأمنية، وقد تمتعوا بصلاحيات وأدوار واختصاصات جديدة في المجتمع الفلسطيني جعلت منها نخباً جديدة بامتياز، دانت بالولاء لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.
- النخب السياسية: وهي النخب التي تشكلت في فلسطين المحتلة وخارجها نتيجة للعمل السياسي المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، وهي الفصائل التي أنضوت تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، أو التي خرجت عنها فيما بعد رافضة لاتفاقية أوسلو، أو التي هي خارج منظمة التحرير الفلسطينية أصلا كحركتي حماس والجهاد الإسلامي، إضافة إلى أنه وبعد تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية ظهرت هناك العديد من الأحزاب والحركات السياسية التي تؤيد أو تعارض السلطة الوطنية الفلسطينية، كما ظهر بعض النشطاء السياسيين المستقلين على الساحة الفلسطينية.
- النخب الاقتصادية والمالية: وهي نخبة قديمة تشكلت منذ العام 1967، والتي ارتبطت بحكمية التبعية الاقتصادية الإسرائيلية، مما جعل السلطة الفلسطينية تفكر في جلب نخب اقتصادية ومالية موازية لها من الخارج، من الفلسطينيين الذين

يملكون الخبرة الأوسع والإمكانات الاقتصادية الأعلى، ما خلق حالة من التنافس بين النخب الاقتصادية والمالية الموجودة قبلاً وبين النخب الاقتصادية الوافدة.

- النخب المعرفية والمجتمعية: وهي نخب موجودة قبل تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية ومتأصلة في الشعب الفلسطيني، غير أن تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية منحها فرصة للتطور والانتشار أعلى من ذي قبل، وهنا نتحدث عن النخب الثقافية والعاملين في المجتمع الأهلي والإعلامي والنخب الدينية والمجتمعية، وقد انتشرت بعد تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والنقابات الأهلية، وانتشرت الصحافة المحلية الأجنبية والمؤسسات الدينية وغيرها، والتي كانت لها مرجعيات مختلفة بعضها للسلطة الفلسطينية والنظام السياسي وبعضها من يدين إلى مرجعيات سياسية واجتماعية وفكرية مختلفة.

إضافة إلى ذلك، أوجدت أوسلو قضية أخرى كانت مثار جدل شعبي وفصائلي، ألا وهي قضية التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي وهو الذي فرضته الاتفاقات اللاحقة لأسلو بذريعة مكافحة الإرهاب، وهو ما اعتبرته حركة حماس شأنها شأن الكثير من التنظيمات الفلسطينية المعارضة جريمة وطنية ودينية لا بد من العقاب عليها، وبعد دخول الحركة إلى الساحة السياسية الفلسطينية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية في العام 2006، استغلت إسرائيل التنسيق الأمني لتعميق هوة الخلاف بين الحركتين الكبيرتين، فأوقفت العمل بالتنسيق مع مكاتب الارتباط الفلسطينية، واتخذت شكلاً آخر لهذا التنسيق أقل صراحة من قبل من خلال تقديم بعض أشكال الدعم والتسهيل الأمني لأحد طرفي الأزمة الفلسطينية

علـى حسـاب الآخـر، قبـل أن تعـود لاسـتئنافه بشـكل كامـل بعـد أسـبوعين مـن تشـكيل حكومـة الوحـدة الوطنيـة الفلسـطينية، محاولـة بهـذا التصـرف أن توجـه الأزمـة وتعمقهـا نحـو تمزيـق الصـف الـوطني الفلسـطيني، ورغـم هـذا الـرفض لهـذه الظـاهرة، إلا أن السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية عبـرت فـي كثيـر مـن المواقـف بأنهـا لـن توقـف التنسـيق الأمنـي مـع الجانـب الإسـرائيلي باعتبـاره جـزءاً لا يتجـزأ مـن وظيفـة الأجهـزة الأمنيـة الفلسـطينية، وهـو مـا عبـر عنـه الـرئيس الفلسـطيني محمـود عبـاس فـي أكثـر مـن مـرة، قبـل أن يقـوم بإيقافـه فـي العـام 2020 كـرد فلسـطيني علـى نيـة إسـرائيل القيـام بخطـوة الضـم لأراضٍ فلسـطينية فـي منـاطق الأغـوار وغيرها من المناطق المصنفة C. (صالح، 2008، 242).

رغـم اخـتلاف الطبقـات التـي كانـت دائمـا مـا تشـكل المجتمـع الفلسـطيني، وتقسـيماتها التـي تزامنـت مـع الانتـداب البريطـاني والاحـتلال الإسـرائيلي وحتـى العـام 2020، والتـي أخـذت شـكل الطبقـة العليـا والوسـطى والطبقـة غيـر المتعلمـة والفقيـرة، إلا أننـا كنـا نشـهد دائمـا وفـي خـلال الأزمـات التـي حلـت بالشـعب الفلسـطيني انصـهار هـذه الطبقـات كلهـا فـي طبقـة واحـدة مدافعـة عـن الحـق الفلسـطيني وعـن الوجـود الفلسـطيني، ويـرى الباحـث بـأن الاختلافـات كانـت دائمـا اختلافـات طبقيـة واجتماعيـة تتعـايش فـي صـورة مـن التكامـل والتماسـك، كـأي مجتمـع عربـي، هنالـك الغنـي والفقيـر، المـتعلم وغيـر المـتعلم، المثقـف وغيـر المثقـف، لكـن أمـام القضـايا المصـيرية يتشـكل الجميـع فـي طبقـة واحـدة متناغمـة تسـعى وتعمـل بكـل جهـد وبـأعلى درجـات الحـرص علـى تحقيـق الهـدف الواحـد وهـو اسـتعادة حقوقهـا والحفـاظ علـى وجودهـا وتراثهـا وثقافتهـا، وخلاصـة الحـديث أن التماسـك الـوطني الفلسـطيني متمـثلاً بكافـة فئـات الشـعب الفلسـطيني دائمـا مـا يتحقـق فـي أبعـاد كثيـرة، فعلـى الصـعيد السياسـي ورغـم الخلافـات بـين

الفصائل الفلسطينية إلا أنها استطاعت في مرحلة من مراحل القضية الفلسطينية على انتزاع حق تمثيلها الفلسطيني، وإلى إعطاء الفلسطيني الدور الرئيسي في محاولات حل قضيته، فكانت البداية بإنشاء التنظيمات الفلسطينية ومن ثم انتزاع منظمة التحرير الفلسطينية من تبعية الأنظمة العربية وتوجيهها نحو الرغبة الجماهيرية في استعادة الحقوق من خلال مواجهة المحتل، ولعل ما يحدث اليوم من تعالي حالات الخلافات حول اتجاه المنظمة كممثل شرعي ووحيد بحل الصراع مع المحتلين من خلال طرق سلمية ودبلوماسية، يمكن تعليله بعودة قيادة المنظمة للرضوخ للمتغيرات الدولية والإقليمية الكثيرة، واستمالة القيادة والفصائل الفلسطينية لمصالح أنظمة عربية ودولية مختلفة، لكن وكما قلنا سابقاً فهي خلافات على الأسلوب والطرق لا على جوهر القضية الفلسطينية والهدف الرئيسي الذي يسعى إليه كل فلسطيني وهو استعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فالشعب الفلسطيني نراه يقف دائما في وجه المحن والمصاعب، ولعل انتفاضة العام 1987 وانتفاضة الأقصى عام 2000 خير مثالين على هذا التكاتف الاجتماعي، حيث يساعد كافة أبناء الشعب الفلسطيني بعضهم البعض وتنصهر تقسيمات الطبقات الاجتماعية أمام أي عدوان إسرائيلي.

الفصل الرابع

مستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات

الفصل الرابع

مستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات

رغم كل الظروف والوقائع التي مرت على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي له في العام 1948، وما تلاها من حروب ونكسات ومجازر ارتكبت بحقه، إلا أنه ظلّ إلى اليوم شعباً يحافظ ثقافته ولغته وحضارته وتراثه، متشبثاً بأية وسيلة كانت لاستعادة حقوقه وأرضه المغتصبة، ساعياً بشتى السبل لنشر قضيته عالمياً ودولياً كاشفاً الوجه الحقيقي للاحتلال الإسرائيلي المجرم، ورغم كل القصص والدعايات الإسرائيلية المغرضة حول هذا الشعب المقاوم والمناضل، إلا أنه لم يبع قضيته ولم يساوم على حقوقه وقضاياه المصيرية كالقدس واللاجئين وحق العودة حتى اليوم، ولا زال بيع الأرض مقابل المبالغ الطائلة التي يدفعها بعض اليهود مقابلها تعد في المجتمع الفلسطيني جريمة كبرى تفوق كل الجرائم على مر التاريخ، فهي أمر يرفضه الدين ويؤكد على رفضه المجتمع الفلسطيني بعاداته وتقاليده وثقافته، وفي هذا الفصل سيتم مناقشة السؤالين الرابع والخامس في هذه الدراسة، محاولين من خلال إجاباتها معرفة مدى تأثر التماسك الوطني الفلسطيني بالمساعدات الخارجية المقدمة له، ومستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية هذه المساعدات.

المبحث الأول

مدى تأثير المساعدات الخارجية على النسيج الوطني الفلسطيني

منذ اتفاقية أوسلو التي أبرمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل، ارتبط أي برنامج مساعدات كان يقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية بالوضع الفلسطيني والعلاقة الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية، فمن ناحية كانت هذه المساعدات تخفيفاً لوطأة الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين، ومن ناحية أداة احتواء وضغط على السلطة الفلسطينية في حال توجهت إلى حل سياسي او اقتصادي غير مقبول. (جرّاد، 2010)

منذ ما قبل أوسلو ولغاية اليوم، قُدمت المساعدات للشعب الفلسطيني كونه شعب يرزح تحت احتلال إسرائيلي غاشم، ويعاني ويلات جريمة اقتصادية واجتماعية وسياسية، فكانت المساعدات بشكلها العام عربياً وغربياً تأتي على شكل محاولات لتعزيز صمود هذا الشعب وتأكيداً لحقوقه الوطنية، وبعد اتفاقية أوسلو حاول البعض ابتزاز مواقف سياسية ووطنية عبر برامج مساعدات ومنح، ولكن ذلك لم يكن ذا قيمة أمام إصرار الكل الفلسطيني على نيل الحقوق الوطنية المشروعة.

نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وجد الفلسطينيون أنفسهم مجزأين، قسم بقي داخل حدود دولة إسرائيل، ولكنهم بقوا حتى اليوم متمسكين بإرثهم القومي، ورفضوا كافة محاولات تهويدهم وإذابتهم في المجتمع الإسرائيلي، وأصروا على الاعتراف بهم كأقلية قومية تطالب بحقوق متساوية، وجزء آخر بقي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الجزء الذي وقع في فترة من فترات تاريخه في ظِل الحكم الأردني والمصري على التوالي، ثم الحكم العسكري الإسرائيلي منذ العام 1967، ثم في ظِل حكم السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكنه ظل مرتبطاً ارتباطاً قوياً بقضيته وبديارة مع رغبته الدائمة والملحة بالعودة، حالهم كحال الجزء الذي عاش لاجئاً في الكثير من الدول العربية والأجنبية، ولم تستطع

المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني ولا حتى التقلبات السياسية التي واكبت تاريخ الشعب الفلسطيني من تغيير تماسكه الاجتماعي، فالهوية الاجتماعية للشعب الفلسطيني كانت ولا تزال ترتكز على العائلة والعشيرة، وتنبذ الطائفية والعنف بين المكونات الاجتماعية، ولا زال المجتمع الفلسطيني حتى اليوم يعتر التكوينات الدينية المغايرة كالمسيحية والسامرية جزءاً أصيلاً من النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وقد تشكلت الهوية الوطنية الفلسطينية باعتبارها هوية عابرة للطوائف وموحدة للتنوع وتتجاوز الهويات المذهبية. (مغربي، وآخرون، 2013، 25)

لم تكن الخلافات الفلسطينية والانقسامات السياسية الداخلية وليدة اتفاقية أوسلو، بل كانت قديمة قدم القضية الفلسطينية، حتى مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كان هنالك الكثير من الخلافات السياسية حتى بين الحركات الفلسطينية التي كان بينها توافقاً على ميثاق منظمة التحرير عام 1964، فحدثت خلافات بين فتح وبين الجبهة الشعبية قامت على أساس التنافس بين وطنية فتح وقومية الجبهة الشعبية على أحقية قيادة المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت، وهو الخلاف الذي استمر إلى سبعينيات القرن الماضي وأدى في ذلك الوقت إلى تجميد عضوية الجبهة الشعبية وفصائل أخرى في مؤسسات المنظمة، وإلى تشكيل ما سمي بجبهة الرفض، وفي الثمانينيات حدث انقسام سياسي آخر، ولكن كان هذه المرة داخل فتح بين قيادتها بزعامة ياسر عرفات في ذلك الوقت وبين أبو موسى الذي تزعم ما أطلق عليه أسم فتح الانتفاضة، ورغم أن هذا الانقسام كان داخل حركة فتح، إلا أن الكثير من الفصائل في حينها وجدت نفسها طرفاً فيه بشكل أو بآخر. (الزبيدي، 2016، 3)

تم الإعلان رسمياً عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من خلال بيانتها التأسيسي في 14كانون الأول من العام 1987، وكان ذلك بعد الحادثة التي أدت إلى اشعال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عندما صدم سائق شاحنة إسرائيلي متعمداً لمركبة تقل عمالاً فلسطينيين من قطاع غزة، الأمر

الذي أدى إلى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في 6 كانون الأول للعام 1987، وامتدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بعد ذلك لتشمل كافة الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبعد شهر من اندلاعها شكلت قوى منظمة التحرير الفلسطينية ما عرف بالقيادة الوطنية الموحدة، والتي تكونت من حركة فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي، وهي القيادة التي استطاعت أن تفرض نفسها ضمن أحداث الانتفاضة، من خلال تكوين اللجان والقيادات الفرعية في كل المحافظات، وقد التزمت القيادة الوطنية الموحدة من خلال عملها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي رفضته حركتي حماس والجهاد الإسلامي ورفضتا العمل ضمن القيادة الوطنية الموحدة في ذلك الوقت، وفي آب 1988 قامت حركة حماس بإصدار ميثاقها الذي استمد مبادئه من فكر حركة الإخوان المسلمين، وكان على غرار الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أصدرته المنظمة ولكن برؤية دينية، وفي العام 1991 أسست حركة حماس الجناح العسكري لها والمسمى كتائب عز الدين القسام، وبعد عام من ذلك في كانون الأول 1992 قامت الحركة بأسر جندي إسرائيلي، فما كان من إسرائيل ورداً على ذلك إلا أن اعتقلت عدداً كبيراً من قيادات وكوادر الحركة إضافة إلى عدد من قيادات حركة الجهاد الإسلامي وإبعادهم إلى مرج الزهور على الحدود اللبنانية لمدة عام. (صلاح، 2016، الصفحات 76-78)

كان لاتفاق أوسلو الكثير من الآثار والتداعيات، فالسلطة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت نتيجة لهذا الاتفاق، أخذت على عاتقها أن يكون هذا الاتفاق مدخلاً لبناء الدولة الفلسطينية، وهو ما جعلها تسعى لأن تكون السلطة الوحيدة في مناطق نفوذها، وهو ما جعلها تنشئ قوة أمنية كبيرة لفرض سيطرتها، ووفقاً لاتفاقية أوسلو وما تبعها من تفاهمات تعهدت السلطة الفلسطينية بفرض الامن ومنع حملات التحريض ضد إسرائيل، واتخاذ كافة التدابير لمنع الاعتداءات ضد إسرائيل ومواطنيها من

اليهود، وهو الأمر الذي استغلته إسرائيل كورقة ضغط ناجحة تجاه حركات المقاومة الفلسطينية التي كانت ضد اتفاقية أوسلو كحماس والجهاد الإسلامي وغيرها من التنظيمات والفصائل التي وجدت من المقاومة المسلحة هي الطريق لبناء الدولة الفلسطينية، وهو ما كانت تراه السلطة الوطنية الفلسطينية تحيداً لسلطتها وخرقاً لالتزاماتها الدولية، وإفساداً لحلم الدولة، وسعت إلى حل هذه الخلافات مع التنظيمات المعارضة وخاصة ذات الاتجاه الإسلامي من خلال الحوار والاحتواء وأيضاً من خلال عمليات القمع والاعتقالات ومحاولات التهميش والتشويه. (صالح وآخرون، 2015، 43)

بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، فازت حركة حماس ب 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً في المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو ما أدى بها إلى تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة بشكل منفرد، وبدأت بعدها حماس في ممارسة برنامجها السياسي القائم على التغيير والإصلاح، مجاهرة بأنها لا تعترف باتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات، إضافة إلى حديثها عن شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، مطالبة بإصلاح منظمة التحرير وإعادة تفعيل دورها كشرط للاعتراف بشرعيتها. (نعيرات وبشارات، 2015، 32)

وفي الوقت الذي فازت به حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، كانت حركة فتح لا زالت تسيطر على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك على الأجهزة الأمنية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات، وهو ما أوجد حالة تهميش للحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، وتعاظم دور مؤسسات كثيرة لم يكن لحماس وجود فيها، وأصبح الوضع معروفاً بحالة من تضارب الصلاحيات وتصادم الإرادات، وهو ما أدى إلى انقسام في النظام السياسي الفلسطيني، قسم تقوده حماس بفلسفتها وتوجهاتها السياسية في قطاع غزة، وقسم تقوده السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بسياسة وتوجهات حركة فتح ممثلة برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا الانقسام أدى إلى حدوث خرق في القانون

الأساسي الفلسطيني تمثل في تغييب المجلس التشريعي وتعطيله بالكامل، وبأن يصبح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية هو صاحب السلطة العليا في النظام السياسي الفلسطيني. (المصدر السابق، 35-37).

نتيجة لهذه التداعيات والآثار، قامت حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة فيما عُرف بالحسم العسكري في 2007/06/14، وهو ما عدته السلطة الوطنية الفلسطينية وقوى اليسار الفلسطيني بأنه انقلاباً على الشرعية الفلسطينية، وكانت الفصائل الفلسطينية منقسمة في ردة فعلها حول ما حدث، فبعض هذه الفصائل كحزب الشعب وفدا وقفوا بشكل واضح وكامل مع حركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية في رفض هذا الانقلاب وتحميل مسؤوليته لفتح، فيما رأت الجبهتين الشعبية والديمقراطية بأن ما يتحمل نتيجة ما حدث هما حركتي فتح وحماس واضعين المسؤولية الأكبر في ذلك على حماس، ورغم أن معظم القوى والفصائل الفلسطينية حاولت لعب دور الوسيط بين فتح وحماس، وقامت بالكثير من الجهود لنزع فتيل التوتر بينهما، إلا أن القوى اليسارية التي كانت تنضوي تحت منظمة التحرير الفلسطينية كالجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وفدا، شاركوا في اجتماعات المجلس المركزي للمنظمة، وهو الأمر الذي استغلته مؤسسة الرئاسة الفلسطينية كأداة لأخذ الشرعية، وتوفير الغطاء للإجراءات والمراسيم التي تم إصدارها بعد ذلك لمواجهة حماس وتثبيت سلطتها في قطاع غزة. (صالح وآخرون، 2015، 167-170)

واليوم وبعد 13 سنة من هذا الانقسام الفلسطيني، يجد الفلسطينيون أنفسهم أما تهديد جديد، بدت ملامحه عندما قام المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية دونالد ترامب بتقديم وعد بالقيام بدور الوسيط النزيه والمحايد لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، واصفاً الحالة الفلسطينية الإسرائيلية بأنها حرب لا تنتهي وأنه يملك تصوراً واضحاً حول الصفقة النهائية التي يود أن ينجزها بالرغم من التحديات

التي تعترض سبيل هذا الهدف، وبعد أن تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بدأت ادارته بالإفصاح عن وجود خطة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تزامناً مع مرور مائة عام على وعد بلفور، وادعت بأن هذه الخطة تم التنسيق والتشاور فيها مع أطراف عربية فاعلة للدفع بها نحو العلن، وبدأت وسائل الإعلام بالترويج لها بوصفها بمصطلح " صفقة القرن". (معلا، 2018، 32)

وتمثل الصفقة الأمريكية تعبيراً واضحاً وامتداداً لأفكار ومبادرات ورغبات إسرائيلية طرُحت سابقاً من خلال خطة ألون في العام 1967، للسيطرة على الحدود الخارجية للضفة الغربية باستثناء مضيق ضيق، والاحتفاظ بمناطق قيمة لا تحتوي على كثافة سكانية فلسطينية، وقد تجاهلت هذه الصفقة أهم الثوابت الفلسطينية وهي القدس واللاجئين، وهو ما سبق الإعلان عن الصفقة عندما اتخذ دونالد ترامب قراراً باعتبار القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، ثم قام بعد ذلك بوقف الدعم لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينية "اونروا"، وهو ما اعتبره البعض تمهيداً لشطب قضيتي القدس واللاجئين من صفقة القرن أو أي حل سياسي قادم، وبالتالي فإن صفقة القرن بالنسبة للفلسطينيين ستكون يوماً أسوداً في تاريخهم لا يقل ظلماً عن وعد بلفور. (معلا، 2018، 39)

في بداية الأمر وقبل الإعلان عن صفقة القرن، أشادت السلطة الوطنية الفلسطينية بها، وهو ما أكده الرئيس الفلسطيني محمود عباس عندما التقى بالرئيس ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في العشرين من أيلول عام 2017، ولكن بعد قرار ترامب الاعتراف بالقدس كعاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، رفضت السلطة الوطنية هذا القرار إضافة إلى رفضها لأي صفقة تصدر عن الإدارة الأمريكية بعد هذا القرار بما فيها صفقة القرن، وهو ما شاركته معها حركة حماس إضافة إلى جميع الفصائل والتنظيميات ومكونات الشعب الفلسطيني. (المصدر السابق، 42-44)

ومما سبق، فإن الفرصة اليوم هي أفضل ما يكون لتوحيد القرار السياسي الفلسطيني وتوحيد البرامج السياسية الفلسطينية بين الجميع، بين السلطة الوطنية الفلسطينية وفتح من جانب، وبين حماس والفصائل المعارضة لاتفاق أوسلو من جانب آخر، فصفقة القرن اليوم لا تفرق بين من هو في صف السلام أم غيره، طالما أن بنود هذه الصفقة ستقضي على حلم الدولة الفلسطينية وإنشاؤها بعاصمتها القدس الشريف، وبالتالي بات على كافة المكونات السياسية الفلسطينية أن تقوم بالتوحد تحت برنامج سياسي واحد ومتوافق عليه لضمان وقف هذه الصفقة ومنع تمريرها.

المبحث الثاني

مستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات الخارجية

أجمعت كافة المقابلات التي قام بها الباحث على أن التماسك الوطني الفلسطيني لم يكن ليتأثر بظاهرة المساعدات الخارجية، وإن كان هنالك حالات من الاختلاف والنزاع الفصائلي على السلطة والحكم، إلا أن الشعب الفلسطيني وأمام ثوابته وأهدافه الرئيسة المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وفي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، يبقى متوحداً متماسكاً.

ففي مورد إجابته عن السؤال الخاص بمدى قوة التماسك الوطني الفلسطيني، أجاب السيد اللواء توفيق الطيراوي المدير السابق لجهاز المخابرات الفلسطينية بأن الشعب الفلسطيني لا زال متماسكاً ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأساس هذا التماسك الوطني الذي يعيشه الشعب الفلسطيني اليوم هو وقوفه في وجه الاحتلال الإسرائيلي والتصدي له بكافة السبل المتاحة أمامه، فيما رأى السيد المتوكل طه وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية، أن التماسك الوطني الفلسطيني ذا مستويات عدة، لكنه في متماسك بالإجماع، ولكن حين يتعلق الأمر بالفصائل الفلسطينية فإن هذا التماسك يكون هشاً.

لا شك أن السلطة الوطنية الفلسطينية لديها التزامات دولية وتفاهمات أوجدتها اتفاقية أوسلو التي حاولت السلطة من خلالها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية، وهو الهدف الذي تتشاركه وكافة فصائل ومكونات الشعب الفلسطيني، مع الإشارة إلى اختلاف الأسلوب والطرق، فبعض الفصائل الفلسطينية ترى أن المقاومة المسلحة هي الطريق الأمثل لتحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشريف، وبعض الفصائل تتشارك والسلطة الوطنية الفلسطينية في أن الموقف الدولي والالتزام بالشرعية الدولية ومحاولة إحراز مكاسب سياسية وقانونية بعيداً عن العنف هو الطريق الأمثل لتحقيق الهدف.

ورغم التباين الواضح فإن الهدف واحد ولا يمكن لأحد أن يقول عكس ذلك، فلا أحد اليوم يجرؤ على التخلي عن القدس كعاصمة وحيدة للشعب الفلسطيني، ولا أحد اليوم يمكن أن يتخلى عن حق العودة للاجئين، ولا يمكن أن يجاهر أي شخص بإمكانية التخلي عن حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته الحرة المستقلة ذات السيادة، وبالتالي فإن المساعدات المالية التي قدمت للشعب الفلسطيني لم تستطع الوصول إلى ثوابت الشعب الفلسطيني وقضاياه المركزية، وإنما كانت تدور في فلك تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في محاولة لإشغاله عن استخدام أساليب عنيفة في مقاومته للاحتلال، وكذلك في محاولة تخفيف الضغط عن الاحتلال الإسرائيلي من خلال تسديد نفقات تكاليف احتلاله لفلسطين، ورغم أن بعض هذه المساعدات كانت تحمل شروطاً بعد اتفاقية أوسلو إلا أنها لم تكن لتجرأ أن تمس هذه الشروط بالقضايا المصيرية والأساسية للشعب الفلسطيني كالقدس واللاجئين والدولة.

في كل مرة كان العالم يراهن فيه على أفول مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال وخمود القضية الفلسطينية، كان الفلسطينيون يفاجئون العالم بأنهم لا يزالون يطالبون بحقوقهم بشراسة، ولعل أكبر دليل على ذلك هو الهبات الشعبية التي تحدث في الأراضي الفلسطينية بين حين وآخر، رغم وجود السلطة الوطنية الفلسطينية ورغم وجود هذا الكم الكبير من المساعدات الدولية.

إن القارئ لتاريخ الشعب الفلسطيني، يجد بأن تماسكه الوطني هو أصيل بأصالة تاريخ هذا الشعب، ومتأصل منذ سنوات ما قبل الانتداب البريطاني وما قبل الاحتلال الإسرائيلي، بل أن ما حدث للشعب الفلسطيني من ويلات واحتلال ونكبات ومجازر، أدت إلى زيادة قوة هذا التماسك الوطني، وجعلت منه السد المنيع والحصن الأخير والسلاح الوحيد الذي يملكه الشعب الفلسطيني في معركة وجوده المصيرية.

وفيما يتعلق بالمستقبل الذي ينتظر هذا التماسك الوطني الفلسطيني، فقد تنبأ د. علاء أبو عامر المحاضر في جامعة الاستقلال الفلسطينية في المقابلة التي أجريت معه بأن يبقى التماسك الوطني الفلسطيني موجوداً في ظل الانقسام الفصائلي بين حركتي فتح وحماس، فيما ذهب الدكتور أحمد غنيم بتوقعاته إلى حدوث انفصال جغرافي وثقافي واجتماعي في البنية الفلسطينية بما يشبه ما حدث مع الكوريتين الشمالية والجنوبية، فيما استبعدت الدكتورة سهير فريتخ الباحثة في جامعة حيفا، حدوث حرب أو نزاعات أهلية، وذلك في مجمل إجابتها عن توقعاتها للنسيج الوطني الفلسطيني في ظل المساعدات الخارجية، وربما كان السيد اللواء صلاح شديد رئيس الهيئة الوطنية للمتقاعدين العسكريين أكثر وضوحاً في توقعاته حين قال بأنه في ظل المساعدات الخارجية لن يكون لدينا وطن لنعيش فيه، ملمحاً بذلك إلى أن هدف المساعدات الخارجية ليس إنعاشاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطيني بقدر ما هو خدمة للسياسات الاحتلالية والاستيطانية الإسرائيلية بمنحها مزيدا من الوقت الهادئ لاستكمال مشاريعها في اغتصاب الأرض الفلسطينية.

وفي ظل استمرارية المساعدات الخارجية أو توقفها، يرى الباحث بأن ذلك لن يمس التماسك الوطني الفلسطيني، وإنما قد تؤدي استمراريتها وحجمها واتجاهاتها إلى مزيد من الخلافات السياسية بين بعض الفصائل والحركات الفلسطينية وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي خلافات سياسية على الحكم المدني للشعب الفلسطيني ليس إلا، مع استبعاد استمرارية هذه المساعدات الخارجية لأن القارئ اليوم للمشهد الفلسطيني يجد بأن هذه المساعدات بدأت بمس القضايا المصيرية والتي يرفضها المجتمع الفلسطيني حتى السلطة الوطنية الفلسطينية التي جاءت نتيجة اتفاقية أوسلو، وهو ما ترجم بوقف المساعدات المالية من الولايات المتحدة الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة موقفها من صفقة القرن التي أعلنها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في بداية العام 2020.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

تناولت الدراسة المساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني حتى العام 2020 من حيث الحجم والهدف والمصادر، إضافة إلى طبيعة هذا الشعب وطبيعة مكوناته التي تشكل نسيجه الوطني، محاولة إيجاد علاقة بين هذه المساعدات وبين حالة النسيج الوطني الفلسطيني.

استطاعت الدراسة أن تجيب عن سؤالها الرئيس إضافة إلى الأسئلة الفرعية الأربعة، وهي:

السؤال الرئيس: ما هو مستوى تأثير المساعدات المالية للدول المانحة على التماسك الوطني الفلسطيني خلال الفترة (1988- 2020)؟

توصلت الدراسة إلى أن مستوى تأثير المساعدات المالية على التماسك الوطني الفلسطيني كان محدوداً، وكان هذا التأثير ملحوظاً على الجوانب السياسية من حيث الأساليب والطرق في حل القضية الفلسطينية لكنه لم يؤثر على جوهرية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، بل كان لا يتعدى أثراً سلبياً محدوداً على بعض الفئات في اتخاذ مواقف سياسية من قضايا ثانوية ليست ذات ثقل في القضية الفلسطينية.

السؤال الفرعي الأول: ما طبيعة المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وأهدافها وشروطها؟

توصلت الدراسة إلى ان المساعدات المالية التي كانت تقدم للشعب الفلسطيني قبل اتفاقية أوسلو وخلال الفترة ما بعد عام 1967 وحتى العام 1994 كانت مساعدات في معظمها من دول عربية ومنظمات خيرية وجمعيات دولية الهدف منها كان تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه

ومساعدته في المقاومة، بالإضافة إلى المساعدات التي كانت تقدم من وكالة الأونروا والتي كان يقصد بها في البداية أن تخمد مطالبات اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وهو الأمر الذي لم يتحقق خاصة للدول التي دعمت الأونروا في بدايتها والتي كانت هي ذاتها الدول التي سابقت للاعتراف بقيام دولة إسرائيل وسابقت إلى دعم هذه الدولة الخارجة عن القانون الدولي، كما بينت تلك الحقبة أن الشعب الفلسطيني نفسه قام بمساعدة نفسه وذلك من خلال تحويل الكثير من الأموال من الفلسطينيين العاملين في دول الخليج والدول الأوروبية إلى إخوانهم الذين يعيشون في الأرض المحتلة من خلال جمعيات خيرية ومن خلال تبرعات شبه إلزامية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي أغلب الأحيان كانت المساعدات التي تلقاها الشعب الفلسطيني بشكل عام هي مساعدات لتحسين ظروف المعيشة من خلال أموال أو من خلال مواد عينية.

بعد اتفاقية أوسلو انحصرت المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل أساسي من الدول المانحة والتي كان الهدف المعلن لهذه المساعدات هو الإبقاء على اتفاقية السلام ونبذ العنف والإرهاب، ومحاولة خلق واقع يعيش فيه الشعب الفلسطيني إلى جانب الشعب الإسرائيلي بسلام، إضافة إلى أن بعض الدراسات قد ناقشت أن هذه المساعدات ما هي إلا محاولة دولية لتخفيف وطأة الضغط على الإسرائيليين في تحمل مسؤولية الحياة اليومية للشعب الفلسطيني بصفته شعباً يعيش تحت احتلال وهو ما تضمنه القوانين الدولية، وقد كانت هذه المساعدات في معظمها مساعدات لبناء أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية وبناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، غير أنها لم تكن مساعدات ذات فائدة على التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وكانت بنسبة كبيرة منها تجد طريقها لتصب في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر أو غير مباشر وهو ما

أكدته بعض الدراسات التي حاولت تتبع مسار المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني من الدول المانحة بعد اتفاقية أوسلو.

المساعدات المالية التي كانت تقدم قبل أوسلو لم تكن مشروطة، بل كانت في كثير من الأحيان تتطلب معايير كالشفافية والنزاهة وضمان آلية الصرف من الدول والجهات المقدمة لهذه المساعدات، ولكن بعد اتفاقية أوسلو أصبحت هذه الاتفاقيات ترتبط بالكثير من الشروط والتدخلات من الدول المانحة حتى أنها كانت في كثير من المرات تشترط أن تصرف المساعدات في مشاريع أو احتياجات تحددها هذه الدول، وكانت المساعدات في كثير من الأحيان ليست إلا ورقة ضغط تستخدمها الدول المانحة في إبقاء السلطة الوطنية الفلسطينية في المسار السياسي المطلوب، وهو الأمر الذي قبلته السلطة الوطنية الفلسطينية في كثير من القضايا ورفضته في القضايا الأكثر أهمية.

بعد أوسلو، كانت المساعدات المقدمة من الدول الخارجية، وفي كثير من المواقف تكشف عن أهداف وشروط غير معلنة، وهو ما حدث على سبيل المثال عندما هددت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات المالية عن السلطة الوطنية الفلسطيني في حال سماحها لحركات معارضة كحماس من الدخول في الانتخابات التشريعية، وهو ما حدث عندما نجحت الحركة في الانتخابات التشريعية في العام 2006 بقيام الكثير من الدول بتجميد مساعداتها وإيقاف مشاريعها، وفرض الحصار المالي عن الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة حركة حماس، بل أن بعض هذه الدول كان واضحاً جداً في شروطه من خلال تحويل آلية تقديم المساعدات من خلال الحكومة الفلسطينية لتصبح من خلال قنوات أخرى تسيطر عليها حركة فتح الفلسطينية كمؤسسة الرئاسة الفلسطينية، وهو ما تكرر بعد ذلك مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح عندما قامت الولايات المتحدة بإغلاق مكتب التمثيل الخاص بالمنظمة في واشنطن وقطع المساعدات المقدمة لها بعد رفضها إعلان القدس عاصمة

أبدية وموحدة لدولة الاحتلال والذي قامت به أمريكا فيه العام 2019، ثم بعد ذلك رفضها لصفقة القرن التي عرضـــها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في العام 2020، والتي كانت بمجملها رؤية إســـرائيلية بحتة، فوجدت السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها أمام أزمة مالية واقتصادية خانقة منعتها حتى من دفع رواتب العاملين فيها من القطاعين المدني والعسكري.

السؤال الفرعي الثاني: ما حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني من 1988-2020؟

توصلت الدراسة إلى أن حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني منذ العام 1988 وحتى العام 1994 كانت بنسبة قليلة، ولا تتعدى كونها مساعدات من دول عربية على سبيل الإغاثة وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وبعض التحويلات من أبناء الشعب الفلسطيني العاملين في دول الخليج من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

أما في المرحلة ما بعد أوسلو، فقد كانت هذه المساعدات بنسب عالية، وقدرت حتى نهاية العام 2017 ب (36.5) مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ كبير مقارنة بحجم السلطة الوطنية الفلسطينية، ومقارنة بأنها لم تحسن شيئاً في مستويات البطالة والفقر اللذان يشهدان ارتفاعات سنوية، خاصة في قطاع غزة، وهو ما يدل على أن هذه المساعدات قد وجهت لتغطية النفقات الجارية في السلطة الوطنية الفلسطينية وفي تنفيذ مشاريع بنى تحتية، وأنها لم توجه نحو إنشاء مشاريع ذات صبغة استثمارية ذات أثر في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

السؤال الفرعي الثالث: ما مدى قوة التماسك الوطني الفلسطيني؟

توصلت الدراسة إلى أن التماسك الوطني الفلسطيني بكافة أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية متماسك إلى حد بعيد، وحتى لو بدا عليه الكثير من الظواهر التي تشير إلى وجود ضعف أو فتور فإن هذا يكون في فترات رخاء ولا ترقى لأن تكون حالة دائمة، ففي الكثير من القضايا التي عاشها الشعب الفلسطيني كانت الوحدة الوطنية بكافة أبعادها هي المحرك لكل فلسطيني، ورغم التباعد الجغرافي الذي أجبر عليه الشعب الفلسطيني منذ احتلاله من خلال لجوء الكثير من أبناءه إلى مناطق الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ودول المحيط العربي والدول الأجنبية، إلا أن هذا الشعب ظل محافظاً على هويته السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية، وظل مرتبطاً رغم بعد المسافات بالأرض الفلسطينية وبحلم التحرر والعودة.

وقد حافظ الشعب الفلسطيني على مر السنوات على هويته الفلسطينية وعلى عاداته وتقاليده، وعلى تكاتفه وتضامه الاجتماعي وعلى هدفه السياسي الأوحد والمتمثل في استعادة حقوقه المشروعة وعلى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وقد واكب ذلك حالة ثقافية فلسطينية استطاعت أن تصل إلى حدود العالم أجمع.

ورغم بعض الخلافات السياسية بين بعض الحركات والفصائل الفلسطينية، ورغم أن هناك فجوة ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين الشعب الفلسطيني وهو الأمر الذي لا يمكننا إنكاره، إلا أن تماسك الشعب الفلسطيني الوطني لم يتأثر بذلك، وتسود حالة الوحدة الوطنية الفلسطينية أمام أي هجمة يتعرض لها أي ركن من أركان الشعب الفلسطيني في كافة بقاع الأرض.

السؤال الفرعي الرابع: ما مستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات المالية المقدمة لفلسطين؟

توصلت الدراسة إلى أن مستقبل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات المالية المقدمة لفلسطين هو كما هو، بل لربما انعكس إيقاف هذه المساعدات إيجاباً على زيادة قوة وتماسك النسيج الوطني الفلسطيني، وهو ما نراه في مؤشرات ومخرجات الحالة الفلسطينية الراهنة، حيث الانحياز الكامل والظالم للكيان الإسرائيلي والتهديد المستمر لسلب حقوقه مرة أخرى وتمدد الكيان الإسرائيلي على حساب القضية الفلسطينية المشروعة، الأمر الذي سيحتاج إلى أن يتوحد حتى المختلفون سياسياً في منهجية واحدة لصد ومواجهة العدوان الإسرائيلي الجديد، والمحافظة عل الكيان الفلسطيني الذي صنعه الشعب الفلسطيني وحافظ عليه.

والقارئ اليوم للحالة الفلسطينية، يجد بأن كافة الأساليب والطرق لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي مطلوبة، فعلى الصعيد الدبلوماسي والسياسي لا بد وأن يكون لفلسطين من يمثلها ومن يدافع عنها في ظل متسلحاً بالعلاقات الدولية وتشريعات القانون الدولي، وعلى صعيد المقاومة الشعبية والفصائلية لا بد من التوحد وفقاً لسياسية تكاملية تجعل من أي خطوة تكون مدروسة من حيث النتائج والآثار على الشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي يجعلنا نوصي بضرورة تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني ليمارس دوره على أتم وجه في المستقبل الذي يحمل في طياته مشاريع تصفية للقضية الفلسطينية.

إن الشعب الفلسطيني في مستقبله القريب، وفي ظل المساعدات الدولية المالية أو عدمها، لهو بحاجة أكبر لأن يتوحد وفقاً لاستراتيجية واحدة ولو اختلفت اساليبها نحو صد الهجوم الإسرائيلي عليه، وذلك على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالاحتلال الإسرائيلي بمشاريعه الغاشمة يمس كافة أبعاد التماسك الوطني الفلسطيني، فهو ليس احتلال سياسي فقط، بل هو سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي، وعليه فإن مستقبل النسيج الوطني الفلسطيني هو مستقبل واعد ومزدهر

في حال تمكن الفلسطينيون من تحديد أولوياتهم وتوحيد استراتيجياتهم نحو الهدف الذي لا يختلف عليه أي فلسطيني.

ورغم ذلك، فهناك بعض الأصوات التي تخوفت من مصير التماسك الوطني الفلسطيني، ومن حالة الوحدة الوطنية التي ستصبح هشة في حال بقيت هذه الخلافات السياسية وتطورت إلى أبعد مما هي عليه اليوم، وحينها سيكون النسيج الوطني الفلسطيني عرضة للكثير من الاختلالات خاصة في ظل حالات التراجع الاقتصادي التي تشهدها المناطق الفلسطينية وارتفاع نسب البطالة والحصار الاقتصادي والمالي على فلسطين عامة وعلى قطاع غزة خاصة، وتراجع التمويل الدولي والمساعدات الدولية.

كما تمكنت الدراسة من فحص الفرضية التي مفادها: " يوجد علاقة بين المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وقوة التماسك الوطني الفلسطيني"، واختبرت الدراسة هذه الفرضية وبينت عدم صحتها، فقد أبرزت الدراسة من خلال الوقائع التاريخية والتحليل والمواقف الفلسطينية، أن هناك الكثير من المشاريع الاقتصادية والمالية، والتي مرت على الشعب الفلسطيني على مر تاريخه الحافل بالنضال، كتشكيل الأونروا التي هدفت لدمج اللاجئين في اقتصاديات بلدان أخرى، والمشاريع التي تقدمت بها بين العامين 1952 و 1954 لإقامة وحدات سكن للاجئين في البلدان العربية وإنهاء صفة اللجوء عنهم، بالإضافة إلى مشروع توطين لاجئي قطاع غزة غرب سيناء، والذي جرت بشأنه مشاورات بين وكالة الأونروا والسلطات المصرية فيه حينه ووضعت له البرامج والمخططات، وكذلك التسهيلات التي كانت تقدمها بعض الدول لتشجيع الفلسطينيين على الهجرة من وطنهم، وكان آخرها مشروع مؤتمر البحرين للسلام الاقتصادي، ولكنها أبداً لم تستطع هذه المشاريع من تفكيك التماسك الوطني أو تشوه النسيج الوطني الفلسطيني.

ثانياً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني مرت في مرحلتين رئيسيتين، المرحلة الأولى كانت قبل اتفاقية أوســـلو وكانت لهذه المرحلة ملامحها ومبرراتها التي اختلفت عن المرحلة الثانية التي تلت اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية.
2. أن المساعدات المالية للشعب الفلسطيني قبل أوسلو كانت مساعدات لأجل ضمان صمود الشعب الفلسطيني في أرضه وإغاثته وإعانته على تحمل هجمات الاحتلال الهادفة إلى تهجيره من أرضه.
3. أن المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني بعد أوسلو ورغم كبر حجمها إلا أنها كانت تســعى لإدامة اتفاقية أســلو وبناء أجهزة الســلطة الوطنية الفلســطينية ونبذ العنف والمقاومة المسـلحة والحد منها، وهو الأمر الذي ولد خلافات سـياسـية بين الفصـائل الفلسـطينية وبين السلطة الوطنية الفلسطينية.
4. الخلافات السياسية التي حصلت نتيجة لاتفاقية أوسلو وما حدث من انقسام بين حركتي فتح وحماس لم يكن نتيجةً للمساعدات الدولية المقدمة للطرفين، بل كان نتيجة لاختلاف سياسي في برامج كلا من الفصـــيلين، فالأول حركة تحرر وطني علمانية المبادئ، والأخرى حركة إسلامية تعود في أصولها إلى حركة الإخوان المسلمين.
5. لم يتأثر النسـيج الوطني الفلسـطيني بأبعاده الاقتصـادية والاجتماعية والجغرافية والسـياسـية والثقافية بالمســـاعدات الدولية المقدمة للشـــعب الفلســـطيني، فلم نجد في المشـــهد الوطني

الفلسطيني أي تشكل لطائفية أو استبعاد لآخر نتيجة لمناطقية جغرافية أو دينية أو اجتماعية، ولو كان هناك بعض الخلافات السياسية القائمة فإنها لا تعدو أن تكون وجهات نظر مختلفة حول أصل واحد وهو التحرر وقيام الدولة.

6. استخدمت بعض الدول المساعدات الدولية كوسيلة ضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية أو حتى على الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المخالفة لها، ولكن محاولات الضغط هذه لم تنجح حتى اليوم في المس بالقضايا الجوهرية والمصيرية للشعب الفلسطيني.

7. إن القضية الفلسطينية أصبحت اليوم هي ساحة لكثير من الدول لنشر سياساتها والاستفادة منها في مصالحها الدولية والإقليمية، وبالتالي من الطبيعي أن نشهد محاولات كثيرة من خلال المساعدات المالية أو غيرها من السياسات الخارجية لهذه الدول في ضرب الشعب الفلسطيني في تماسكه وفي ثقافته وفي نسيجه المتماسك لأجل مصالح إقليمية أو سياسية او اقتصادية، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن.

8. رغم سوداوية الحالة الفلسطينية اليوم، فإن هناك تفاؤل واضح في بقاء النسيج الوطني الفلسطيني متماسكاً مستقبلاً، وبل وزيادة قوة هذا التماسك، فالشعب الفلسطيني بكافة أطيافه ومكوناته اليوم أمام مرحلة جديدة من مراحل تصفية قضيته، وليس أمامه سوى التوحد أمام هذه الهجمة لينجو بالحفاظ على كينونته وبقاءه.

ثالثاً: التوصيات

لعل أهم التوصيات التي يمكن أن تتوصل إليها الدراسة ماثلة صراحة أو ضمناً في سياقاتها وفصولها المختلفة، غير أنه يمكن تكثيف العديد من التوصيات كما يلي:

1. تبني سياسية موحدة واستراتيجيات متوافق عليها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وكافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني ومكونات المجتمع الوطني الفلسطيني للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني ووجوده أمام الهجمات الإسرائيلية اليومية.
2. أن تأخذ النخب السياسية والاجتماعية الفلسطينية دورها في تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس ونبذ الفئوية، فالشعب الفلسطيني لم يعد يحتمل هذا النزاع السياسي في هذا الوقت تحديداً، وأصبح أمام الحركات والتنظيمات الفلسطينية مسؤوليات أكبر وأكثر أولوية من التنازعات السياسية بينها.
3. محاولة الوصول إلى حالة لا يكون فيها الشعب الفلسطيني معتمداً على المساعدات الدولية، وذلك من خلال العمل على كافة الأصعدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والاستفادة من المساعدات المالية غير المشروطة ولو كان هذا متأخراً في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية تمكن الشعب الفلسطيني في مرحلة ما من الانفكاك عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل وبالتالي عدم الحاجة للمساعدات.
4. إحياء مركزية القضية الإنسانية لدى العالم العربي والإسلامي والدولي، وإعادة القضية لموقعها القانوني والحقوقي وإخراجها من زاوية أنها قضية إنسانية لشعب يحتاج للمساعدة، فالشعب

الفلسطيني كان ولا زال شعب يمتلك الحضارة والقدرة على بناء دولته وعلى تقرير مصيره واستعادة حقوقه.

5. إن الهجمة الإسرائيلية لا تفرق بين أي مكون من مكونات الشعب الفلسطيني، وبالتالي لا بد من تعزيز الوحدة الوطنية والاستفادة من قوة النسيج الوطني في تحقيق ذلك، ونبذ العنف السياسية بكافة مظاهرة، ووقوف الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية.

6. إعادة تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني وإعادة الدور التشريعي والرقابي له بحيث يعزز من تحقيق العدالة والمساواة والتي هي من أهم مستلزمات قوة النسيج الوطني وتماسكه.

7. ألا ننسى أننا لا زلنا تحت احتلال إسرائيلي، وعليه فلا بد من توحيد العمل الوطني والنضالي، والتوافق على سياسات واستراتيجيات لضمان الحفاظ على ما اكتسبه الشعب الفلسطيني من حقوق نتيجة لاتفاقية أوسلو، واستعادة ما خسره في هذه الاتفاقية أيضاً.

8. لا بد من جميع الأطر والفصائل والتنظيمات الفلسطينية من الحافظ على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وإعادة ترتيبها وهيكلتها بما يضمن تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، وألا ينسى الشعب الفلسطيني قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كيف كانت قضيته متقاسمة بين الأنظمة العربية وكل يديرها وفقاً لمصالحه، بالتالي لا بد من الحافظ على كيانهم المتمثل في مؤسسة المنظمة.

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر والمراجع العربية

- ابن منظور، محمد بن مكرم المصـــري، لســـان العرب، مادة ســـلط ومادة ســـعد، طبعة دار المعارف.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصـحاح، مادة مسـكَ، طبعة مدققة، مكتبة لبنان، 1986.

الكتب العربية

أبو فخر، صـقر. (2003). ***الحركة الوطنية الفلسـطينية: من النضـال المسـلح إلى دولة منزوعة السـلاح***. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

أبو وردة، أمين، و آخرون. (2010). ***معاناة العامل الفلســطيني تحت الاحتلال الإســرائيلي***. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

تشومسكي، ناعوم. (2006). ***أوهام الشرق الأوسط***. (ترجمة:شرين فهمي) القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

جرار، حسـني أدهم. (2008). ***نكبة فلسـطين عام 1947-1948: مؤامرات وتضـحيات***. الامارات العربية المتحدة: المنهل.

حامد، محمود. (2017). ***اقتصاديات التجارة الخارجية***. القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.

حامد، محمود. (2017). ***العلاقات النقدية الدولية***. القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.

حداد، توفيق. (2017). **أثر المسـاعدات الأجنبية على تجزئة الفلسـطينيين**. روزا لوكسـمبورغ (بحث بتمويل مقدم من الوزارة الفدرالية الالمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية).

حساوي، نجوى. (2008). ***حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية***. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الحسيني، محمد. (1946). ***التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين***. يافا: مكتبة الطاهر اخوان.

حمادة، سعيد. (1939). ***النظام الاقتصادي في فلسطين***. بيروت: مطبعة بيروت الامريكانية.

حمدان، محمد سعيد ، وآخرون. (2007). ***فلسطين والقضية الفلسطينية.*** عمان: جامعة القدس المفتوحة.

حنفي، ساري، وطبر، ليندا. (2004). ***المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية : بروز النخبة الفلسطينية المعولمة.*** رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن.

الدباغ، مصطفى. (1991). ***بلادنا فلسطين.*** كفر قرع: دار الهدى.

دويدري، رجاء. (2000). ***البحث العلمي أساسياته النظري وممارسته العملية.*** دمشق: دار الفكر.

الزبون، محمد سليم، و آخرون. (2008). ***التربية الوطنية.*** دمشق: دار الفكر.

سليمان، داوود. (1995). ***السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (يونيو 1994-يونيو 1995).*** عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط.

شقيري، أحمد.(1972). ***على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء.*** بيروت: دار العودة.

صالح، محسن محمد. (2002). ***فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية.*** كوالا لامبور: Fajar Ulung.

صالح، محسن محمد. (2015). ***السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والأداء 1994-2013.*** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت.

صالح، محسن محمد، و آخرون. (2015). ***حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكرة والتجربة.*** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

عابد، عبد القادر. (1990). ***فلسطين الموقع والموضع***، تأليف هيئة الموسوعة الفلسطينية، *الموسوعة الفلسطينية- الجزء الثاني* . بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

عباس، إبراهيم فؤاد. (2016). ***الآثار الفلسطينية .. اثبات لعروبة فلسطين تاريخ وجغرافيا.*** القاهرة: الدار للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، أسعد. (1990). ***النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. تأليف هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية – الجزء الثاني.*** بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

العبد، عبد اللطيف. (1995). ***البحث العلمي منهجاً وتطبيقاً*** . عمان: دار الثقافة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

العمد، عدنان، وعورتاني، باسل. (1999). ***الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية.*** القدس: بكدار.

العواملة، دلال عبدالحافظ. (2010). ***إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية.*** دبي: المنهل.

غيلبين، روبرت. (2004). ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية.***(ترجمة: مركز الخليج للأبحاث) دبي: مركز الخليج للأبحاث .

الفاهوم، زهير عبد المجيد. (2012). ***فلسطين: ضحية وجلادون.*** القاهرة: شمس للنشر والإعلام.

الفرا، محمد. (1990). ***مدخل إلى دراسة القضية الفلسطينية***. تأليف هيئة الموسوعة الفلسطينية، *الموسوعة الفلسطينية الجزء الثاني*. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

فرج، عصام الدين. (1998). ***منظمة التحرير الفلسطينية 1964 - 1993.*** القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

فلاح،غازي. (1989). ***الفلسطينيون المنسيون: عرب النقب 1906-1986*** . الطيبة: مركز إحياء التراث العربي.

قاسمية، خيرية. (1990). ***الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي (1900 - 1964)***، تأليف هيئة الموسوعة الفلسطينية، *الموسوعة الفلسطينية- الحزء الثاني* (الصفحات 109-110). بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

قريع،أحمد. (2008). ***التجربة الحكومية في ظل النظام السياسي الفلسطيني.*** بيروت: فكر سياسة .

القطب،اسحق يعقوب. (1990). ***التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني. تأليف الموسوعة الفلسطينية: الجزء الثاني (المجلد 01، الصفحات 410-422)***. دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

القلقيلي، عبد الفتاح، وأبو غوش، أحمد. (2012). ***الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم.*** بيت لحم: بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

محمود، خالد. (2014). ***إعادة إعمار قطاع غزة: السياقات والتحديات.*** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. (2010). ***الأونروا برامج العمل وتقييم الأداء.*** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

مصطيفي، عبد اللطيف، وبن سانية، عبد الرحمن. (2014). ***دراسات في التنمية الاقتصادية***. بيروت: مكتبة حسن العصرية.

مغربي، فؤاد، وآخرون. (2013). ***الفلسطينيون الهوية وتمثلاتها. التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية***. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات.

مقلد، اسماعيل صبري. (1991). ***العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*** **(طبعة خاصة)**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

منصور، انطوان، و القصيفي، جورج. (1990). ***الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1948 - 1984)***. تأليف هيئة الموسوعة الفلسطينية، *الموسوعة الفلسطينية – الجزء الثاني* (صفحة 817). بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

نعيرات، رائد، وبشارات، سليمان. (2015). ***النظام السياسي الفلسطيني إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل***. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

هيكل، محمد حسنين. (2001). ***سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها*** (المجلد 7). القاهرة: دار الشروق.

ياسين، عبد القادر. (1981). ***كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1984***. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

يوسف، شحادة. (1973). ***الواقع الفلسطينية والحركة النقابية***. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث.

المجلات والدوريات

أبو علي، حيدر، وحمزة، قاسم. (2016). **المساعدات الإنسانية دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني**. *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 3*، 365-377.

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية, أ .(1988, 4) .**القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي** .بغداد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الزبيدي، باسم. (2016). **الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي**. *مجلة المستقبل العربي*.

علاية، موسى. (2015). **المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة**. *سياسات عربية*، 74-75.

كوكالي، نبيل. (1990). **تأثير أزمة الخليج في الاقتصاد الفلسطيني (قراءة أولية)**. *مجلة شؤون فلسطينية، 213-214*، 18-19.

ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.(2019). ***قطع المساعدات الأمريكية المقدمة لفلسطين: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وسبل مواجهتها***. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

معلا، عبد السلام. (2018). **صفقة القرن: وصفة لحل الصراع أم تدشين لمرحلة جديدة فيه؟**. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، 85.

النملة، صالح. (2011). ***السياسة الخارجية وعامل المساعدات***. جريدة الرياضة الالكترونية.

الرسائل الجامعية

أبو ركبة، محمد منصور. (2012). **السياسية الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (1982-1994)**. القاهرة: جامعة الدول العربية (اطروحة دكتوراة).

ارشيد، سامر. (01, 2007). **تأثير اتفاق أوسلو والانتفاضة الثانية على حركة فتح والسلطة الفلسطينية**. بيرزيت، فلسطين: جامعة بيرزيت (رسالة ماجستير غير منشورة).

جرّاد، محمد راسم. (2010). **الآليات الأوروبية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطاتها السياسية (2006 - 2010)** . بيرزيت، فلسطين: جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير غير منشورة.

جلاد، أمجد محمود. (23 10, 2016). **دور الفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية**. نابلس، فلسطين: جامعة النحاج، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).

درويش، عبد العزيز أسعد. (2010). **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و "حماس" نموذجاً**. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).

زيادة، إيمان. (2014). **أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية اوسلو وبعدها نموذجا**. رام الله، فلسطين: جامعة بير زيت (رسالة ماجستير غير منشورة).

سمارة، نادر خميس. (2013). **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**. غزة: جامعة الأزهر (رسالة ماجستير غير منشورة).

علاونة، محمد رياض. (2012). **دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في تنمية مؤسسة السلطة القضائية الفلسطينية 2005 – 2010**. القدس، فلسطين: جامعة القدس، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).

علي، علي حسني. (2011). **مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات " فلسطين نموذجاً– 1994–2009"**. القدس: جامعة القدس (رسالة ماجستير غير منشورة).

قنديل، رائدة محمود. (31 07, 2003). **المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني**. رام الله ، فلسطين: جامعة بيرزيت، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).

ياسين، سائد تحسين. (2014). **المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجا)**. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).

المواقع الالكترونية

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). إحصاءات مالية الحكومة العامة فلسطين. تاريخ الاسترداد 01 05, 2020: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-GFS-2018.html

الأونروا ،وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. (2020). الشركاء الحكوميون. تاريخ الاسترداد 04 07,2020: https://www.unrwa.org/ar/our-partners/government-partners

المجلس الاقتصادي الفلسطيني. (2018). المساعدات الخارجية في فلسطين. تاريخ الاسترداد 01 05, 2020، من اقتصاد فلسطين: https://www.palestineeconomy.ps/donors/ar/About

مركز التجارة الفلسطيني. (2017). التقرير السنوي 2017. تاريخ الاسترداد 2020/06/29، https://www.paltrade.org/upload/multimedia/admin/2018/09/5b9e0b07a1fc0.pdf

- **المراجع الأجنبية:**

- Browne, S. (1997). **The Rise and Fall of Development Aid.** ***The Rise and Fall of Development Aid***, 3-5. Helsinki: UNU World Institute for Development Economics Research (UNUAVIDER).
- Hever, S. (2015, 09). H**ow Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy**? . Aid Watch.
- In'airat, M. H. (2007). **The Impact of Foreign Aid on the Palestinian Economy: A Critique of Econometric Approaches for Studying the Effectiveness of Foreign Aid**. Staffordshire, UK: Keele University , UK (unpublished thesis).
- Silverburg, S. R. (2013). **Is a State Divided by Xa "State"? Palestine as an Example**. *International Journal of Humanities and Social Science*, 44-57.
- Tillekens, N. (2010, 09 30). **71% of Aid to the Palestinians Ends Up in the Israeli Economy**. New York, USA: MR Online. Retrieved from https://mronline.org/2010/09/30/71-of-aid-to-the-palestinians-ends-up-in-the-israeli-economy/#_edn3

الملحقات

ملحق *1*: الشخصيات التي تمت مقابلتها

الشخصيات التي التقاها الباحث شخصياً، والذين عرضوا إجاباتهم وآرائهم حول أسئلة البحث وفرضيته، والذين أوردت إجاباتهم وآرائهم في هذه الدراسة، مرتبين أبجدياً، مع تعريف مختصر بموقع كلٍ منهم:

جدول *5*: الشخصيات التي تمت مقابلتها

	الاسم	الصفة
1.	د. أحمد غنيم	وكيل وزارة الحكم المحلي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح سابقاً.
2.	اللواء توفيق الطيراوي	عضو اللجنة المركزية لحركة فتح – رئيس المخابرات الفلسطينية سابقاً.
3.	د. سهير فريتخ	باحثة في جامعة حيفا في العلوم السياسية
4.	اللواء صلاح شديد	رئيس الهيئة الوطنية للمتقاعدين العسكريين- نائب رئيس المخابرات العامة.
5.	د. علاء أبو عامر	دكتور وعضو هيئة تدريس في جامعة الاستقلال – قسم العلوم السياسية.
6.	د. المتوكل طه	وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية وسفير فلسطين السابق لدى ليبيا.

الأسئلة المشتركة والتي تم طرحها على جميع الشخصيات تمثلت فيما يلي:

السؤال الرئيس الأول: ما هي طبيعة المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وما هي أهدافها وشروطها؟

الأسئلة الفرعية:

- هل كانت هناك مساعدات قبل أوسلو من جهات غربية وكيف كانت تقدم وما هي أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟
- هل كانت هذه المساعدات تقدم للشعب الفلسطيني قبل أوسلو من خلال مؤسساته الاجتماعية والشعبية أم كانت توجه من خلال الاحتلال ويتم إنفاقها من خلال الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي؟
- هل هناك أثمان أو شروط سياسية لتقديم المساعدات التي كانت تتم قبل أوسلو في حال وجدت؟ وما هي هذه الشروط؟
- بعد أوسلو ما هي الأهداف غير المعلنة للدول المانحة والتي ترون أنها كانت هي الأهداف الرئيسية للمنح والمساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد أوسلو؟
- هل اقتصرت المساعدات الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو أم كان هنالك مساعدات تقدم للفصائل والجهات المعارضة للاتفاق وما كان هدفها؟
- برأيكم هل كان للمساعدات المالية المقدمة بعد أوسلو أي تأثير على التماسك الوطني الفلسطيني وكيف كان ذلك؟

السؤال الرئيس الثاني: ما حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني من 1988–2020؟

الأسئلة الفرعية:

- وفقاً لاطلاعكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني منذ العام 1988 وحتى اتفاقية أوسلو ولمن كانت توجه هذه المساعدات ولأي غرض؟

- وفقاً لمعلوماتكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو وهل كان لهذه المساعدات أثر على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية؟

السؤال الثالث: ما مدى قوى التماسك الوطني الفلسطيني؟

الأسئلة الفرعية:

- وفقاً لمعرفتكم هل يمكن القول إن الشعب الفلسطيني وعلى مر سنوات الاحتلال وبحجم المساعدات الخارجية المقدمة له، ألا زال مجتمعاً متماسكاً وطنياً وسياسيا واقتصادياً واجتماعياً؟
- هل يمكن اعتبار الانقسام الفصائلي الجاري حالياً بين فتح وحماس مؤشراً على ضعف التماسك الوطني الفلسطيني بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية؟
- هل أثرت المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية أو حتى لأطراف المعارضة الفلسطينية على أبعاد التماسك الوطني الفلسطيني المتمثلة في البعد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الوطني؟
- الرؤى السياسية المختلفة والتي تتمثل في الحل التفاوضي السلمي مع الاحتلال أو المقاومة، هل ترى أن اختلاف هذه الرؤى هو مؤشر لعدم وجود وحدة وطنية خالصة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وطنية) في الحالة الفلسطينية؟

السؤال الرابع: ما مستقل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات المالية المقدمة لفلسطين؟

الأسئلة الفرعية:

- هل نحن أمام انفصال جغرافي وثقافي واجتماعي؟

- هل يمكن أن تصـــبح فلســـطين دولة متنازعة داخلية أو ســـاحة داخلية لمن يقدم مساعدات أكثر؟
- هل المسـاعدات المالية المقدمة لفلسـطين سـتؤدي إلى تنازع سـياسـي واقتصـادي واجتماعي داخلي يؤدي إلى تدخلات دولية لصالح الاحتلال في فترة من الفترات؟

فرضـية الدراسـة: هل ترون بوجود علاقة بني المنح والمسـاعدات الدولية المقدمة للشـعب الفلســطيني وبين قوة التماســك الوطني الفلســطيني ؟ وما هو اتجاه هذه العلاقة هل هي علاقة سلبية ام إيجابية؟

ملحق *2*: رأي وإجابات السيد أحمد غنيم

وكيل وزارة الحكم المحلي – عضو المجلس الثوري لحركة فتح سابقاً

مكان المقابلة: فلسطين– رام الله (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2020/05/28

السؤال الرئيس الأول: ما هي طبيعة المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وما هي أهدافها وشروطها؟

كانت تتكون من ثلاث وجهات، الاولى هي عن طريق وكالة الغوث عام 1948 وما زالت مستمرة الى الان وذلك للاجئين الذين تهجروا من بيوتهم والثانية عن طريق الجمعيات الخيرية مثل اتحاد الجمعيات الخيرية، وثالثاً عبر المؤسسات الاهلية الفلسطينية التي تعمل في المجال العام ومركز الابحاث والتي لعبة دور غير عادي وايضا الجمعيات الاسلامية وايضا هناك اللجنة المشتركة الاردنية الفلسطينية ايضا قدمت دعما وكان كل ذلك لدعم الصمود الفلسطيني

- **هل كانت هناك مساعدات قبل أوسلو من جهات غربية وكيف كانت تقدم وما هي أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟**

لا لم تكن لها ابعاد سياسية وانما لدهم الصمود وتعزيز المقاومة والوحدة الوطنية

- **هل كانت هذه المساعدات تقدم للشعب الفلسطيني قبل أوسلو من خلال مؤسساته الاجتماعية والشعبية أم كانت توجه من خلال الاحتلال ويتم إنفاقها من خلال الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي؟**

كانت تقدم بشكل مباشر، لم تكن تقدم عبر قنوات اسرائيلية

- **هل هناك أثمان أو شروط سياسية لتقديم المساعدات التي كانت تتم قبل أوسلو في حال وجدت؟ وما هي هذه الشروط؟**

لا لم تكن هنالك شروط سياسية، كانت لدعم الانتفاضة وتنظيم العمل التنموي مثل المشاريع التي كانت للشباب والمرأة ولإبقاء الفلسطينيين على ارضهم هذا هو المقصد الوحيد.

بعد أوسلو ما هي الأهداف غير المعلنة للدول المانحة والتي ترون أنها كانت هي الأهداف الرئيسية للمنح والمساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد أوسلو؟

كانت الاهداف تتركز في بناء اجهزة الدولة والمؤسسات الوطنية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتركزت جميعها في الحفاظ على الحل السلمي.

- **هل اقتصرت المساعدات الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو أم كان هنالك مساعدات تقدم للفصائل والجهات المعارضة للاتفاق وما كان هدفها؟**

كانت تمرر للسلطة الوطنية الفلسطينية، لكن هناك مساعدات كانت تقدم للفصائل المعارضة لتقوية نفسها مثل المنظمات الاسلامية العالمية مثل الاخوان المسلمين.

- **برأيكم هل كان للمساعدات المالية المقدمة بعد أوسلو أي تأثير على التماسك الوطني الفلسطيني وكيف كان ذلك؟**

كانت هذه المساعدات تعمل على استمرارية السلطة الوطنية الفلسطينية واجهزتها وبناء البنى التحتية ونمو المؤسسات وايضا لبناء الاجهزة الامنية لكي يكون الشعب الفلسطينية متماسك

السؤال الرئيس الثاني: ما حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني من 1988 – 2020؟

لا توجد اجابة

- **وفقاً لاطلاعكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني منذ العام 1988 وحتى اتفاقية أوسلو ولمن كانت توجه هذه المساعدات ولأي غرض؟**

لا توجد اجابة

- **وفقاً لمعلوماتكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو وهل كان لهذه المساعدات أثر على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية؟**

لا توجد اجابة

السؤال الثالث: ما مدى قوى التماسك الوطني الفلسطيني؟

- **وفقاً لمعرفتكم هل يمكن القول إن الشعب الفلسطيني وعلى مر سنوات الاحتلال وبحجم المساعدات الخارجية المقدمة له، ألا زال مجتمعاً متماسكاً وطنياً وسياسيا واقتصادياً واجتماعياً؟**

ما زال الشعب الفلسطيني متماسك ضد الاحتلال، واساسه هو وجود الاحتلال والتصدي له

- **هل يمكن اعتبار الانقسام الفصائلي الجاري حالياً بين فتح وحماس مؤشراً على ضعف التماسك الوطني الفلسطيني بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية؟**

ممكن صحيح ،

- **هل أثرت المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية أو حتى لأطراف المعارضة الفلسطينية على أبعاد التماسك الوطني الفلسطيني المتمثلة في البعد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الوطني؟**

اختلاف مصادر التمويل أحد الأهداف

- **الرؤى السياسية المختلفة والتي تتمثل في الحل التفاوضي السلمي مع الاحتلال أو المقاومة، هل ترى أن اختلاف هذه الرؤى هو مؤشر لعدم وجود وحدة وطنية خالصة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وطنية) في الحالة الفلسطينية؟**

يجب ان تركز الجهود لإقامة الوحدة الوطنية الفلسطينية وان لا تكون في مصلحة دول خارجية مثل إيران .

السؤال الرابع: ما مستقل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات المالية المقدمة لفلسطين؟

- **هل نحن أمام انفصال جغرافي وثقافي واجتماعي؟**

ممكن، وهي حالة شبيهة مع الذي حصل مع كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

- **هل يمكن أن تصبح فلسطين دولة متنازعة داخلية أو ساحة داخلية لمن يقدم مساعدات أكثر؟**

لا اعتقد بذلك

- **هل المساعدات المالية المقدمة لفلسطين ستؤدي إلى تنازع سياسي واقتصادي واجتماعي داخلي يؤدي إلى تدخلات دولية لصالح الاحتلال في فترة من الفترات؟**

لا اعتقد بذلك

في النهاية: هل ترون بوجود علاقة بني المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وبين قوة التماسك الوطني الفلسطيني ؟ وما هو اتجاه هذه العلاقة هل هي علاقة سلبية ام إيجابية؟

نعم علاقة إيجابية في الكثير من النواحي والعلاقة سلبية في الرؤى السياسية والعلاقات الاستراتيجية.

ملحق 3: رأي وإجابات السيد اللواء توفيق الطيراوي

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح – مدير المخابرات الفلسطينية سابقاً

مكان المقابلة: فلسطين– رام الله (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2020/05/20

السؤال الرئيس الأول: ما هي طبيعة المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وما هي أهدافها وشروطها؟

كانت المساعدات تقدم الى منظمة التحرير الفلسطينية ولم يكن لها اي شروط وكانت طبيعية المساعدات تختص في التعليم والجمعيات الخيرية لمساعدات الشعب الفلسطيني مثل التعليم (عن طريق منح دراسية وبناء مدارس) وايضا تم تقديم مساعدات الى جمعية الهلال الاحمر، اما بخصوص خارج الاراضي الفلسطينية كانت تقدم مساعدات عينية عن طريق الصندوق الفلسطيني .

- **هل كانت هناك مساعدات قبل أوسلو من جهات غربية وكيف كانت تقدم وما هي أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟**

لم يكن هناك مساعدات قبل اوسلو من جهات غربيه وانما كانت مساعدات من الدول العربية مثل دول الخليج والجزائر والعراق ولكن كان الاتحاد السوفيتي يقدم منح دراسية للفلسطينيين ولم يكن هناك شروط على هذه المساعدات المقدمة

- **هل كانت هذه المساعدات تقدم للشعب الفلسطيني قبل أوسلو من خلال مؤسساته الاجتماعية والشعبية أم كانت توجه من خلال الاحتلال ويتم إنفاقها من خلال الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي؟**

كانت تقدم بشكل مباشر، لم تكن تقدم عبر قنوات اسرائيلية

- **هل هناك أثمان أو شروط سياسية لتقديم المساعدات التي كانت تتم قبل أوسلو في حال وجدت؟ وما هي هذه الشروط؟**

لا لم تكن هنالك شروط سياسية، كانت تقدم للمجتمع الفلسطيني ولدعم صموده في ارضه

- **بعد أوسلو ما هي الأهداف غير المعلنة للدول المانحة والتي ترون أنها كانت هي الأهداف الرئيسية للمنح والمساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد أوسلو؟**

كانت الاهداف تتركز في بناء اجهزة الدولة والمؤسسات الوطنية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتركزت جميعها في الحفاظ على الحل السلمي،

- **هل اقتصرت المساعدات الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو أم كان هنالك مساعدات تقدم للفصائل والجهات المعارضة للاتفاق وما كان هدفها؟**

كانت جميعها تقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية وكانت مساعدات مادية او مشاريع تنموية، ومنح دراسية وكانت من خلال الحكومة الفلسطينية وتحديدا وزارة المالية.

- **برأيكم هل كان للمساعدات المالية المقدمة بعد أوسلو أي تأثير على التماسك الوطني الفلسطيني وكيف كان ذلك؟**

كانت هذه المساعدات تعمل على استمرارية السلطة الوطنية الفلسطينية واجهزتها وبناء البنى التحتية ونمو المؤسسات وايضا لبناء الاجهزة الامنية لكي يكون الشعب الفلسطينية متماسك

السؤال الرئيس الثاني: ما حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني من 1988 – 2020؟

لا توجد اجابة

- **وفقاً لاطلاعكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني منذ العام 1988 وحتى اتفاقية أوسلو ولمن كانت توجه هذه المساعدات ولأي غرض؟**

لا توجد اجابة

- **وفقاً لمعلوماتكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو وهل كان لهذه المساعدات أثر على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية؟**

لا توجد اجابة

السؤال الثالث: ما مدى قوى التماسك الوطني الفلسطيني؟

- **وفقاً لمعرفتكم هل يمكن القول إن الشعب الفلسطيني وعلى مر سنوات الاحتلال وبحجم المساعدات الخارجية المقدمة له، ألا زال مجتمعاً متماسكاً وطنياً وسياسيا واقتصادياً واجتماعياً؟**

ما زال الشعب الفلسطيني متماسك ضد الاحتلال، واساسه هو وجود الاحتلال والتصدي له

- **هل يمكن اعتبار الانقسام الفصائلي الجاري حالياً بين فتح وحماس مؤشراً على ضعف التماسك الوطني الفلسطيني بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية؟**

ممكن ان نقول انه ليس متماسك سياسيا وذلك بسبب ان الانقسام الحاصل والانقلاب الذي حصل في عام 2006 وذلك بسبب ان حركة حماس تنفذ اجندة الاخوان المسلمين،

اجتماعيا طبعا أثر وذلك بسبب البطالة الحاصلة في غزة بسبب حصار الاحتلال لغزة

اقتصاديا، ان الواقع الاقتصادي صعب للغاية في غزة .

- **هل أثرت المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية أو حتى لأطراف المعارضة الفلسطينية على أبعاد التماسك الوطني الفلسطيني المتمثلة في البعد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الوطني؟**

طبعا اثرت بسبب انهيار التماسك الوطني وانحرافه ويجب ان يكون الهدف موجه وموحد لإقامة الدولة الفلسطينية .

- **الرؤى السياسية المختلفة والتي تتمثل في الحل التفاوضي السلمي مع الاحتلال أو المقاومة، هل ترى أن اختلاف هذه الرؤى هو مؤشر لعدم وجود وحدة وطنية خالصة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وطنية) في الحالة الفلسطينية؟**

يجب ان تركز الجهود لإقامة الوحدة الوطنية الفلسطينية وان لا تكون في مصلحة دول خارجية مثل إيران .

السؤال الرابع: ما مستقل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات المالية المقدمة لفلسطين؟

- **هل نحن أمام انفصال جغرافي وثقافي واجتماعي؟**

ممكن، ولا نتمنى ذلك

- **هل يمكن أن تصبح فلسطين دولة متنازعة داخلية أو ساحة داخلية لمن يقدم مساعدات أكثر؟**

لا اعتقد بذلك

- **هل المساعدات المالية المقدمة لفلسطين ستؤدي إلى تنازع سياسي واقتصادي واجتماعي داخلي يؤدي إلى تدخلات دولية لصالح الاحتلال في فترة من الفترات؟**

لا اعتقد بذلك

في النهاية: هل ترون بوجود علاقة بني المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وبين قوة التماسك الوطني الفلسطيني ؟ وما هو اتجاه هذه العلاقة هل هي علاقة سلبية ام إيجابية؟

نعم علاقة سلبية ولكن بنسبة بسيطة، كانت لحسابات مصالح الامريكان وايضا اثرت في الوحدة الوطنية الفلسطينية

ملحق *4*: رأي وإجابات السيد د. المتوكل طه

وكيل وزارة الإعلام والسفير الفلسطيني السابق لدى ليبيا

مكان المقابلة: فلسطين – رام الله (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2020/05/29

السؤال الرئيس الأول: ما هي طبيعة المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وما هي أهدافها وشروطها؟

تم ادخال المانحين للمساعدات على شكل دفعات مالية مباشرة لتسديد استحقاقات للسلطة والى جمعيات خيرية بشكل عام وكانت تقدم تدريب ومعدات بشكل عام وايضا تقديم خبراء للسلطة الفلسطينية

- **هل كانت هناك مساعدات قبل أوسلو من جهات غربية وكيف كانت تقدم وما هي أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟**

لا إجابة.

- هل **كانت هذه المساعدات تقدم للشعب الفلسطيني قبل أوسلو من خلال مؤسساته الاجتماعية والشعبية أم كانت توجه من خلال الاحتلال ويتم إنفاقها من خلال الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي؟**

كانت تقدم بشكل مباشر، لم تكن تقدم عبر قنوات اسرائيلية، عبر جمعيات مثل الهلال الاحمر والجمعيات الخيرية

- **هل هناك أثمان أو شروط سياسية لتقديم المساعدات التي كانت تتم قبل أوسلو في حال وجدت؟ وما هي هذه الشروط؟**

لكل جهة مانحة هناك اهداف تكون غير متوقعة وذلك عبر التاريخ، اما تكون بعيدة المدى او قريبة المدى، مباشرة او غير مباشرة، الشروط كانت مثل الطباعة عند المطابع الاسرائيلية والنقابات ان تعمل ضمن خطط موضوعة من الجهات المانحة

- **بعد أوسلو ما هي الأهداف غير المعلنة للدول المانحة والتي ترون أنها كانت هي الأهداف الرئيسية للمنح والمساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد أوسلو؟**

الاهداف لتكريس الحل السياسي وترسيخ التفاهمات ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم الاتفاقيات، من بعض الاهداف الرئيسية كانت تكون عن طريق مراكز لأبحاث والدراسة التي كانت تقدم تقارير عن الوضع القائم.

- **هل اقتصرت المساعدات الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو أم كان هنالك مساعدات تقدم للفصائل والجهات المعارضة للاتفاق وما كان هدفها؟**

كانت جميعها تقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية وكانت مساعدات مادية او مشاريع تنموية، ومنح دراسية وكانت من خلال الحكومة الفلسطينية وتحديدا وزارة المالية

- **برأيكم هل كان للمساعدات المالية المقدمة بعد أوسلو أي تأثير على التماسك الوطني الفلسطيني وكيف كان ذلك؟**

لم يكن له تأثير على الكل

السؤال الرئيس الثاني: ما حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني من 1988 – 2020؟

لا توجد اجابة

- **وفقاً لاطلاعكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني منذ العام 1988 وحتى اتفاقية أوسلو ولمن كانت توجه هذه المساعدات ولأي غرض؟**

لا توجد اجابة

- **وفقاً لمعلوماتكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو وهل كان لهذه المساعدات أثر على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية؟**

لا توجد اجابة

السؤال الثالث: ما مدى قوى التماسك الوطني الفلسطيني؟

له عدة مستويات، بالإجماع يكون متماسك ولكن عندما يتعلق الامر بالفصائل يكون غير متماسك

- **وفقاً لمعرفتكم هل يمكن القول إن الشعب الفلسطيني وعلى مر سنوات الاحتلال وبحجم المساعدات الخارجية المقدمة له، ألا زال مجتمعاً متماسكاً وطنياً وسياسيا واقتصادياً واجتماعياً؟**

نعم ما زال متماسك

- **هل يمكن اعتبار الانقسام الفصائلي الجاري حالياً بين فتح وحماس مؤشراً على ضعف التماسك الوطني الفلسطيني بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية؟**

الانقسام هو بين فتح وحماس في جوهره وان الانقسام هو ارتاد على الذات ومزق التماسك الوطني الفلسطيني واصيب بحالات انتكاسات وهي ازمة، والسبب في ذلك غياب النخب السياسية.

- **هل أثرت المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية أو حتى لأطراف المعارضة الفلسطينية على أبعاد التماسك الوطني الفلسطيني المتمثلة في البعد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الوطني؟**

نعم

- **الرؤى السياسية المختلفة والتي تتمثل في الحل التفاوضي السلمي مع الاحتلال أو المقاومة، هل ترى أن اختلاف هذه الرؤى هو مؤشر لعدم وجود وحدة وطنية خالصة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وطنية) في الحالة الفلسطينية؟**

يجب ان تركز الجهود لإقامة الوحدة الوطنية الفلسطينية وان لا تكون في مصلحة خارجية .

السؤال الرابع: ما مستقل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات المالية المقدمة لفلسطين؟

مستقبل غامض

- **هل نحن أمام انفصال جغرافي وثقافي واجتماعي؟**

لا يوجد بسبب اننا مجتمع بسيط والتركيبة بسيطة

- **هل يمكن أن تصبح فلسطين دولة متنازعة داخلية أو ساحة داخلية لمن يقدم مساعدات أكثر؟**

لا اعتقد بذلك

- **هل المساعدات المالية المقدمة لفلسطين ستؤدي إلى تنازع سياسي واقتصادي واجتماعي داخلي يؤدي إلى تدخلات دولية لصالح الاحتلال في فترة من الفترات؟**

لا اعتقد بذلك

في النهاية: هل ترون بوجود علاقة بني المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وبين قوة التماسك الوطني الفلسطيني ؟ وما هو اتجاه هذه العلاقة هل هي علاقة سلبية ام إيجابية؟

علاقة لها ابعاد ايجابية ولكن سلبياتها كبيرة

ملحق 5: إجابات ورأي السيدة د. سهير فريتخ

باحثة في جامعة حيفا في العلوم السياسية

مكان المقابلة: فلسطين – رام الله – هيئة الإذاعة والتلفزيون (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2020/05/28

السؤال الرئيس الأول: ما هي طبيعة المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وما هي أهدافها وشروطها؟

ان المساعدات كانت تقدم قبل اوسلو تحديدا من عام 1979 عن طريق تحويل اموال لتمويل مشاريع وبرامج انسانية تنموية وثقافية واجتماعية لم تكن بهدف اقتصادي ولم تكن لمؤسسات اقتصادية ولكن كانت تقدم لجمعيات خيرية.

- **هل كانت هناك مساعدات قبل أوسلو من جهات غربية وكيف كانت تقدم وما هي أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟**

نعم كان هناك مساعدات تقدم من جهات غربية مثل الأونروا ووكالة الغوث والمؤسسات الدولية الموجودة في النرويج وايطاليا وامريكا لم تكن تهدف سياسيا كثيرا ولكنها تهدف اجتماعيا أكثر من الهدف السياسي او الاقتصادي، انما الهدف السياسي كان لنبذ العنف ومكافحة الارهاب وتجميد المقاومة التي كانت في ذلك الوقت، اما بالنسبة للفلسطينيين في الخارج كانت تقدم لمنظمة التحرير وذلك لتمويل مشاريعها التي كانت تصرف في ذلك الوقت على الثورة، وكانت تقدم لهم معدات واسلحة حربية وذلك لإبقاء المقاومة.

- **هل كانت هذه المساعدات تقدم للشعب الفلسطيني قبل أوسلو من خلال مؤسساته الاجتماعية والشعبية أم كانت توجه من خلال الاحتلال ويتم إنفاقها من خلال الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي؟**

كانت تقدم عن طريق مؤسسات خيرية ولم يكن للإدارة المدنية اي دور في ذلك ولكن كان الاحتلال يغض النظر في ذلك لأسباب من ضمنها لكيلا يجوع الشعب الفلسطيني وتشغيل الشعب الفلسطيني ل الهاءه عن الثورة

- **هل هناك أثمان أو شروط سياسية لتقديم المساعدات التي كانت تتم قبل أوسلو في حال وجدت؟ وما هي هذه الشروط؟**

لم تكن شروط ولكن معايير مثل النزاهة والشفافية مثل التقارير المالية والية الصرف وتشغيل الشعب الفلسطيني

- **بعد أوسلو ما هي الأهداف غير المعلنة للدول المانحة والتي ترون أنها كانت هي الأهداف الرئيسية للمنح والمساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد أوسلو؟**

بدأت مرحلة بعد اوسلو فعليا عام 1991 مؤتمر مدريد من قبل اللجنة المشتركة الاردنية والفلسطينية بقيادة حيدر عبد الشافي وكانت مفوضات على اللاجئين والقدس والحلول المطروحة، في هذه الاثناء بدأت مرحلة اوسلو وكان هناك اتفاق عام 1994 وبدأت بعودة ابو عمار من تونس وبدأ تدفق الاموال للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالنسبة للأهداف الغير معلنة هي حماية اسرائيل من الناحية الامنية والتمسك بالسلام ومكافحة الارهاب

- **هل اقتصرت المساعدات الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو أم كان هنالك مساعدات تقدم للفصائل والجهات المعارضة للاتفاق وما كان هدفها؟**

اقتصرت على السلطة الوطنية الفلسطينية وايضا على الفصائل وكان هدف الفصائل هي عدم استقرار السلطة الوطنية الفلسطينية وان تبين للعالم انها غير قادرة على السيطرة في اراضي الضفة وغزة واسرائيل هي المستفيدة الاولى في ذلك

- **برأيكم هل كان للمساعدات المالية المقدمة بعد أوسلو أي تأثير على التماسك الوطني الفلسطيني وكيف كان ذلك؟**

نعم، عن طريق دخول فجوة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع المدني

السؤال الرئيس الثاني: ما حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني من 1988 – 2020؟

لا توجد إجابة.

- **وفقاً لاطلاعكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني منذ العام 1988 وحتى اتفاقية أوسلو ولمن كانت توجه هذه المساعدات ولأي غرض؟**

لا توجد اجابة

- **وفقاً لمعلوماتكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو وهل كان لهذه المساعدات أثر على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية؟**

لا توجد اجابة

السؤال الثالث: ما مدى قوى التماسك الوطني الفلسطيني؟

متماسك الى حدا ما

- **وفقاً لمعرفتكم هل يمكن القول إن الشعب الفلسطيني وعلى مر سنوات الاحتلال وبحجم المساعدات الخارجية المقدمة له، ألا زال مجتمعاً متماسكاً وطنياً وسياسيا واقتصادياً واجتماعياً؟**
- **هل يمكن اعتبار الانقسام الفصائلي الجاري حالياً بين فتح وحماس مؤشراً على ضعف التماسك الوطني الفلسطيني بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية؟**

نعم

- **هل أثرت المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية أو حتى لأطراف المعارضة الفلسطينية على أبعاد التماسك الوطني الفلسطيني المتمثلة في البعد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الوطني؟**

طبعا. والحالة التي شهدناها في الانقسام

- **الرؤى السياسية المختلفة والتي تتمثل في الحل التفاوضي السلمي مع الاحتلال أو المقاومة، هل ترى أن اختلاف هذه الرؤى هو مؤشر لعدم وجود وحدة وطنية خالصة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وطنية) في الحالة الفلسطينية؟**

نعم لقد أثر ذلك على الوحدة الوطنية وتماسكها.

السؤال الرابع: ما مستقل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات المالية المقدمة لفلسطين؟

استبعاد للحرب الاهلية

- **هل نحن أمام انفصال جغرافي وثقافي واجتماعي؟**

نعم ولقد دخلنا بهذا الانقسام مثل ان غزة مجتمع متدين ومتبع للعادات والتقاليد وان الضفة الغربية تتبع النهج العلماني الحر من الناحية الاجتماعية أثر ذلك في العادات والتقاليد .

- **هل يمكن أن تصبح فلسطين دولة متنازعة داخلية أو ساحة داخلية لمن يقدم مساعدات أكثر؟**

لا اعتقد بذلك، واستبعاد للحرب الاهلية

- **هل المساعدات المالية المقدمة لفلسطين ستؤدي إلى تنازع سياسي واقتصادي واجتماعي داخلي يؤدي إلى تدخلات دولية لصالح الاحتلال في فترة من الفترات؟**

لا اعتقد بذلك

في النهاية: هل ترون بوجود علاقة بني المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وبين قوة التماسك الوطني الفلسطيني ؟ وما هو اتجاه هذه العلاقة هل هي علاقة سلبية ام إيجابية؟

أثرها سلبي، وأثرها كان في اضعاف التماسك الوطني

ملحق 6: إجابات ورأي السيد اللواء صلاح شديد

رئيس الهيئة الوطنية للمتقاعدين العسكريين – نائب رئيس المخابرات العامة

مكان المقابلة: فلسطين – رام الله (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2020/05/26

السؤال الرئيس الأول: ما هي طبيعة المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني وما هي أهدافها وشروطها؟

كانت هذه المساعدات تقدم عن طريق مؤسسات الغير الاهلية NGO ومازالت تقدم عن طريقها للشعب الفلسطيني والهدف الرئيسي كان لنبد العنف والتطرف والارهاب ولخدمة المجتمع المدني الفلسطيني كانت هذه المساعدات جزء منها عيني وجزء مادي .

- **هل كانت هناك مساعدات قبل أوسلو من جهات غربية وكيف كانت تقدم وما هي أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟**

حسب قرارات القمة العربية والقرارات الدولية كان لابد من تقديم مساعدات للشعب الفلسطيني وكانت هناك دول عربية كثيرة تقدم مساعدات واموال للشعب الفلسطيني ومثل السعودية والعراق والجزائر والكويت والامارات وكانت جميعها تهدف إلى هدف وطني تخدم اهداف وطنية .

- **هل كانت هذه المساعدات تقدم للشعب الفلسطيني قبل أوسلو من خلال مؤسساته الاجتماعية والشعبية أم كانت توجه من خلال الاحتلال ويتم إنفاقها من خلال الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي؟**

نعم صحيح مباشرة

- **هل هناك أثمان أو شروط سياسية لتقديم المساعدات التي كانت تتم قبل أوسلو في حال وجدت؟ وما هي هذه الشروط؟**

لا لم تكن هناك شروط

- **بعد أوسلو ما هي الأهداف غير المعلنة للدول المانحة والتي ترون أنها كانت هي الأهداف الرئيسية للمنح والمساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد أوسلو؟**

بعد اوسلو بسبب الاتفاق الذي حصل كان لابد من الدول جميعها تقدم مساعدات للشعب والسلطة الفلسطينية وكانت تهدف الى المساهمة في بناء الدولة ولم يكن هناك اهداف غير معلنة.

- **هل اقتصرت المساعدات الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو أم كان هنالك مساعدات تقدم للفصائل والجهات المعارضة للاتفاق وما كان هدفها؟**

نعم كانت المساعدات تقدم الى السلطة الوطنية الفلسطينية ولكن هناك جهات معرضة مثل حماس كانت تأخذ اموال منذ نشاءتها وذلك لأهداف واضحة خارجية لتكون بديلا عن منظمة التحرير ولخدمة مشروع الاخوان المسلمين ولفرض الاسلام السياسي.

- **برأيكم هل كان للمساعدات المالية المقدمة بعد أوسلو أي تأثير على التماسك الوطني الفلسطيني وكيف كان ذلك؟**

نعم كان لها تأثير ولعبت دور في الانقسام

السؤال الرئيس الثاني: ما حجم المساعدات المالية المقدمة للشعب الفلسطيني من 1988 – 2020؟

لا توجد اجابة، لم أكن على اطلاع على ذلك

- **وفقاً لاطلاعكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني منذ العام 1988 وحتى اتفاقية أوسلو ولمن كانت توجه هذه المساعدات ولأي غرض؟**

لا توجد اجابة

- **وفقاً لمعلوماتكم كم تقدرون المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو وهل كان لهذه المساعدات أثر على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية؟**

لا توجد اجابة

السؤال الثالث: ما مدى قوى التماسك الوطني الفلسطيني؟

- **وفقاً لمعرفتكم هل يمكن القول إن الشعب الفلسطيني وعلى مر سنوات الاحتلال وبحجم المساعدات الخارجية المقدمة له، ألا زال مجتمعاً متماسكاً وطنياً وسياسيا واقتصادياً واجتماعياً؟**

غير متماسك

- **هل يمكن اعتبار الانقسام الفصائلي الجاري حالياً بين فتح وحماس مؤشراً على ضعف التماسك الوطني الفلسطيني بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية؟**

نعم

- **هل أثرت المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية أو حتى لأطراف المعارضة الفلسطينية على أبعاد التماسك الوطني الفلسطيني المتمثلة في البعد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الوطني؟**

طبعا.

- **الرؤى السياسية المختلفة والتي تتمثل في الحل التفاوضي السلمي مع الاحتلال أو المقاومة، هل ترى أن اختلاف هذه الرؤى هو مؤشر لعدم وجود وحدة وطنية خالصة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وطنية) في الحالة الفلسطينية؟**

نعم لقد أثر ذلك على الوحدة الوطنية وتماسكها.

السؤال الرابع: ما مستقل النسيج الوطني الفلسطيني في ظل استمرارية المساعدات المالية المقدمة لفلسطين؟

في ظل استمرارية الاعتماد على المساعدات لن يكون لنا وطن نعيش فيه

- **هل نحن أمام انفصال جغرافي وثقافي واجتماعي؟**

نعم

- **هل يمكن أن تصبح فلسطين دولة متنازعة داخلية أو ساحة داخلية لمن يقدم مساعدات أكثر؟**

لا اعتقد بذلك

- **هل المساعدات المالية المقدمة لفلسطين ستؤدي إلى تنازع سياسي واقتصادي واجتماعي داخلي يؤدي إلى تدخلات دولية لصالح الاحتلال في فترة من الفترات؟**

لا اعتقد بذلك

في النهاية: هل ترون بوجود علاقة بني المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وبين قوة التماسك الوطني الفلسطيني ؟ وما هو اتجاه هذه العلاقة هل هي علاقة سلبية ام إيجابية؟

تأثير سلبي، وكبير جدا